الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

دروس عبر الخط موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس نظام ل م د

مقياس: مستويات التحليل اللساني

إعداد الأستاذ:

- د. ناجي براخلي

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة

عندما يتعلق الأمر بموضوع اللغة، يشهد البحث تشعّبات مختلفة باختلاف القضايا التي تثيرها اللغة، موضوعاً ومنهجاً، من حيث طبيعتها ونظامها ومستويات ذلك النّظام، ومناهج البحث فيها وأبعادها الوظيفية.

إنّ المتأمل في التعاريف التي خصّت اللغة، يقف على حقيقة تشعُّب مفاهيمها وتفرُّعها، لكنه قد يدرك في الآن نفسه، أن الاختلافات المتولّدة لا تعدو أن تكون ظاهرية وشكلية في حين يبقى الجوهر ثابتا ومتعارفا عليه في كون اللغة ظاهرة إنسانية فكرية، وظيفتها التبليغ والتواصل.

وبدءا من هذا التحديد انطلق الباحثون في استنباط المكونات والمكنونات الحقيقية لهذه الظاهرة، وما أدى إلى التأسيسي الفعلي للدرس اللغوي الذي رسا على بناء هرمي تشكّله أربعة مستويات تكمّل بعضها بعضاً، وهي المستوى الصوتي فالصّرفي فالتركيبي فالمعجمي الدلالي، فقد حظيت أصوات اللغة منذ القدم بالدراسة والتحليل، وكان الاهتمام بالأصوات العربية من أبرز الأعمال التي مثلت باكورة الدرس اللغوي عند العرب القدامى، وتشهد بذلك الدراسات التي زخرت بها كتبهم، فجاءت هذه الأخيرة مقدمات لعلوم أخرى تارة ودراسات مقصودة تارة أخرى، دلّت في كثيرٍ منها على مدى فطنتهم وذكائهم هي حقيقة أقرّها المنصفون من علماء الغرب أيضاً.

وعلى مستوى البعد التحليلي للغة، تنشغل إجراءات التحليل بتحديد المعنى اللغوي عن طريق الفرْز الشكلي لعناصر الحدَث اللّغوي في كل المستويات المذكورة آنفاً، حيث يكون التركيز على الكلمة كأصغر وحدة حرّة ذات دلالة على تكوين جملة، تتكوّن بدورها من مجموع فونيمات، «فالكلمة إذن هي جسم المعنى بوصفها شكلاً له محقِّقاً في تتابع صوتي ذي طبيعة اصطلاحية في عُرف اللغة، وترتكز اللّغة في أساسها على هذين البُعدين، بُعد المعنى وبُعد المبنى، وتلعب الكلمة فيها دورها المعروف، متدرّجة عبر المستويات المعروفة للّغة، محدِثة المعنى المقصود من وراء استعمالها...».

وأمّا على مستوى التركيب، « فإنّ مسألة النّظام التي يراعي فيها ترتيب الأشكال (الألفاظ) بحسب ترتيب معانيها في النّفس»، فهي التي تحدِّد البُعد الوظيفي للغة المتكلِّم، ذلك أنّها تطرح مسألة الأسلوب ومكوّناته، فقد تحمل منظومة الكلام محتوى إخبارياً عادياً ينشئ نصّاً تواصليّاً إعلامياً، وقد يفرض النّظم في جهته التأليفية نوعاً من علاقات غير عادية بين عناصر التركيب، فيصبح خرقاً للسُّنن وتطاولاً على المألوف، تكون اللغة فيه تأثيرية جمالية أكثر منها تواصلية، وهذا ينطبق على الممارسات الإبداعية ذات الأنظمة اللغوية المعقدة جداً شانها شأن النص الشعري الذي تقوم عليه هذه الدراسة المتواضعة.

ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث محاولة لكشف بعض خبايا الخطاب الأدبي، وما أودع فيها من أسرار الدّلائل وعيون المعاني، ذلك أنّ إشكالية هذا البحث هي من قبيل القديم المتجدِّد، وإن خرجت في كل عصرٍ بحسب اصطلاحات أهله، فقد تناولها القدامى في أبحاثهم لعلاقة المعنى باللّفظ والمبنى. ومن ثمّة انبثقت الإشكالية لتحاول الإحاطة بالتجليات والصور الإبداعية للبنية اللّسانية في الخطاب الشعري، فكان أن انبثقت جملة من التساؤلات على النّحو الآتي:

ما أثر البنية الصّوتيّة في التشكيل الدلالي بصورة عامّة؟ وما يمكن أن يضيفه من معانٍ؟ والأمر نفسه بالنسبة للمفردة باعتبارها هي الأخرى إحدى أهم عناصر البناء اللّغوي من جهة، وباعتبارها مستودعاً تختزن فيه المعاني وعنصراً جمالياً فاعلاً في الخطاب من جهة ثانية، فهي وإنْ لم تخرج من أعلى طبقات اللغة، ولا برزت عن وجوه العادة في تصريفها، غير أنّها أتت من وراء النّفس واستغرقت منافذ الحسّ، ومن ثمّ فقد اكتست بُعداً بلاغيا وإبلاغياً يجعل منها حقلاً خصباً للدّراسة، والتساؤل عن ذلك السّر، فما أثر الوزن الصّرفي للمفردة في توضيح الدّلالة؟ وما دلالة أصواتها على معانيها؟ وما هي الخصائص العامّة للعمل اللّغوي في النص الأدبي بصفة عامة والنص الشعري على وجه الخصوص؟

وفي ظل هذا الطرح، حاولنا أن نميط اللثام عمّا يجمع بين علوم الصّوت والصّرف والنّحو من وشائج، فتغدو من خلاله كياناً لغويّاً موحَّداً، وقد اتسمت هذه الدّراسة بالمباشرة والملاحظة الذاتية القائمة على جدارة ومكانة التراث العربي القديم.

إن الوقوف على هذا الموضوع لم يكن من قبيل الصّدفة، وإنّما اهتمامنا الشديد بعلوم اللّغة ومستوياتها، فقد وفّر في ذهننا أنّ أحسن سبيل لإنماء معارفنا اللّسانية لن يحصُل إلا باختيار موضوع في هذا المجال، ولعلّ من الأسباب التي حفّزتنا على الإقبال على هذا البحث أيضاً طموح الباحث العلمي للتعامل مع النصوص الأدبية، والاستفادة النّافعة من معطيات الدّرس اللّساني في رحاب التراث العربي القديم، التوجه الذي ارتضيناه لأنفسنا منذ المراحل الأولى في الدّرس والتحصيل، وما تميّز به هذا التراث، ومما تميّزت به هذه المدوّنة الشعرية، ولقد فكّرنا ملِيّاً أثناء اختيار الموضوع، فلم نجد مثيلا للغة هذا الغلام القتيل..

كما أن جدوى الدّراسة اللّسانية التطبيقيّة، التي لا تغفل الأصيل، وهو الجانب التنظيري للّغويين، بل هي تجعله خلفية تنطلق منها لتجد مصداقيتها في المدوَّنة المختارة، وهو عامل يقوّي النظرية أو القاعدة اللغويّة ولا يتجاوزها.

وإذ نلج مجال البحث، في ضوء المعطيات السّابقة، إنما تحدونا الرّغبة في الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- تحديد ماهية البُنى في مختلف مستوياتها الصّوتية والصّرفية والتركيبية والمعجمية الدّلالية، ما أمكن، وذلك بإدراج عناصر البنية اللّسانية.
- محاولة الوقوف على خصوصية البنية اللّسانية في النصوص الشّعرية، بشكل يميل إلى الاختيارية من منطلق التحليل اللغوي الحديث، لأجل تحسُّس الأسباب الموضوعية لغوياً.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

لا أحد ينكر أنّ تاريخ الأمم السّالفة حافل بالدّراسات اللغويّة، وكان ذلك حافزاً قويّاً لتطوّر الدّرس اللّساني الحديث، وهذه الحضارات القديمة وإن لم تأت بشهادة علمية كافية عن الدّرس اللّغوي، ولم يتعمّق في تفسير ظواهره وتبيان حقائقه، إلاّ أنّها تشكل إرهاصات مهمة عن نشأة هذا الدّرس، الضارب بجذوره في أطناب التاريخ، وأهمّ ما يمكن ذكره كنموذج عن هذا الوصف، ما قدّمته الحضارة الهندية من إنجازات العالِم اللّغوي "بَانيني"، « إذ يعتبر الهنود من أولى الأمم التي وصفت الأصوات اللّغوية، وصفاً دقيقاً من حيث النّطق، في تاريخ الإنسانية»[1].

الظّاهرة الصّوتيّة في الموروث العربي:

والعرب كبقية الأمم، اعتنت عناية كبيرة بكلّ ما يتصّل بلغتها، ولما كانت هذه الأخيرة ظاهرة اجتماعية، تُساير حركة المجتمع، في نموّه وازدهاره وفي انحطاطه ورُقيّه، أصبح تحديد بداية الدرس اللغوي تحديداً دقيقاً، غير مُيّسر، لأنّ الأمر يرتبط بنشأة المجتمعات، وهذا لا يمنع الباحث من الخوض في حيثيات النشأة، من خلال استقراء الموروث اللّغوي، ومساءلته بالمناهج اللّسانية الحديثة.

لقد شكّل المستوى الصّوتي للّغة، قطبَ الرّحى، الّذي سارت حوله جلّ الدّراسات اللّسانية القديمة والحديثة، أكثر من غيره من مستويات اللّغة.

وتعني الظاهرة الصّوتية تلك الممارسات اللّغوية ذات المنحى الصّوتي، والتي كانت حاضرة في أدبنا العربي، قبل أن يُنظِّر لها الدّرس اللّساني، وقبل أن تُطرح مسألة اللحن في اللّغة العربية وخوف العرب على لغتهم وغيرتهم عليها، بل قبل نزول القرآن الكريم، والحرص على تلاوته وتجويده فحتّى عهد أبي الأسود الدّؤلّي كانت اللغة لا تزال (أصواتاً يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم)، وفعلاً إجرائياً

[1] – أحمد حَساني، مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 56.

أكثر منها مادةً علميّة، قابلة للدّرس والتمحيص، لأنّ العرب لم تكن أهل قراءة وكتابة، إنّما كانت أهل إنشاد وسماع، وقيمة الألفاظ تُدرَك بالسّمع، لأنّ « الألفاظ داخلة في حيّز الأصوات، لأنّها مركَّبة من مخارِج الحروف، فما يستلذّه السمع منها، فهو الحسن، وما كرهه ونبا عنه، فهو القبيح»[1] وذلك لأنّ الاهتمام بكلّ ما له علاقة بالصّوت اللّغوي، قديم عند العرب، وحضور حاسة السمع كان فاعلاً في النّسيج الشعري وبالتالي كانت مُسوّغات حضور الظاهرة الصّوتية في العصر الجاهلي كثيرة وتتمثل في إنشاد الشّعر والاهتمام بالموسيقى الخارجية.

وهذه الظاهرة الأخيرة تتجلّى أساساً في العصر الجاهلي، فكان شعراء هذا العصر يعتمدون على السّماع وينشدونه في أسواق العرب أو عند موارد المياه أو في مجالس القبائل[2].

ودورُ الرّواة في نقل الأخبار والوقائع والأحداث كان بارزاً جدّاً، وكان الشعر بفضلهم يُنشر بسرعة فائقة بين القبائل، ضف إلى ذلك، أنّ الشاعر كما يقول شوقي ضيف: « لا ينطق شعره فحسب، وإنما يحاول أن يُنغِّم ألفاظه وعباراته حتى ينقل سامعيه وقارئيه من اللغة الاعتيادية إلى لغة موسيقية ترفعهم إلى عالمه الشعري»[3].

كما لا يمكن بحال من الأحوال أن نُغفل التشكيل الخارجي الذي يعتمده الشعر الجاهلي فهو أساس مبنيّ على الإيقاع السّمعي يضبطه نظام الوزن والقافية، ومع ذلك فالعرب لم تعرف أوزان الشعر بتعلّم قوانين صناعية إنما كانت تنظم بطبعها، على حسب ما يهيّئه لها إنشادها وهي أوزان الشعر التي أسماها الخليل فيما بعد ببحور الشعر.

[1] – ابن الأثير، المثل السائر، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ج1، بيروت، 1995، ص 155.

[2] – شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، بمصر، ط4، ص 140.

[3] – شوقي ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف بمصر، ط7، ص 113.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

وإذا تصفّحنا معظم المباحث التي أثرت موضوع الفصاحة قديماً، فإننا نلاحظ أن العرب قد افتتنت بالجانب الجمالي للّغة في مستواها الصّوتي، فجعلوا الكلام الفصيح هو ما خلا من عيوب في النطق، وقال معاوية يوماً: « من أفصح النّاس، فقال قائل: قومٌ ارتفعوا عن لخْلخانية الفُرات، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست لهم عَمْغمة قَضاعة ولا طَمْطَمانية حمير، قال: من هم، قال: قريش»[1]. كما أنّ العرب تتمادح بسعة الفم وتُذم بصغره، لأنّ السّعة أقدر على تحقيق الحروف وجهارة الأداء، واستثقلوا النّطق بكلمات تتباعد مخارج حروفها، مثل: مستشزرات[2].

ومن هنا يتضح أن الفصاحة ليست الظّهور والبيان كما ورد في معاجم اللغة إنّما هي قريبة لفهم ابن سنان الخفاجي الذي يراها « تقع في جرس الألفاظ، وتناسب حروفها، لا في معانيها، فهي صفحة محسوسة تدرَك بالسمع وليست معقولة تدرَك بالعقل»[3] ولهم في كل ذلك أخبار ونوادر لا يهمّ ذكرها في هذا المقام، تروي أنّه من الدلائل الطبيعية على الفصاحة، استعمال جميع الفم، وتفخيم الأداء، ووزن المخارج، دون تمتمة أو فأفأة، أو تنطُّع أو تفيهُق* وهو ما ذمّه النبيّ – صلّى الله عليه وسلم– في الحديث الشريف: « أبغضُكُم إليّ الثرثارون المتفيهقون»[4].

لأنّ ما تفرّد به عليه الصّلاة والسّلام، في عربيته « لفظ مُسبع، لسان بَليل، تجويد فخم، ونطق عذب وفصاحة متأدية»[5].

---

[1] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط1، 1968، ج1، ص 492.

[2] – صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 9.

[3] – ينظر، ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، شرح وتصحيح، عبد المتعالي الصّعيدي، مصر، د.ت، ص 260.

* – تنطُّع: رمي اللّسان إلى الغار الأعلى، تفيْهُق: تكلّم من أقصى فمه.

[4] – مصطفى صادق الرّافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ج1، ص 202.

[5] – مصطفى صادق الرّافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص ص 202– 203.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

ونحن إذا عرضنا الفصاحة عند العرب بهذا الوصف لسنا نتجاهل الأصل اللّغوي للفظ الفصاحة وهو الظّهور والبيان[1]، أو ننْقل من شأن الفصول التي عقدها الجرجاني، للرّد على ابن سنان، بأنّ الفصاحة تكون في المعنى وليس في اللّفظ[2]، ولكنّا وجدنا في هذه القراءة نموذجاً آخر عن تلك الممارسات اللّغوية الصوتيّة، التي امتهنتها العرب في كلامها قديماً، ثم إنّنا أردنا الاستدلال بوصف متميّز غير جائز، أنّ الفصاحة تتحقّق في النّص المنطوق لا المكتوب.

وممّا لا شك فيه أن الأسلوب في نظم الكلام وترديد الأصوات، استرعى اهتمام العرب قبل أن يبدأ التقعيد للدّرس اللّغوي الصّوتي، فأدركت العرب في فطرة سليمة ما تحدثه أشكال البديع اللّفظي، من جمالية في جرس الأصوات، وربما كان ذلك مُسوِّغاً، لتعلّقها بفنون الإيقاع اللّغوي، وتشدّقها بضروب السّجع والجناس، ورأوا المزيّة أحياناً في تجويد العبارة قبل إخراجها وارتبط شرف اللفظ بديباجته، مُتمثِّلا في صورة منطوقة مسموعة، تستلذُّها الأسماع قبل الآذان، وتُطرَب لها الآذان قبل العقول، ولقد نجد عن ذلك أمثلة عديدة حملتها أمهات الكتب العربية. إذن فدرسنا الصوتي قبل أن يفتتح له عهد التنظير والتقعيد، كانت مادّتُه لا تزال تتخمّر في هذه الظواهر الصّوتية والتي تتجلى في إنشاد الشعر وروايته والحفاظ على البناء العمودي للقصيدة (الوزن والقافية) والافتتان بأساليب الفصاحة، وألوان البديع، وذلك لأنّ الصدمة الأولى للنفس العربية إنّما هي أوزان الكلمات وأجراس الحروف.

[1] – ينظر، أحمد الهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاد لغة العرب، ص 24.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق، محمد التُنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005، ص 264.

الجهود الصّوتية عند أبي الأسود الدؤلي.

يُعدّ القرآن الكريم أساس الدرس النحوي والبلاغي والدراسات الصّوتيّة، وعليه تأسست وبه انتشرت، ولم تكن هذه العلوم منفصلة عن بعضها، بل نجدها قد توزعت بين معارف وعلوم تلك الفترة، بما في ذلك مادة الدّرس الصّوتي وأهم هذه العلوم هي: إعجاز القرآن، البلاغة ، فقه اللغة، القراءات، التجويد، العَروض... الخ.

وقد شكّلت الجهود الصّوتية لعلماء القراءات والتجويد إرهاصات حقيقية للدرس الصّوتي العربي ممثَّلة في الفروع الآتية:

أ) **علم القراءة:** وهو العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها[1].

ب) **التجويد:** هو إخراج كل حرف من مخرجه، وإعطاؤه حقّه، ومستحقّه من الصّفات[2]. وقد نشأ هذا العلم في ظلّ علم القراءة، أما الأداء العملي في قراءة القرآن، فلقد تلقاه المسلمون عن الرّسول –صلّى الله عليم وسلم.

ج) **الرّسم والضبط:** ويتعلق برسم كلمات القرآن الكريم وحروفه، وضبطها بعلامات وحركات مميّزة، بدأ بتكليف الخلفاء الراشدين، بداية بأبي بكر، وبعده عثمان، رضي الله عنهما، إلاّ أنّ المصاحف التي دوّنت في زمنهما خلت من علامات الإعراب ومن الإعجام ثم جاء بعدهما أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ويحي بن يعمُر العُدواني، والخليل بن أحمد

[1] – ينظر: محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، ليبيا، 2003، ص 101.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 116.

الفراهيدي، في فترات متلاحقة خلال القرن الأوّل لاستكمال علامات الإعراب وإعجام الحروف[1].

ولقد ازدادت عملية التحري والعناية لحفظ القرآن الكريم من اللّحن والخطل، وازدادت أكثر عندما اختلطت الأجناس الأخرى بالمسلمين ويعود النسب في ذلك إلى أنّ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف قد دُوِّنا بهذه اللغة الغربية كما أنّها أصلا الدين والملة، فكان من الواجب على علماء العرب أن يدوّنوا أحكام هذا اللّسان العربي ويضعوا مقاييسه ويستنبطوا قوانينه.

ولم ينتبه العرب إلى شيوع اللحن وتسرب الخطأ إلى لغتها، إلا في منتصف القرن الأوّل، فكان ذلك حافزاً لأبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) الذي قام بضبط القرآن الكريم بإيعاز من عليّ كرّم الله وجهه، والذي أشار إليه بحفظها، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد أيام الرشيد. وقد كشفت هذه الضوابط الدلالية التي اهتدى إليها أبو الأسود عن فكر ثاقب، ودراية واسعة باللغة، فكانت نواة البداية التي انطلق منها درسنا اللغوي.

إن نص أبي الأسود وكتابه يحمل دلالات كثيرة بقيت لفترة متأخرة، يكتنفها الغموض والشمول، وكان ممّا أوصى به تلميذه: « فإذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه، فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة فوقه، على أعلاه، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، وإن اتبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين»[2].

[1] – ينظر: محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، ص 122.

[2] – صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 17.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

وبذلك استطاع أبو الأسود الدؤلي، بوضع شيء يقيس عليه العرب كلامهم، أن يدرأ اللّحن، عندما فسدت السّليقة العربية الصحيحة والسّليمة، فكان بذلك أوّل من أسّس في العربية[1]، ونهج سبيلها ووضع قياسها

الدّرس الصّوتي عند الخليل:

إشراقات الموروث العربي لا تنطفئ شعلتها أبداً، ولا تزال تسهم في إثراء الدّرس اللغوي الحديث، وكلما أمعنّا القراءة ودققنا النظر في هذا التراث الهائل من إنجازات القدماء، كلما تراءت بين فصوله بحوث كانت مهملة، أو غير واضحة المعالم والحدود، ولئن بدا الدّرس الصّوتي الحديث حدوده واضحة ومستقرّة، فجدير بنا أن نعلم كيف نشأ هذا الدّرس؟ وكيف تطوّر؟ ثم من هم أولئك الصّفوة المختارة من علماء اللغة الذين عكفوا عليه وحملوه إلى الأجيال؟ وهل قامت مصطلحاته دفعة واحدة ومتزامنة معه؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الموضوع.

إنّ أوّل أثر عربي وصل إلينا، يدوّن علم الأصوات، هو كتاب العين لصاحبه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، فقد شهد هذا القرن نشأة العلوم، وبداية توطيد المعارف العربية الإسلامية، لأنّ اللّغة العربية دخلت مرحلة جديدة، عرفت فيها الجمع والإحصاء، والتدوين والتصنيف والدّراسة، فالخليل أحصى ألفاظ اللّغة العربيّة بطريقة حسابية في كتاب رتّبه على حروف المعجم، مقدِماً حروف الحلق مبتدئا منها بالعين ولذلك معجمه بالعين[2]. لقد مثّل كتاب "العين" موسوعة في العلوم، « إذ

[1] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1984، دار المعارف، مصر، ص 21.

[2] – أحمد الهاشمي، جواهر الأدب، ص 28.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

ورد الحديث فيه عن: المعاجم، اللغة، النّحو، الصّرف، العَروض، البلاغة، الأدب، أيام العرب، كما أنه شرع طرائق الدّرس الصّوتي وأسّس لنشأة المعجمية العربية»[1].

قد حلّت العربية عهداً جديداً، واكتظت مجالسها بالعلماء واللغويين، بعدما كانت مقتصرة على الفقهاء، وتفرّعت عن علومها إلى نحو وبلاغة، ونقد وفلسفة، بعدما كانت مقتصرة على الدين، وازّيّنت معاجمها وكتبها بالمصطلحات، فهي لا محالة مقرونة بالعلوم، والخليل هو الرائد الأوّل لهذا الباب، بما تميز به من عبقرية فذّة وبما تميّزت به بحوثه من أصالة وابتكار.

وإن كان المقام في هذا العرض لا يتسع للبحث في صحة نسبة كتاب العين إلى الخليل، فإنّ تلك الفصول والأبواب التي عقدها الخليل في معجمه الأصيل، تعدّ بحقٍّ ذروة المعرفة بالعربية، وأبنية ألفاظها، بعدما كانت الدراسة حينها تكاد تنحصر في رواية الشعر وجمعه طالما هو ديـوان العرب، « وقد ألّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد كتاب العين، فأتعب من تصدّى لغايته، وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصِف له بالغيب معترِفٌ، والعائد متكلِّف، وكلّ من بعده له تبع، أقرّ بذلك أم جَحدْ»[2].

وتتوزع دراستنا لمقدمة كتاب العين على محورين رئيسيين، أوّلهما يتعرّض للوسائل الفونيتيكية التي أشار إليها الخليل وثانيهما يتطرّق لبعض المسائل الفنلوجية التي ورد فيه والتي كانت آية الإبداع في مقدمة معجمه.

[1] – أحمد محمد قدور، أصالة علم الأصوات من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر، دمشق، 1998، ص 19.

[2] – ابن دريد، الجمهرة، نقلا عن محمد قدور، أصالة علم الأصوات، ص 35.

- **الموقعيات عند الخليل:**

وزّع الخليل الأصوات حسب مخارجها في جهاز النطق من أقصى الحلق إلى الشفتين، وفي تحديده لمخرج الصوت أو موقعه، كان يقرن الصوت بالألف، كان يفتح فاه بالألف، ثم يُظهِر الحرف نحو **أَبْ، أَتْ، أثْ**... فيكون بذلك الألف عماداً وسلّماً للسان، إلى حرف البناء، وذلك لأن العرب لا تبدأ بساكنٍ[1].

إنّ تعبير الخليل عن موضع الصّوت لم يستقر على مصطلح واحد[2]، إذ يستعمل له: المبدأ والمخرج، والمدرج، والحيّز. وكما يتضح من نص المقدمة، فإنّ المبدأ هو الموضع الذي يتجمع فيه الصوت، « العين والحاء والهاء والغين حلقية، لأن مبتدأها من الحلق»[3].

وبعد تجميع الصوت ينطلق في صورة مدركة، ونقطة انطلاقه هي المخرج ويعبّر عنه كذلك بالمدرج، « واعلم أنّ حروف الذّلق والشفوية ستة هي: الرّاء واللام، والنّون والفاء والباء والميم، وإنّما سُميّت هذه الحروف ذُلقاً، لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرق آسلة اللّسان والشفتان، وهما مُدرجتا هذه الحروف الستّة، ومنها ثلاثة ذلقية: الرّاء، اللاّم، النّون، تخرج من ذلق اللسان، من طرف غار الفم وثلاثة شفوية: الفاء، الباء، الميم ومخرجها من الشفتين»[4].

[1] – الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: عبد الله درويش، مط. المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1967، ج1، ص 52.

[2] – ينظر، مكي درّار، المجمل في المباحث الصّوتية من الآثار العربية، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 38.

[3] – الفراهيدي، العين، ج1، ص 65.

[4] – الفراهيدي، العين، ج1، ص 67.

- **جهود الخليل في الكتابة العربية:**

كان الخليل على ما وصفه الزبيدي: « فطِناً شاعِراً، استنبط من يسبقه إلى مثيله سابق»[1]، وإن أمكن حصر الجهود الصّوتية للخليل، فإن الباحث مكي درّار يوجزها في ثلاثة أبعاد متمثلة في الإصلاح، والاختراع، والتنويع، وتتجلّى هذه الأبعاد الثلاثة في تعامله مع الحركات (الصّوائت)، فهو قد استبدل نقط الإعراب التي وضعها أبو الأسود بعلامات مستقاة من الحروف (الصّوامت).

جعل الخليل القيمة الصوتية مبدأ من مبادئ عملية في ترتيب وجمع مادة اللغة العربية واستيعابها ووقف من خلال روايته الواسعة[2]، على المهمَل والمستعمَل، مما يتركب منه الكلام العربي، أما غايته من كتابه كما تقدم، فهي حصر أبنية العربية، فلا يخرج منها عن هذا الحصر شيء، مستعيناً في ذلك بمعرفته الواسعة بأسرار الحروف وتركيبها، من حيث المخرج والصّفة وممارسته لعلوم الرياضيات والحساب. لقد اهتدى الخليل إلى كون اللغة بوصفها كلاماً منطوقاً، يُتداول مشافهةً، يجب الاهتمام بأصواتها المنطوقة، قبل حروفها المكتوبة، وهكذا ابتكر الخليل ترتيبه الصوتي العجيب بعد أن « دبّر ونظر إلى الحروف كلها، وذاقها، فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق، فصيّر أوّلاً بالابتداء، أدخل حرف منها في الحلق»[3]. وقد هداه ذواقه للحروف لأن يُخرِج هذا الترتيب، يبدأ فيه بأبعد الحروف مخرَجاً، وهو الحلق، ثم الأدنى فالأدنى، الأرفع فالأرفع وصولاً إلى الشفتين « وإنما كان ذواقه إيّاها، أنّه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهِر الحرف»[4].

[1] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، ص 47.

[2] – ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 16.

[3] – الخليل، العين، ج1، ص 48.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص 48.

- **عدد الحروف وترتيبها:**

هي تسعة وعشرون حرفاً، يتألّف منها كلام العرب وقد روي عن الخليل قوله: « في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صِحاحاً، لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي الواو والباء، والألف اللّينة والهمزة»[1].

وفي هذا الترتيب احترم تدرج مخارج الحروف ابتداء من الحلق إلى الشفاه بالشكل الآتي:

1. الأصوات الحلقية: ع – ح– د– خ – غ.
2. الأصوات اللّهوية: ق– ك.
3. الأصوات الشجرية: ج– ش– ض.
4. الأصوات الأسلية: ص– س– ز.
5. الأصوات النطعية: ط– د– ت.
6. الأصوات اللّثوية: ظ– ذ– ث.
7. الأصوات الذّلقية: ر– ل– ن.
8. الأصوات الشفوية: ف– ب– م.

[1] – الخليل، العين ، ج1، ص 57.

9. الأصوات الهوائية (في إنتاجها يخرج الهواء طليقاً) وهي (وايء)»[1].

- **أعضاء جهاز النّطق:**

لقد وصف الخليل بن أحمد الدّراسة التشريحية لأعضاء النطق في مقدّمته، وصفاً مضيئاً، ويقول عنه محمد قدور: « إذا نظر المرء إلى هذه الرّوايات المنسوبة إلى الخليل مجتمعة، هاله ما كان يتصرّف فيه من معلومات هائلة ودقيقة، تزيد في تفصيلاتها على ما يعتمده الدّرس الحديث من تحديد لأعضاء النّطق، مع تقدّم الوسائل»[2].

ومع استفاضته في تشريح جهاز النّطق، مما استمده من سابق معارفه عن خلق الإنسان، فإنّ الدّرس الصوتي عند الخليل قد تجاوز موضع الحنجرة، ولا يشير إليه، رغم أن كلمة حنجرة معروضة لديه[3]، فاكتفى بأن نسب موضع صوتي الهمزة والهاء إلى أقصى الحلق مع أنّهما صوتان حنجريّان، وهو ما أشار إليه ابن سينا بعده[4]، وإن كان هو الآخر (ابن سينا) لم تصل به معرفته إدراك دور الوترين الصّوتيّين في إحداث الأصوات.

مما سبب غموضاً في تعريفات القدماء للجهر والهمس، رغم أنهم تحسّسوا شيئاً من الترديد أو الصّدى المنبعث من الصّدر أو الحنجرة، وفي ذلك إدراك أوّلي لأثر حركة الوترين الصوتيين.

[1] – عبد الجليل عبد القادر، الأصوات اللغوية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996م، ص 12.

[2] – أحمد محمد قدور، اللّسانيات وآفاق الدّرس اللّغوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص 69.

[3] – ورد ذكرها مرتين في القرآن الكريم (سورة الأحزاب آية 10، وسورة غافر آية 18).

[4] – ينظر، أبو علي الحسين بن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسن الطّيان ويحي سيرعلم، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1983، ص ص 108، 112، 114.

- **بعض المباحث الفونولوجية التي أوردها الخليل:**

إن ما ذكره الخليل عن ترتيب الأصوات، تقسيمها وصفاتها، يمكن تصنيفه ضمن المباحث الفونيتيكية التي أبدعها في الدّرس الصّوتي العربي، ولما كانت غاية معجمه هي جمع أبنية العربية، ومعرفة صحيحها، وتمييزه من الدّخيل المولّد منها، إذ يقول: « ولكن ألّفناه ليعرف صحيح بناء كلام العرب من الدخيل»[1]، فقد امتدت أجزاء بحثه إلى فروع ومباحث أخرى هي من صميم الدّرس الفونولوجي.

ومن بين الظواهر الفونولوجية التي أشار إليها الخليل في مقدمة كتابه، قضايا متفرّقة حول مجاورة الحرف للحرف، تقديماً أو تأخيراً، ومصاحبة الحرف للحرف في كلمة واحدة، ومثل ذلك عدم وجود أصل تجتمع فيه ضاد تليها كاف، من دون فصل بين الحرفين، وكذا عدم جواز ائتلاف الحروف متقاربة المخارج، « واعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها، كانت أثقل على اللّسان»[2].

ولا يمكن – في هذه العجالة– استيفاء مقدمة كتاب العين، بما استفاضت به من مواد صوتيّة أثرت الدرس الصّوتي القديم ولعلّ فيما أشرنا إليه ثَبْتٌ لِما يؤسِّس للصوتيات العربية في تراثنا اللغوي.

ولئن كانت الغاية من هذه المقدمة هي المعجمية، فإنّ ما لا يمكن تجاهله هو كونها أسست لعلم الأصوات ووضعت بواكير معلوماته بحيث لم يدركها العلم إلا بعد قرون من عصر الخليل.

ورغم أن علم الأصوات لم يكن – حينها– قد اكتمل، لأنه كانت تتجاذبه علوم شتّى، والخليل نفسه لم يُشر إليه كمصطلح أو عنوان، إلاّ أن المصطلحات الواردة في مقدمة العين هي

[1] – الخليل، العين، ج1، ص 39.

[2] – ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، ج1، ص 46.

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي- الخليل)

مصطلحات عربية المصدر، لغة ومعرفة، والمصادر العلمية التي ترجع إليها هذه المصطلحات الصوتية، ليس من علوم العرب ومعارفها عن خلق الإنسان، ولا تشير الروايات أن هذه المصطلحات نتاج الترجمة والاقتراض من الشعوب الأخرى.

وتجدر الإشارة أن الخليل درس الصوت اللّغوي مفرداً معزولاً عن سياقه، فكانت دراسته فونيتيكية، تُصنِّف الحروف، وترتّبها وتبحث في مخارجها، وتشرح جهاز النطق، ثم التفت إلى وظيفة الصوت اللغوي، فتفطّن إلى قضايا أخرى فونولوجية، من جملتها كيف أن الصوت يتأثر بما يسبقه أو يليه من أصوات، فيفقد بعض خصائصه، ويكتسب أخرى وتباعاً لذلك يتغير معنى الكلمة، ورغم كل هذا لم يسلم هذا المعجم من طعن بعض العلماء ممن ألفوا المعاجم أو تدارسوها.

الدرس الثاني: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.
(في الموروث العربي 2: ابن جني – سيبويه))

الدّرس الصّوتي عند سيبويه

استطاع المتقدمون من اللغويين بالملاحظة فقط أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات اللّغويّة، فبيّنوا مخارج الأصوات وصفاتها واهتموا بمباحث صوتية أخرى، لا تزال مادتها محل اختلاف علم اللغة الحديث.

وعلى رأس هؤلاء المتقدمين، سيبويه الذي جعل دراسة النظام الصوتي مقدمة أساسية لا بدّ منها، وذلك من أجل دراسة النظام الصّرفي، وفي "الكتاب" قدم إسهاماته الصّوتية أثناء حديثه عن الإدغام، بوصفه ظاهرة صوتية صرفية، «ففي باب الإدغام تناول الأصوات بالوصف من حيث المخرج، وطريقة النطق والجهر والهمس والتفخيم والترقيق»[1].

كما لم يختلف منهجه عن منهج أستاذه الخليل، ففي كثير من المواضع لا تكاد نتائجه التي توصل إليها في "الكتاب"، تختلف عمّا ذكره الخليل في مقدمة كتاب العين، فتراه يوافقه تارة، ويخالفه تارة أخرى، ويمكن لقارئ الكتاب أن يكتشف الفروق الموجودة بين هذه الأعمال المبذولة في المجل الصوتي.

وسنعرض إلى ما ذكره سيبويه عن الأصوات، بنفس الطريقة التي نهجناها في دراستنا لمقدمة كتاب العين، وليس هدفنا في ذلك المقارنة بين العملين فحسب، وإنما أيضا كي يقف القارئ على أهم ما تفرد به سيبويه في نفس المجال.

[1] – تمام حسان، العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1973، ص 50.

- **مخارج الحروف عند سيبويه:**

كان حديث سيبويه عن مخارج الأصوات مستفيضاً قدم فيه جهاز النطق بما يحويه من تجاويف، وأعضاء، وموقعيات، مقترنا بالحديث عن الحروف، واقتصر فقط على ذكر الأعضاء التي تدخل في إحداث الأصوات، ويقول عن منهجه العام في دراسته الصوتية:

« والحروف العربية ستّة عشر مخرجاً، فللحلق منها ثلاثة»[2].

1. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف.
2. ومن أوسط الحلق: مخرج العين والحاء.
3. وأدناها مخرجاً من الفم، الغين والخاء.
4. ومن أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.
5. ومن أسفل من موضع القاف، من اللّسان قليلاً، وبما يليه من الحنك الأعلى، مخرج الكاف.
6. ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج الجيم والشين والزاي.
7. ومن بين أوّل حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

[2] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1966، ج4، ص 431.

8. من بين أول حافّة اللّسان، من أدناها إلى منتهي طرف اللّسان، ما بينها وبين ما يليهما من الحنك الأعلى.

9. ومن حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ما بينها وبين ما يليها، من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون.

10. ومن مخرج النّون، غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلاً، لانحرافه إلى اللاّم مخرج الرّاء.

11. وممّا بين طرف اللّسان، وأصول الثنايا، مخرج الطّاء والدّال والتاء.

12. وممّا بين طرف اللّسان وفويق الثنايا مخرج الزّاي والسّين والصّاد.

13. ومما بين طرف اللّسان، وأطراف الثنايا، مخرج الضاد والذال والثاء.

14. ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلا، مخرج الفاء.

15. وممّا بين الشفتين، مخرج الباء والميم والواو.

16. ومن الخياشيم النون الخفيفة[3].

هذا مجمل ما ذكره سيبويه عن مخارج الحروف يبدؤها من أقصاها مخرجاً إلى أدناها، ابتداءً من الحلق إلى الفم، وما هو ملفتٌ للانتباه هو أنّ مخرج صوت اللام لم يرد مع طبعة الكتاب – تحقيق

[3] – ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4، ص ص 432- 433- 434.

عبد السلام هارون–. وقد أشار الدكتور مكي درّار إلى هذا المخرج في كتابه – المجمل في المباحث الصوتية[4]– مأخوذاً عن طبعة أخرى.

- **عدد الحروف وترتيبها:**

اعتمد سيبويه في ترتيبه لحروف العربية على المخارج، ويقول في باب الإدغام: « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضّاد، والجيم، والشين، والياء، واللاّم، والرّاء، والنّون، والطّاء، و الدّال، والتاء، والصاد، والزّاي، والسّين، والظّاء، والذّال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»[5].

أمّا عدد الحروف عنده فيزيد وينقص، حسب تحديده لطبيعة الحروف ونوعها، لأنه قسمها إلى أصول وفروع عن هذه الأصول، منها تسعة وعشرون حرفاً هنّ أصول، وستة حروف هنّ حروف مستحسنة، وسبعة حروف غير مستحسنة. « أما المستحسنة فهي التي عُرفت في لغة من يوثق بعربيته، وتُستحسن في قراءة القرآن، وإنشاء الشعر، بحيث لا تشوب المنطق منها هُجنة أو زراية»[6]، أما الحروف الغير المستحسنة في قراءة القرآن وأشعار العرب، فيجدها تمام حسان ثمانية، ويقول عنها: « لم يذكر سيبويه ما إذا كانت هذه الأصوات لحناً مما أصاب ألسنة العرب، بسبب مخالطتهم الموالي، أو أنّها وردت على ألسنة الموالي فقط»[7].

[4] – ينظر، مكي درّار، المجمل في المباحث الصوتية، ص 40.
[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 431.
[6] – مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط6، 2001، ج1، ص 113.
[7] – تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 54.

إن ترتيبه للحروف على هذا النحو، هو إجراء اعتمد فيه سيبويه على المستوى الصوتي، كما أن تقسيمه الحروف إلى أصول وفروع قد أثرى الدّراسات الصّوتية قديماً، وقد نبّه مبكراً إلى إشكالات جمّة، تعتري الكتابة الصوتية الحديثة، والتي يمكن تغافلها، من جملتها أنّ هذه الرموز – الأبجدية- التي نكتب بها الحروف، لا تعبّر بدقة عمّا أسماه سيبويه بالحروف والفروع، ولا تشير برسمها إلى الاختلافات النطقية الموجودة بين بعض الأصوات الفروع.

فهي تُدرك مشافهة، أو عن طريق النطق والسماع ومثال ذلك: الهمزة التي بين بين، «وهي همزة متحركة تكون بعد ألف، أو بعد حركة، فتصير في النطق مجرد خفقة صدرية، لا يصاحبها إقفال الأوتار الصوتية نحو: أأنتَ قلتَ للنّاس»[8]. ويمكن للقارئ أو الباحث أن يطلع على الإدغام من كتاب سيبويه على بعض هذه الأصوات التي إذا أريد الترميز لها، وجب الرّجوع إلى أصولها.

[8] – تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 53.

- **جدول ترتيب الحروف عند الخليل وسيبويه:**

ترتيب الخليل	**ترتيب سيبويه**[9]
ع، ح، هـ، خ، غ – حلقية	ء، ا، هـ – أقصى الحلق
	ع، ح – أوسط الحلق
	غ، خ – أدنى الحلق
ق، ك – لهوية	ق – أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى
	ك – فوق اللسان وما يليه من الحنك الأعلى.
ج، ش، ض – شجرية	ج، ش، ي – وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى
ص، س، ز – أسلية	ض – أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس.
	ل – حافة اللسان إلى الطرف وما فوقها.
ط، د – نطعية	ن – من أدنى حافة اللسان وطرفه وفويق الثنايا.

[9]– مكي درار، المجمل في المباحث الصوتية، ص 40.

ت	**ر** – من مخرج النون إلا أنها أدخل في ظهر اللسان
ظ، ث، ذ – لثوية	**ط، د، ت** – طرف اللسان أصول الثنايا
ر، ل، ن – ذلقية	**ز، س، ص** – طرف اللسان وفوق الثنايا
ف، ب، م – شفوية	**ظ، ذ، ث** – طرف اللسان وأطراف الثنايا
و، ا، ي، ء – هوائية (لا يتعلّق بها شيء)	**ف** – باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا
	ب، م، و – ما بين الشفتين

ارتأينا في هذا الجدول، أن نورد ترتيب الحروف، كما وردت في مقدمة العين، متقابلة مع ترتيبها في كتاب سيبويه، فتسهل بذلك عملية المقارنة، بين جهود العلمين في مجال عدد حروف العربية، وترتيبها ومخارجها.

- **قراءة في الجدول:**

يمكننا تدوين بعض الملاحظات في قراءتنا لهذا الجدول، نحصرها فيما يلي:

1. يُقسّم الخليل المخارج إلى ثمانية، بينما يُفصِّلها سيبويه في خمسة عشر مخرجاً يُضاف إليها مخرج النون الخفيفة، ما يجعل عدد المخارج عنده ستة عشر.

2. لا يعتبر الخليل الهمزة من الحروف الحلقية، فهي مع الواو والألف والياء، بدون مخرج، وهوائية لا يتعلّق بها شيء.

3. بين العملين اختلاف في ترتيب حروف الصّفير (ص، ز، س)، وكذلك في ترتيب حروف الذّلاقة، فالرّاء عند سيبويه، وردت بعد اللام والنون.

4. كما يظهر الاختلاف في ترتيب المجموعات، ففي كتاب العين وردت حروف الصّفير بعد الضّاد، أما في الكتاب فنجد بعد الضّاد حروف الذّلاقة.

- **تصنيف الصوائت:**

إضافة إلى جهوده الصوتية في مجال الصّوامت يستعمل سيبويه كثيرا من المصطلحات التي تتعلق بالصوائت وهي مقترنة بالحديث عن حركات اللّسان.

إذ يقول: « أنّ ما حملهم على هذا، أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عندهم»[10].

[10] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 341.

وبذلك فالرّفع والنصب والجرّ أو الخفض إنّما هي أوصاف لوضعيات اللّسان، أثناء حدوث الصّوامت، وفي هذا الوصف التحام بين الصّائت والصّامت، « لأنّه لا يمكن لأحدهما أن يوجد في غياب الآخر»[11].

ويمكن تصنيف حديثه عن علامات الإعراب وعن البناء، ضمن مبحث مستقل، يرتبط بالصوائت، فمجموع العلامات عنده ثمان، « وهي تجري على ثمانية بحار، على النّصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والضّم، والكسر، والوقف»[12].

وبذلك، فإنه لا يختلف في تقسيمه للعلامات، عن تقسيم المحدثين، الذين أفردوا الصوائت، بمباحث مستقلة في الدرس الصوتي الحديث.

وتتحدد طبيعة حروف المد عنده، حسب السياق الكلامي، فهي إما حرف صحيح (صوت صامت) أو حرف مدّ (صوت صائت)، إذ نجد أن الواو، والياء، والهمزة في هذه الكلمات (صل، يجِد، قرأ)، هي حروف صحيحة، أما في الكلمات (يدعو، بعيد، قال) فهي حروف مدّ للصائت الصغير قبلها (الذي هو إما ضمة أو كسرة، أو فتحة). ثم يُفرد للواو والياء حالاً أخرى، يكونان فيها بين الصامت والصائت، ويسميهما حينها صوتاً ليِّناً، كالواو في مثل (قَوْمٌ، نوْمٌ)، والياء في مثل (قَيْدٌ، صَيْدٌ).

وإن بدا أن سيبويه يجاري الخليل في تقسيم الأصوات، من حيث الجهر والهمس، لا يمكن إغفال تفصيله الفريد للصّفات في الكتاب، تفصيلاً قائماً على الملاحظة الذاتية، وبعيداً عن التأويل والافتراض، إذ هو يصنِّفها إلى: صفات أساسية وصفات ثانوية، وصفات خارقة.

[11] – مكي درّار، المجمل في المباحث الصوتية، ص 68.
[12] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 14.

فيقول عن الجهر والهمس: « فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت، بينما المهموس، فحرف أضعف الاعتماد في موضوعه، حتى تجري النفس معه»[13].

لقد كشف تعريفه للجهر والهمس، عن ذكاء مفرط، وملاحظة مستمرة، وظل هذا التعريف مرجعاً لا يتوانى النحاة عن اعتماده حينما يضطرون لوصف الجهر والهمس، ونذكر منهم، المبرّد في المقتضب، والزمخشري في المفصل، وابن جني في سرّ صناعة الإعراب إلى غير أولئك من العلماء، الذين ساروا على نهج الخليل وسيبويه.

والحروف المجهورة تسعة وعشرين: ء، ا، ع، غ، ف، ج،ي، ض، ل، ن، ر، ط، د، ظ، ذ، ب، م، و.

أما المهموسة فهي: هـ، ح، خ، ك، ش، س، ت، ص، ث، ف.[14]

ومع تفصيله في صفتي الجهر والهمس، لم يصل سيبويه إلى تحديد الوترين الصّوتيين، رغم أنه كان يدرك أثرهما في حدوث الصوت، أو على أقل تقدير، كان يتوقّع حدوث ضغط ولين في موضعها أثناء النطق.

ونجد في الكتاب تصنيفاً آخر للأصوات، إذ يُصنِّفها إلى شديدة ورخوة، ومتوسطة، وهي صفات ثانوية، ويميّز سيبويه بين الصّفات الأساسية والصّفات الثانوية بالنظر إلى جريان النفس، وحدوث الصوت فيجد: « أنّ الأساسي يمتنع فيه النّفس، والثانوي يمتنع فيه الصوت»[15].

[13] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.
[14] – ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 59.
[15] – مكّي درّار، المجمل في المباحث الصوتيّة، ص 52.

لقد اعتمد سيبويه في توزيع صفات الحروف على ثنائيات متقابلة، فالجهر يقابله الهمس، والشدة تقابلها الرّخاوة ولم يجعل التوسّط قسماً بين الشدّة والرّخاوة، إلا أثناء حديثه عن حرف العين: « أمّا العين فبين الشّدة والرّخاوة، تصل إلى الترديد فيها لشبهتها بالحاء»[16].

إنّ الصفة الأساسية للأصوات تتحدّد باعتبار كمية النفس المتدفّقة، أما الصّفة الثانويّة، فيمكن تحديدها بالنّظر إلى قوة الصوت عند حدوثه في موضعه، وعندما يتداخل صوتان في نفس الموقع، ويتماثلان في صفتهما الأساسية والثانوية، فإنّنا في هذه الحالة تراعي الصفة الفارقة والتي يقصد بها الإطباق والانفتاح أثناء انطباق اللّسان وانفتاحه أثناء النطق أو حدوث الصوت.

وذلك حتى نفرّق بين هذين الصوتين، ونميّز بين خصوصيات كل منهما، فمثلاً الطاء والدّال، هما صوتان يشتركان في كون كلاهما: صوتاً نطعياً (المخرج)، مجهوراً (الصّفة الأساسية)، شديداً (الصّفة الثانوية)، وهما بذلك يتداخلان فيزيولوجياً (المخرج)، وفيزيائياً (الصّفات)، ويمكن إدغامهما في حرف واحد، لذا وجب أن نلجأ إلى الصّفة الفارقة لكل منهما، والتي هي الإطباق في الطاء، والانفتاح في الدّال، فيزول بذلك التداخل بين الصوتين، ويستحيل إدغامهما، وتصبح معه الطاء غير الدّال.

إن مثل هذا الإجراء هو – فقط– إجراء تحليليّ، لأنّه أثناء النّطق، يمكن للسامع أن يميِّز بين صوتيْ الطاء والدّال، دون الرجوع إلى صفاتهما.

ولئن كانت غاية سيبويه من كتابه هي وضع قوانين تضبط النّظام النحوي، والنّظام الصّرفي، وتحكم طرائق النطق بالعربيّة، وتعلّل ظواهرها اللغوية، كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام، فهو مع

[16] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 436.

ذلك قدّم وصفاً دقيقاً للظاهرة الصّوتية، في حدود ما سمحت به عبقريته، وإمكانات عصره، لولا أنّ استعماله لمصطلحاته يعتريه الغموض أحياناً[17].

ونحن هنا، لسنا بحاجة إلى البحث عن آراء تشفع لتراثنا اللّغوي، ولكن ما أورده الأوروبيون أنفسهم، ممن أنصفوا التراث الإنساني، يشهد بتلك الإسهامات التي قدمها لغويّونا المتقدمين في مجال الدراسات الصّوتيّة الحديثة.

الدّرس الصّوتي عند ابن جنّي

مع بقاء الأسس اللغوية التي أرساها الخليل وسيبويه من قبل، فقد شهد الدّرس الصوتي مع ابن جنّي تطوّراً ملحوظاً، انتقل فيه من الوصف التشريحي الذي عهدناه عند سابقيه، إلى الاهتمام بالقيمة الدلالية للأصوات اللغوية، إلى حدٍ يظهر فيه الصّوت اللّغوي كمرحلة أولى من البحث مكوّناً فيزيائياً فيزيولوجياً، وفي المرحلة الثانية، مكوّناً دالاً، يتأثر بجملة العلاقات التي يحدثها السياق، وهو ما يتفق إلى حدٍّ ما مع نظرية الفونيم في الدرس الصوتي الحديث.

أجمل ابن جنّي فصوله الصوتية في كتابيه، سرّ صناعة الإعراب، والخصائص، مبتدئاً بعلم الأصوات (الفونيتيك)، وصولاً إلى الوظيفة الدلالية للصوت اللغوي، وعلاقة الصوت بما يدل عليه من معنى، وهي مباحث فونولوجية.

وقد استعمل لأول مرة مصطلح علم الأصوات في كتابه سرّ صناعة الإعراب، إذ يقول: «ولعلم الأصوات والحروف، تعلُّق ومشاركة بالمسيقى، بما فيه من صنعة الأصوات والنّغم»[18].

[17] – ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 60.
[18] – عصام نور الدين، الفونيتيكا، ص 165.

وفي محاولة رائدة له في مجال الجهود الصّوتية العربية، شبّه ابن جني جهاز النّطق عند الإنسان بالنّاي، وشبّه عملية إحداث الأصوات بآلية العزف على النّاي، لأنّ الحلق يشبه إلى حدٍّ كبير هذه الآلة، « فالزّامر عند وضع أنامله على خروق النّاي، وملامستها بتحريك أصابعه، تفتح الخروق، فتسمع أصواتاً مختلفة، فكل خرق صوت يميّزه عن غيره وكذلك إذا قُطِع الصوت، في الحلق أو الفم، بالاعتماد على مواضع مختلفة، كان سبباً في استماعنا لأصوات مختلفة متباينة»[19].

- **تقسيمات الصّوامت:**

تمثل عبقرية ابن جنّي في مجال الدّرس الصّوتي امتداداً لسابقيه، فهو لا يكاد يختلف كثيراً عن تقسيمات الخليل وسيبويه، في تحديد الخصائص الفيزيائية والفيزيولوجية للصّوت اللّغوي، وفي ترتيب الحروف وعددها.

إنّ عدد الحروف عنده يبقى تسعة وعشرون حرفاً، « واعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً»[20].

وهي موزّعة على المخارج، ابتداءً بالحلق وانتهاءً بالشفتين، فاجتمع لديه ستة عشر مخرجاً، لا يختلف ترتيبها عما وضعه سيبويه.

أما صفات الأصوات، فمن حيث الجهر والهمس، فإنّ المهموسة يجمعها عنده لفظ – (ستشحثك خصفة)[21]– وبقية الحروف هي مجهورة.

[19] – أبو الفتح عثمان ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1993، ج1، ص 09.
[20] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص ص 9- 10.
[21] – ينظر، مكي درّار، المجمل في المباحث الصوتية، ص 56.

أما من حيث الشّدة والرّخاوة، فيقول: « وللحروف انقسام آخر، إلى الشدّة والرّخاوة وما بينهما، الشديد منها ثمانية أحرف يجمعها لفظ (أجدك قطبت)، والحروف بين الشدة والرخاوة ثمانية، يجمعها في لفظ (لمْ يُروّعنا) وما سوى هذه الحروف فهي رخوة، وفي نفس المعرض يُعدد ابن جنّي صفات أخرى للأصوات اللغويّة، نكتفي بالإشارة إليها مجملة ومنها:

- الحروف المطبقة هي: الضّاد، الطاء، الصّاد، الظّاء، وما سواها فمفتوح.
- حروف الاستعلاء سبعة هي: الخاء، الغين، القاف، ومعها حروف الإطباق.
- الحروف الصّحيحة: كلّ الحروف صحيحة ما عدا الألف والياء والواو.
- حروف القلقلة: يجمعها لفظ (قطب جدّ).
- الحروف المهتوتة: الهاء.
- حروف الذّلاقة: اللاّم، الرّاء، النّون، الفاء، الباء، الميم وباقي الحروف، فهي مُصْمتة، لا يُعتمد عليها بذلق اللّسان.

ويميّز ابن جنّي الأصوات الصّامتة (الحروف الصحيحة) من الأصوات الصّائتة (حروف العلة)، وحروف العلة عنده هي الألف المسبوقة بفتحة، والواو المسبوقة بضمّة، والياء المسبوقة بكسرة، أما الحروف الصحيحة فهي بقية الحروف.

كما يصنِّف الواو والياء، مرّة مع حروف العلة، ومرة مع الحروف الصحيحة، فهما بالوصف السابق صوتان صائتان، لكنهما إذا حُرِّكا قوِيا، وألحِقا بالصوامت، ومثل ذلك: الواو في (وَلَدٌ) والياء في (يَترُك)، فإنّهما يقعان موقع الصّوت الصّامت في التركيب الصوتي للغة العربية، « لهما شَبَه نطقي

بالحركات من جهة، وشبه وظيفي بالصوامت من جهة أخرى، في مرتبة بين بين، لذا عدَّهُما بعض العلماء من أنصاف الصّوامت، ولكن الأشهر هو عدُّها من أنصاف الحركات semi voyelles»[22].

ويعتبر ابن جنّي الحركات أنصافاً لحروف اللّين، إذ يقول في ذلك: « اعلم أنّ الحركات أبعاض لحروف المدّ واللّين، وهي الألف والواو والياء، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة هي الضمة والكسرة والفتحة... وأنّك متى أشبعت واحدة منهنّ، حدث بعدها الحرف الذي هي بضعُه»[23].

ومن النّاحية الصوتية، تعتبر ألف المد فتحةً طويلة، وياء المدّ كسرة طويلة، واو المدّ ضمة طويلة، أما الفرق بين حروف المدّ (و،ا،ي) وأنصافها (الحركات)، فلا يعدو أن يكون فرقا في الكمية، والصوائت هي الأخرى تقاس كمياتها مثل الصوامت، في التفخيم (الاتساع)، أو التوسط (الاستعلاء)، أو الترقيق.

لقد أولى ابن جنّي اهتماماً كبيراً للصّوائت العربية، بما أفرده لها من أبواب مستقلة في كتاب الخصائص، مشيراً لها بـ « مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف ومحل الحركات من الحروف»[24]، كما نجده في الخصائص يعقد فصولاً صريحة عن الكميات الصّوتية، موسومة بالعناوين التالية:

1. كمية الحركات.

[22] – كمال بشر، علم اللّغة العام، ص 107.
[23] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ص 63.
[24] – ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوثيقية، د ت ط، ج2، ص 315.

2. مطل الحركات، (طول الحركات، إشباعها، تمديدها...).

3. مطل الحروف.

4. إنابة الحركة عن الحرف.

5. هجوم الحركات على الحروف[25].

- **الفرق بين الصّوت والحرف عند ابن جنّي:**

يُفرّق ابن جنّي في دراسته الصّوتية بين الصوت والحرف، فالصوت عنده هو عرض عام يشترك فيه الإنسان والحيوان، أمّا الحرف فهو الصورة الذهنية للصّوت المنطوق، الذي اختص به الإنسان دون غيره من الكائنات، وإذا كان لا بدّ من صوت لكلّ حرف يُنطق به، فإنّ العكس غير وارد تماماً.

بهذا المفهوم يُعبِّر ابن جنّي عن الحرف، فيقول: « عَرَض يخرج من النفس مستطيلاً مُتصِّلاً، حتى يعرض له في الحلق والشفتين، مقاطع تثنيه في امتداده واستطالته، فيُسمّى المقطع أينما عُرِض له حرفاً»[26].

ومن المحدثين من حاول التفريق بين الصّوت والحرف، فاعتبر الحرف هو الصورة الكتابية للصوت المنطوق، « يصف بعض المحدثين الحروف بأنها حيل أو وسائل كتابية، تستخدم لتمثيل النّطق وتصويره... إذ أن الكتابة ليست من جوهر اللغة، فاللغة أقدم من الكتابة، والكتابة غرض،

[25] – جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج3، ص 347.
[26] – ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ص 16.

واللغة مجموعة من أصوات لغوية، والكتابة رمزٌ لهذه الأصوات، وهذا هو الفرق بين الصوت والحرف»[27].

إن الحرف بهذا المفهوم لا يتفق مع التعريف الّذي وضعه ابن جنّي، لأنّ الحرف عنده مرتبط باللغة ارتباطاً مباشراً، ثم إنّ اللغة أصوات، وكذلك الصوت عنده قسيم للحروف، حينما يستعمل مصطلح (علم الأصوات والحروف).

- **القيمة الدّلالية للصّوت اللّغوي عند ابن جنّي:**

لم يقف ابن جني في حدود الدراسة التشريحية لجهاز النطق ومخارج الأصوات وصفاتها، إنما اتسّعت عبقريته لتشمل مباحث صوتية أخرى، لها ارتباط وثيق بالفونولوجيا، فدرس الصوت باعتبار خصائصه الوظيفية، متجاوزاً قيمته الذاتية (طبيعته الفيزيائية والفيزيولوجية).

وقد أتاحت له هذه النقلة في مجال الدراسة، لأن يتنبّه إلى صلة الصّوت بمدلوله، أو ما يعرف باقتران ذاتية الصّوت بدلالته المعنوية، وفي هذا الباب « جمع ألفاظا وُجِد بين حروفها اشتراكاً في الصفات الفونولوجية فأفضى ذلك إلى تقاربها في الدلالة»[28].

ومن بين أمثلته، هو تلك المشاكلة الموجودة بين الأصوات والأحداث المعبّرة عنها، قوّة وضعفاً، فالصّوت القويّ للحدث القويّ، أما الحدث الضعيف فيناسبه الصوت الضّعيف، « حتى إنّهم يراعون مواضع الحروف من معانيها، فيجعلون الحرف الأضعف فيها، والألين والأخفى، والأسهل

[27] – عبد العزيز الصّيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 221.
[28] – منقور عبد الجليل، علم ا لدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص129.

والأهمس، لما هو أدنى وأقل وأخفى عمَلاً (حدثاً) وصوتاً، ويجعلون الحرف الأقوى والأجهر والأشد، لما هو أقوى عملاً، وأعظم حِسّاً»[29].

إنّ تعامل ابن جنّي مع وحدات اللفظ، يجعلها أصواتاً لغوية لها علاقة بالدلالة، وقادرة على تعبيرها، يحيلنا إلى ما أفضى إليه الدرس الصوتي الحديث عن نظرية الفونيم، فهو يرى أن الصّوت اللّغوي وحدة تركيبية دالة وليست مجرد أجزاء تمتاز بمخارج وصفات، ولئن عجّت الكتب اللغوية الحديثة بتعريفات الفونيم، فإنّا نعتقد في غير جزم، أن ما أورده أحمد مختار عمر في قوله: « الفونيم كل صوت قادر على إيجاد صوت دلالي»[30]، يتوافق نسبياً مع ما قدّمه ابن جنّي عن القيمة الدلالية للصوت اللّغوي.

في مناسبة الصوت للحدث الدّال عليه، يقول ابن جنّي: « ألا ترى أن الخضم لكل رطب، والقضم لكل يابس، وبين الرطب واليابس، ما بين الخاء والقاف من الرخاوة والصّلابة»[31]، فالقاف الشديدة صوت يلازم أكل الصّلب (قضمت الدابة شعيرها)، بينما الخاء ليّنة مهموسة، تناسب أكل الرطب والرخو، وفي الأثر (قد يُدرك الخضم بالقضم)، أي الرّخاء بالشدة، واللّين بالشظف.

ومن أمثلة ذلك يقول ابن جنّي أيضاً، في الفعلين توصَّل وتوسَّل: « فالوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، لذا جعلوا لها الصاد لأنها أقوى صوتاً من السّين، لما فيها من الاستعلاء، والتوسّل دليل على

[29] – الّرافعي، تاريخ آداب العرب، ج1، ص 107.
[30] – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د.ت، ص 199.
[31] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 155.

الضّعف، فجُعْلت الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف، وكذلك نضخَ ونضحَ، فالنضخُ للماء الضّعيف، لما فيه من رقة الحاء، والنّضخ لما هو أقوى من الماء، لغلظ الخاء»[32].

ومتى أوقعنا تغييراً بين الفونيمات، أو استبدلنا أحدها مكان آخر، أصبح للتركيب الصوتي الجديد دلالة جديدة، إذ التركيب الصوري للفظ، يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعباً تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي، إلاّ أنّه يبقى طرحاً جريئاً، من قبل ابن جنّي له قيمته العلمية، وسبقُه المعرفي في عصره.

كذلك من القضايا التي أولاها ابن جنّي بالدّرس الصّوتي، ما يحدثه تغيير الصّيغة الصّرفية (المورفولوجية) للفعل من تغيير في الدلالة، فمثلاً التضعيف الذي يقع في عين الفعل، هو إجراء صوتي، يتم على مستوى أقوى الفونيمات في تركيب الفعل، ويصاحب هذا التضعيف تفريع دلالي إضافي، إذ يقابل التضعيف تكثير وتكرار للحدث، فلنتأمّل قوله تعالى:﴿ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾*، فغلّقت الأبواب تدل على التكثير.

وقد اهتدى ابن جنّي إلى أن الصوائت في العربية، لها نفس الدور الذي تقوم به الصوامت، وإن أيّ إبدال يتم على مستوى الصوائت هو الآخر يصاحبه تغيير في الدلالة، لأنّها أبعاض للحروف (فمثلا توالي الحركات في بنية الكلمة، يقابله تواليها في الحدث، كالمصادر التي جاءت على وزن "فعلان" كغثيان، غليان...).

ولابن فارس أمثلة كثيرة في هذا الصدد يمكن للباحث أن يطلع عليها، ويقول في هذا الموضوع: « وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يميِّزون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون:

[32] – ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 161.
* – سورة يوسف، الآية 23.

مِفْتح، للآلة التي يُفتح بها، ومَفْتَح لموضع الفّتح، ومِقَصّ لآلة القصّ، ومَقَص للموضع الذي يكون فيه القصّ»[33].

وتبقى القضايا الفونولوجية التي أثارها الدّرس الصّوتي عند ابن جنّي كثيرة، لا يمكن ذكرها في معرض واحد لكن ما لا يُدرَك كله لا يُترك كلّه، لذلك آثرنا أن نشير في هذه العجالة إلى بعضها بإيجار.

وهذا مجمل ما أمكننا الحديث عنه في مجال الدراسات اللغوية الصّوتية، في التراث العربي، في حدود ما تسمح به المنهجية العلمية لمثل هذه البحوث التراثية التي يتعسّر فيها الجمع والوصف والتركيز، ناهيك عن مساءلتها، وقراءتها، بآليات ومناهج اللّسانيات الحديثة ومع ما يدركه القارئ، في كون هذه الآليات والوسائل تمخضت في أجواء غربية، وليس لنا أن نضعف أو نتهاون في قراءة التراث، « أولئك الذين شافهوا فصحاء العرب، وأخذوا اللغة من منابعها الصافية، بطرق علمية دقيقة، وحلّلوا وفسّروا الكثير من ظواهرها البنيوية وأجلّهم قَدْراً، الخليل وسيبويه، أبو عليّ الفارسي وابن جنّي»[34]، قراءة حديثة تسبر أغواره وتفسير ظواهره ومكامنه.

[33] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص ص190- 191.

[34] – عبد الرحمن الحاج صالح، علم اللسان الحديث، مجلة الفيصل، ط2، 1977، ص 32.

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.
(في الدرس اللساني الحديث)

الظاهرة الصوتية في الدّرس اللّساني الحديث:

بعد هذا الحديث عن الجهود الصوتية في الدرس اللساني عند المتقدمين، فسوف ينتقل بنا البحث إلى الدّراسات الصوتية الحديثة، إذ لا يمكن للباحث أن يتجاهل بعض التساؤلات التي قد تصادفه أثناء بحثه، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالدّرس اللغوي الحديث، وخير نموذج وقع عليه اختيارنا هو إبراهيم أنيس، ولم يكن الاختيار وليد الصّدفة، لأنّا وجدنا فيما كتب أنيس، في مجال الصّوتيات العربية، مادة علمية كافية وثريّة نستكمل بها هذا المستوي البنيوي الصوتي.

لقد اعتمد إبراهيم أنيس في درسه الصّوتي على جهود المتقدمين من العرب، وما توصّلوا إليه من خلال دراساتهم اللّغوية.

ومن أهم الدوافع التي دفعته لإعادة طرح مادة التراث، هو ما يجده الباحث من غموض وصعوبة في قراءة التراث، مما يفرض عليه اقتفاء آثار المتقدمين بنفس المنهج وبنفس العبارات والألفاظ دون الوقوف على المصطلح المناسب، فكان ذلك سبباً كافياً، استلهم إبراهيم أنيس لإضافة فصل سجّل فيه ملاحظاته حول دراسة المتقدّمين لأصوات اللّغة، ويشرح بعض المصطلحات، مستعيناً بما أقرّه الدرس اللّساني الحديث.

وهو في ذلك، يعتبر أن هذه الجهود اللغوية التي يقدمها كتابه، هي من قيم الفونولوجيا، وإن بدت لبعض القراء مواضيع فونيتيكية، لأنه يُركِّز دراسته على أثر الصّوت اللّغوي في تركيب الكلام، نحوه وصرفه، وهو مع هذا التصنيف، يجد من وجهة نظر علمية أنّ حدود الفونيتيك والفونولوجيا متشابكة، يصعب تحديدها.

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.
(في الدرس اللساني الحديث)

ويمهِّد إبراهيم أنيس دراسته بما يقدمه من مفاهيم عامّة ترتبط بالظاهرة الصوتية، فالصّوت عنده هو مدرك ناتج عن اهتزاز الأجسام، « لأنّه ظاهرة طبيعية، ندرك أثرها دون أن ندرك كنهها»[1]، وتنتقل هذه الاهتزازات على شكل أمواج، عبر الهواء إلى الأذن، فتصبح أصواتا، أما ما يتحكم في شدة الصوت ووضوحه، فهو بُعد الأذن واقترابها من مصدر الصوت.

وفي الصوت الإنساني، فإنّ مصدر الذبذبات هو الحنجرة، وتحديداً من اهتزازات الوترين الصّوتيين، وإحداث الصّوت يتم بفعل اندفاع الهواء من الرئتين، وأثناء مروره بالحنجرة يُحدِث اهتزازات تصدر من الفم أو الأنف، وتنتقل عبر نظام التموّج إلى أذن مستقبل (إنسان آخر)، فيترجمها إلى أصوات.

وكلما كان الوتران الصوتيان أقصر وأقل ضخامة، كلما زادت سرعة اهتزازهما، وعدد ذبذباتهما في الثانية، وكلما طال الوتران وتضخّما، كلّما ضعفت حركتهما، واهتزازهما، لذلك فإنّ حدّة الصوت ودرجته، مرتبطة عند الإنسان بسنّه وجنسه، فالأطفال والنساء أحدّ أصواتا من الرّجال، والطفل بعد فترة البلوغ، يتضخم وتراه الصوتيان، فينتج عن ذلك عمق صوته.

ويلاحظ الباحث أن نتائج البحث عند إبراهيم أنيس، تستفيد كثيراً مما خَلُصت إليه الأبحاث المسيقية الحديثة، هذه الأخيرة أفضت إلى أن حناجر البشر متشابهة، فلا تكاد تختلف حنجرة الشادي، ذي الصّوت الرخيم، عن حنجرة غيره من النّاس، وما اختصّ به المطرب دون غيره، هو تلك الموهبة والقوّة الفطريّة، في السيطرة على عملية التنفّس وتنظيم اندفاع النّفس من الرّئتين.

وإن ما يمنح الصّوت الإنساني، صفتُه الخاصّة، ويميزه عن بقية الأصوات الأخرى، هو تلك الفراغات الرنّانة المضخّمة للصّوت، كفراغ الحلق، والفم، والأنف، « فهي بمثابة الصّناديق المجوّفة التي

[1] – إبراهيم أنيس، مقدمة كتاب الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، 1989، ص 06.

تشدّ عليها أوتار الكمنجة والعود»[1]، واختلاف حجم هذه الفراغات هو الذي يجعل أصوات النّاس مختلفة متمايزة.

وربما وجدنا في هذه الصياغة الجديدة استلهاماً ممّا أبدعه ابن جنّي، حين شبّه النطق، وأعضاءه بالناي والثقوب الموجودة فيه.

- **نشأة الصّوت البشري:**

بعد أن قدّم لنا جملة من المفاهيم التي تتعلّق بالظاهرة الصّوتيّة، انتقل إبراهيم أنيس إلى صياغة نظرية جديدة عن نشأة الصّوت البشري، إذ يُرجعها إلى عوامل أهمُّها: (الاستعداد الفطري عند الإنسان، والحاجة الغريزية والذكاء والممارسة).

فالإنسان مارس السمع قبل أن يمارس النّطق، وكانت مواجهته مباشرة بالطبيعة، ونطقه الأوّل لم يكن له مبرّر، إنّما يرجعه العلماء إلى رغبة غريزية، تلك التي تدفع الإنسان إلى اكتشاف أعضاءه، واستغلال أصوات نفسه، ثم إن العامل الأكبر، حسبه، في إذكاء ورقيّ اللغة هو ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات من ذكاء واستعداد فطري وعقلي، ساعده كل ذلك في ترجمة الأصوات، وتفسيرها، ومن ثمة تقليدها، « وهو ما أدى به في آخر الأمر إلى تكوين لغته، ذات القواعد والأصول»[2].

[1] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 08.
[2] – المرجع نفسه، ص 12.

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الدرس اللساني الحديث)

لقد كان إبراهيم أنيس يدرك جيداً أهمية العملية السمعية وأثرها في نشأة الصوت البشري، قبل إدراك الصوت في حدّ ذاته، فالنبوغ كثير الاحتمال بين العُمي، في حين أنه نادر بين الصّم، وإن كانوا مبصرين، فهو – الصوت– وسيلة الفهم والإفهام، وعماد كل نموٍّ عقلي.

وقد أولى الدرس اللغوي الحديث عناية كبيرة بالعملية السّمعية، ربما لا نجدها في بحوث المتقدمين، فقدّم وصفاً تشريحياً لجهاز السمع (الأذن)، قبل أن يشرح الجهاز النطقي، وهي بتركيبها المعقّد مقسّمة إلى ثلاثة أقسام:

- الأذن الخارجية.
- الأذن الوسطى.
- الأذن الداخلية.

وبعد ذلك، شرح آلية السّمع وكيفية انتقال الموجات، واستقبالها وترجمتها إلى أصوات لغوية، ثم قراءة الرسائل التي تحملها هذه الأصوات اللّغوية.

وجهاز النطق هو مبحث كان لا بدّ منه كمقدمة لدراسة الأصوات اللّغويّة، وتبيان خصائصها الفيزيائية، وتقوم دراسته على تشريح أعضاء الجهاز النطقي عند الإنسان، متدرِّجاً من الداخل إلى الخارج، أي من القصبة الهوائية إلى الشفتين، مستعيناً في ذلك بالرسومات التشريحية، والأشكال التوضيحية.

كما لا تختلف كثيرا، دراسة الجهاز النطقي، بين ما ذكره إبراهيم أنيس، وبين ما قدمته الدراسات التراثية، وقد تمكنّا من تسجيل بعض الملاحظات عمّا أفاد به الدرس الصّوتي الحديث، نعرضها فيما يلي:

- تتكوّن أعضاء النطق من: القصبة الهوائية، الحنجرة، الوتران الصوتيان، الحلق، اللّسان، الحنك الأعلى، الفراغ الأنفي، الشفتان.

- للقصبة الهوائية دورٌ في تغيير درجة الصّوت، وخاصّة إذا كان عميقاً، بعد أن كانت عند المتقدمين مجرّد مجرى للنّفس.

- أمكن علم الأصوات التجريبي من التشريح الدقيق لأعضاء النطق خاصة المعقّدة منها (كالحنجرة).

- اكتفى المتقدّمون عند حدّ اكتشاف الأثر الناتج عن حركة الوترين، في حين يقدمّهما إبراهيم أنيس أنهما: « الوتران الصّوتيان هما رابطان مرنان، يشبهان الشفتين... أما الفراغ الذي بين الوترين، فيسمّى المزمار، وفتحة المزمار تنقبض وتنبسط، بنسب مختلفة مع الأصوات»[1].

فقد أصبحا من بين أعضاء جهاز النطق، يشكّلان فتحة المزمار، ويتحكمان في شكلها واتساعها، ولهذه الفتحة غطاء ينظم بين التنفس والبلع، ويُسمّى لسان المزمار.

- يعتبر اللسان عضواً هاماً في عملية النطق، وهو مقسَّمٌ عنده إلى ثلاثة أقسام، طرف اللسان، وسطه، أقصاه.

[1] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 17.

- يُقسّم الحنك الأعلى إلى: بداية الحنك (الأسنان وأصولها)، وسط الحنك (الجزء الصّلب)، أقصى الحنك (الجزء الليّن)، اللّهاة. وهذه الأقسام تنطبق وتتقابل مع أقسام اللّسان (على الترتيب) أثناء حدوث الأصوات اللغوية.

- يعتبر الفراغ الأنفي مخرجاً، تصدر عبره بعض الأصوات اللغوية (كالميم والنون).

- تتحكم حركة الشفتين في انفراجهما، واشتدادهما، وانطباقهما في إصدار بعض الأصوات اللغوية.

- لا يمكن الاستغناء عن الرئتين في عملية النطق، فهما مصدر النفس المندفع، ومع ذلك لا يُصنِّفهما صراحة ضمن أعضاء الجهاز النطقي للإنسان.

- أي إعاقة اصطناعية أو طارئة لحركة مرور النّفس في مجراه، تتسبّب في الخشخشة أو الشخير.

- **الصّفات الفيزيائية للصّوت اللّغويّ:**

1. **الجهر والهمس**: الصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان، والصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران، فإذا انقبض الوتران تضيق فتحة المزمار، وفي هذه الحالة، إذا مرّ الهواء فإنهما يهتزان، ويحدثان صوتاً مجهوراً، أما إذا كانت فتحة المزمار متسعة، فإنّ الوترين لا يُسمع لهما رنين، إذا مرّ الهواء عبرهما.

ولتحديد طبيعة الصوت من حيث الجهر والهمس، فإنّ إبراهيم أنيس ينطق الصوت معزولاً، ليحقِّق استقلاله، متفادياً بذلك طريقة المتقدمين من علماء الأصوات حين كانوا يقرنون الصوت

بألف وصل قبله، فكانت أحكامه ونتائجه التي توصّل إليها مبنية على المنهج التجريبي، وتصدر – أحياناً– عن إجراءات عملية بسيطة.

كما تفيد إحصاءات درسه الصوتي أنّ نسبة شيوع الأصوات المهموسة في الكلام كلّه لا تتعدى الخُمس، في حين أن أربعة أخماس الكلام تتكوّن من أصوات مجهورة، ولو كان الأمر عكس ذلك لفقدت اللغة موسيقاها، ورنينها الذي يميزها عن الصّمت، كذلك فإنّ بعض الأصوات المجهورة لها نظائرها المهموسة مثل أصوات (د، ذ،ز، ض، ع، غ) نظائرها من الأصوات المهموسة هي على الترتيب: (ت، ث، س، ط، ح، خ).

- **شدّة الصّوت ورخاوته:**

يفرّق إبراهيم أنيس بين مخرج الصوت ومجراه، « فالمخرج نقطة معيّنة في المجرى، عندما يتكوّن الصوت... أما المجرى فهو طريقه من الرّئتين، حين يندفع من خارج الفم، أو الأنف»[1]، فالمخرج نقطة ثابتة، أما المجرى فهو مسار ممتد، يتحدد طوله حسب مخرج الصوت.

وأثناء العملية الكلامية، فإنّ مجرى النّفس قد يضيق أو يتسّع أو ينحبس، وتبعاً لهذه الوضعيات الثلاث للمجرى، تكون طبيعة الصوت، وتتشكل ثلاثة أنواع من الأصوات هي:

1- **الصّوت الشديد أو الانفجاري (Plosive)**: ينحبس فيه مجرى النّفس على مستوى المخرج، ثم يندفع مرة واحدة وبقوة محدثاً انفجاراً أو دويّاً، « مثلما يحدث حينما ينحبس النفس المندفع

[1] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 22.

من الرئتين عند مستوى الحاجز الذي يتشكل من التقاء الشفتين، ثم لما ينفصلان انفصالا فجائياً، يتحرّر النفس محدثاً صوتاً انفجارياً، وهو ما نرمُز له في الكتابة بحرف الباء»[1].

2- **الصوت الرخو أو الاحتكاكي (Fricative)**: يضيق فيه مجرى النّفس، فيحدث مرور النفس المندفع من الرئتين صفيراً (إذا كان المجرى ضيّقاً جدّاً)، أو خفيفاً (إذا اتّسع المجرى نسبياً)، وأكثر الأصوات رخاوة هي حروف الصّفير (س، ص، ز).

والأصوات العربية الرّخوة، كما تقرها التجارب العلمية الحديثة هي (د، س، ز، ص، ش، ذ، ث، ظ،ص، هـ، ح، خ، ع).

ولبعض الأصوات الشديدة نظائرها من الأصوات الرّخوة، مثل: (د) نظيره الرخو (ز أو ذ) و(ت) نظيره الرخو (س أو ث)...الخ، وعند اتحاد المخرج بين صوتين متناظرين، فإنّ الصوت الشديد يصدر حين ينحبس النّفس، وإذا سمح لهذا النفس أن ينطلق ببطءٍ أحدث ذلك صفيراً أو حفيفاً، ونتج معه الصوت النّظير.

3- **الصّوت المتوسط**: يحدث مع بعض الأصوات اللّغوية أن يتسرّب النّفس إلى الخارج دون أن يحدِث انفجاراً أو حفيفاً أو صفيراً، فينتج عن ذلك صوتاً ليس شديداً ولا رخواً، وهو ما يحدث أثناء صدور أصوات (اللاّم والنّون، والميم، والرّاء)، وتسمى هذه الأصوات اللغوية متوسطة.

وتجدر الإشارة، أنّ المتقدمين من علماء الأصوات زادوا عن هذه الأصوات الأربعة صوت العين، وهو ما لم يشر إليه إبراهيم أنيس إذ يقول: « ولقلّة التجارب الحديثة، التي أجريت على أصوات الحلق، لا نستطيع أن نرجح صحّة هذه الصفة لـ(العين)، بل نتركها لتجارب المستقبل»[2].

[1] - إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص ص 22- 23.
[2] - إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 25.

- **الأصوات الليّنة (voyelles) والأصوات الساكنة (Consonnes):**

تشترك أصوات اللّين في كيفية مرور الهواء في الحلق والفم، وخلوّ مجراها من الحوائل أو الموانع، « والأمواج الصوتية تحدثها في هذه الحالة الأوتار وحدها وترتبط بحجم وشكل تجويف الفم»[1]، أما في الأصوات السّاكنة فيعترض معها مرور النّفس حاجز أو عارض، إما كلّي (الانفجاري) أو جزئي (الاحتكاكي)، وكذلك فإن نسبة وضوح الصّوت في السمع تختلف في النوعين، فالأصوات الليّنة أكثر وضوحاً من الأصوات السّاكنة.

وتشير أيضا نتائج التحليل الفونيتيكي، أنّ أصوات (اللاّم، والميم، والنّون) أقرب إلى طبيعة الصّوت الليّن، لأنّها أكثر وضوحاً في السّمع، وهو ما يُسوِّغ لبعض المحدثين بتسميتها (أشباه أصوات اللّين).

ويعتقد إبراهيم أنيس أن نسبة شيوع أصوات اللين، ودورانها في اللغات كثيرة، ولذلك يتعين على متعلم اللغات الأجنبية أن يتمرّن على نطق هذه الأصوات أكثر من التمرّن على نطق الأصوات السّاكنة، « لأنّ الفروقات بين أصوات اللّين كبيرة... بل إنّ لهجات اللغة الواحدة لتختلف فيها اختلافاً، بين كلّ لهجة من هذه اللّهجات»[2].

وقد اضطر المحدثون إلى ضبط مقاييس أصوات اللين أكثر من غيرها من الأصوات السّاكنة، « وأوّل من عنى بهذه المقاييس، هو البروفيسور (دانيال جونز)، في جامعة لندن، إذ استطاع بعد تجارب دقيقة وبحوث متواصلة أن يخرج لنا تلك المقاييس العامة لأصوات اللّين»[3].

[1] – مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر العاصمة، ص 49.
[2] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ص 30.
[3] – محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، ص ص 82– 83.

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الدرس اللساني الحديث)

عُنيت الكتابة العربية منذ القدم بالأصوات الساكنة أكثر من الأصوات اللينة، ثم بدأ الدّرس اللغوي يتجه إلى أصوات اللّين، حين أدرك علماؤنا أنّ الكتابة في عهدهم كانت ناقصة، ولا تعبِّر عن كل الأصوات اللغوية، وبعد أن أدركوا أيضا أنّ الفرق بين الحركات وحروف المدّ هو فرقٌ في الكميّة.

ومع كون خصائص أصوات اللّين متشابكة ومتداخلة، بخلاف الأصوات الساكنة التي بدت خصائصها واضحة متمايزة، فإنّ مبحثه في مقاييس أصوات اللّين، وأشباه أصوات اللين كانت ميزة جديدة طبعت الدرس الصوتي الحديث.

وإنّ التمايز الموجود بين الأصوات السّاكنة، يجعل التفريق بين مخارجها وطريقة النطق بها بيّناً إذا ما قورن بالأصوات الليّنة، ويشترط إبراهيم أنيس أن ينطق الصوت ساكناً بمفرده دون أن يُسبق بألف وصل وهو منهج المتقدمين، واخترنا أن نورد هذه الصفات والمخارج كما وردت لديه مختصرة في الجدول الآتي:

	شديد		رخو		متوسط	
المخارج	**مجهور**	**مهموس**	**مجهور**	**مهموس**	**مجهور**	**مهموس**
شفوي	ب				م	
شفوي أسناني				ف		
بين أول اللسان، وطرفه، والثنايا العليا وأصولها			ذ	ث	ل	
	د	ت	ظ (إطباق)	س	ر	
	ض (إطباق)	ط (إطباق)	ز	ص (إطباق)	ن	
وسط الحنك	ج			ش		
أقصى الحنك		ك ، ق (أعمق)				
الأصوات الحلقية	ء (ليس مجهورا، ولا مهموسا)		غ	خ، ه، ح	ع	

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.
(في الدرس اللساني الحديث)

- **قراءة في الجدول:**

- تُقسَّم الأصوات الساكنة حسب مخارجها مصنفة في مجموعات كبرى وصغرى وتشترك أصوات كل مجموعة في قرب مخارجها، ثم يحدد صفاتها من حيث الشدة والرخاوة، والجهر والهمس.

- يعتبر درس الأصوات الساكنة أسهل من درس الأصوات اللّينة.

- يعتمد إبراهيم أنيس في منهج البحث على الإحصاء، ونتائج علم الأصوات المقارن (لأصوات اللغات الفرنسية والانجليزية والعربية)، كما يُشكك أحيانا في نتائج المتقدمين، وإن كان يجاريها في أغلب الأحيان.

- يندر أن تتحد اللغات في نطق صوت اللّين، في حين تتحد في نطق بعض الأصوات الساكنة.

- يؤثر تسمية أصوات (س، ز، ص) بالأصوات الأسلية بدل (أصوات الصفير)، تمييزاً لها عن بقية الأصوات الساكنة الأخرى، التي يحدث معها الصفير أثناء النطق.

- يعزي إبراهيم أنيس تطوّر بعض الأصوات في نطقها من اللغة الفصحى إلى اللهجة المصرية، إلى الظواهر والتغيرات الصوتية، فمثلا تطور القاف إلى همزة (الأمَر بلد القَمَر)، كون الهمزة أعمق في الحلق من القاف وهما يتشابهان في الصفات.

- استغرق الدرس الصّوتي عنده، بعض الأصوات الساكنة أكثر من غيرها.

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الدرس اللساني الحديث)

وما لا يمكن تجاهله، أن الجهود الصوتية التي قدمها أعلام البلاغة العربية قديماً، «قد شكّلت معلماً معرفيّاً بارزاً، لا غنى للدارس العربي المعاصر عنه»[1]، هذا المعلم قد اتضحت ملامحه وفصوله في الدّرس الصّوتي الحديث، ونحن بهذا العرض نوشك أن نلّم نشأة هذا الدرس، تاركين الخيار لقرّائنا بين الجهود التراثية والجهود الصوتية الحداثية، ولا بدّ له من مثل هذا المجال، « لأنّ الحداثة في جوهرها ليست وليدة طفرة تاريخية بل هل هي قائمة على تراكم المعارف والخبرات، ولا يمكننا وبخاصّة في المعارف المتصّلة بتحليل الخطاب الأدبي أن تكتفي بنفسها، أو تستغني عن منجزات الموروث»[2]، فهي وإن ثبتت نتائج المدارس اللّسانية الغربية، فإنّها لا تتوانى من جهة أخرى، على عقد المقارنات بين ما وصل إليه الغرب في مجال الصّوتيات وبين ما كان قد سبق إليه تراثنا اللّغوي.

وإن كان للنظر مجاله وللسمع مجاله، فإنّ مفهوم الصورة لا يقف عند حدود الصّورة البصريّة التي تُدرَك بالنّظر، إنّما تتجاوزه إلى صورة سمعية تُدرَك بجهاز السمع، طالما أن الحواس تتراسل وتتبادل لتدرك الأثر والإيحاء.

فمجال بحثنا في هذا الفصل هو البنية الصوتية، وإن كان لهذه البنية علاقة بما تتسقطه الأذن من أصوات لغوية بمختلف تشكّلاتها وتقابلاتها، نلفيها أشمل وأوسع من مفهوم الصورة السمعية، لأنها تدرس الدوال في حالتيها المتغيرة والقارّة، وبمعنى آخر المنطوقة والمكتوبة، بينما الصورة السمعية هي أثر ناتج عن الدّوال في صورتها المتحركة (المنطوقة) فحسب.

ويميّز "البنية الصوتية" ما قد يلتبس معه من مفاهيم مثل: البنية الصرفية والبنية النحوية، كما يستدعي مصطلح البنية مطلقاً "النظام والعلاقات"، لأنّ اللغة نسقٌ من العلامات ونظامها الصوتي

[1] – قادة عقاق، في السيميائيات العربية، قراءة في المنجز التراثي، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 109.

[2] – المرجع نفسه، ص 109.

قائم على وحدات نسقية صوتية، فهي – اللغة– بهذا التعريف منظومة من العلامات اللّغويّة، والبنية الصّوتيّة أيضا منظومة من الوحدات التي تكوّن الصّوت اللّغوي، وتدخل في بنائه، وتجعله قابلاً للوصف والتحليل، وأهم وحداتها هو ما يعرف بالفونيم (phonème)، فهذه الوحدة الصوتية كما يرى – جورج مونان– لا قيمة لها إن لم تتمتع بمعيار الوظيفة لأنّه مفهوم جوهري.

ولتكتسب هذه البنية السمة الحقيقية للنظام الذي تُعرف به، فإنها تحتاج إلى البنية الصّرفيّة والبنية النّحوية، والبنية الدلالية، فهي ليست منغلقة على ذاتها، بل تتأثر بما يطرأ من تغيّرات في المستوى الصّرفي أو النّحوي أو الدّلالي، لأن هذه المستويات كلها داخلة في تكوين بنية اللّغة، لا يمكن فصلها بحكم التأثير والتأثّر المتبادل بينها، أما محاولتها في دراسة البنية الصوتية والبحث عن عناصرها بمعزل عن البنيات الأخرى، فهو فقط إجراء تطبيقي فرضه المنهج والتحليل، لأنّ التركيز على الجانب الصوتي للعلامة اللغوية أثناء الدراسة، يكشف عن ظواهر لغوية لا تتيحها دراسة الأنظمة الأخرى للّغة.

- **عناصر البنية الصوتية:**

تقوم البنية الصوتية على وحدات صوتية مختلفة ومتمايزة، وهي وحدات منتظمة منتقاة ومرتبة، وذات وظائف تمييزية، إبلاغية وجمالية، وهذه الوحدات هي الفونيمات بشقيها المقطعية وفوق المقطعية، لأنّ الفونيمات تمتلك قيمة بنائية، تبنى منها الصيغ ووحدات الكلام، كما تمتلك أيضاً وحدات دلالية، وتظل التلوينات الصوتية التي تتشكل على أساسها الفونيمات ظاهرة لغوية، تتحكم هي الأخرى في الأداء الدّلالي، وتفرض وجودها في الخطاب لأنّها جزء منه.

ولا يقتصر مصطلح البنية الصوتية فقط على الكلمة المفردة، فإن يكن للكلمة – المفردة– صوتاً فعلياً يُسهم في دلالتها، فإن هذه الكلمة إذا ما رُكِّبت مع كلمات أخرى أنتجت مجموعة من

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي.

(في الدرس اللساني الحديث)

الأصوات توجه دلالة النّص – المدوّنة– لذلك فهذا التآلف والتناسق بين الألفاظ (الدّوال) هو الآخر من صميم البنية الصوتية، وهو الذي يجعل اللفظ سهلاً على اللسان من جهة، وعلى السمع من جهة أخرى، وفيه اقتضاء مزدوج، وقد سمى الجاحظ هذه الخاصية في الكلام بالقران فيقول في ذلك: « أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً واحداً، فهو يجري على اللّسان كما يجري على الدهان»[1].

لذلك كان اجتماع المفردات في الجمل والعبارات بطريقة منتظمة، يُلْبِس الكلام جرساً موسيقياً جميلاً، يمكن له أن يُحقِّق دلالة معينة، إذ أن الصفات الصوتية للنّغم المشاع تساعد بدورها في إظهار المعنى المراد، تماما مثلما يظهر في بعض اللقطات السينمائية التي يصاحبها إيقاع موسيقي، يتعيّن على المشاهد حينها أن يفعِّل سمعه لإحضار المشهد واستشعاره.

وإذا عدنا إلى المدوّنة الشعريّة التي اخترناها كمجال للتطبيق (نماذج من معلّقة طرفة)، تأكد لنا أن كلام العرب يرتكز على هذا الإيقاع الصوتي، شعره ونثره، فهم يحمل نغماً داخلياً خفيّاً، ندركه ونشعر به، وإذا ما حاولنا تفسيره وجدنا أن مصدره هو أكثر من عنصر واحد « فقد ازدادت العربية بزينة الإيقاع الصوتي منذ نشأتها نظماً ونثراً، وما التنوين والإعراب سوى بعض آلات الموسيقى اللفظية، وما التسجيع والتوازن والازدواج والإتباع، وأنواع البديع اللفظي، وقوانين الإعلال والإدغام، سوى مظاهر أخرى لاهتمام العرب المفرط بمجال الرّنة وحسن الإيقاع»[2].

[1] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط 1968، ج1، ص50.

[2] – صائل رشدي رشيد، عناصر تحقيق الدلالة في العربية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط 2004، ص 76.

الدرس الرابع: مستوى التحليل الصرفي 1:
ماهية علم الصرف وعلاقته بعلم التراكيب

تعريف علم الصّرف لغةً واصطلاحا

أولا: تعريف علم الصّرف لغةً

الصّرف لغةً « هو التقليب والتغيير والتحويل، يُقال: «صَرَفْتُ الصّبيان» قلبتهم، وقالوا: وصَرَف الله عنك الأذى، أي حوّله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، آية 64]، أي تغييرها وتحويلها من مكان إلى مكان وتصريف الأمور، وتصريف الآيات، أي تعيينها في أساليب مختلفة وصور متعددة»[1]. ومنه كان الصّرف في اللّغة التغيير والتقليب على وجوه كثيرة.

ثانيا: تعريف علم الصّرف اصطلاحاً

أمّا الصّرف اصطلاحاً، هو العلم الذي يبحث في أبنية الوحدة اللغوية وتلوّناتها، على وجوه وأشكال عِدّة، وبما يكون لأصواتها من الأصالة، والزّيادة، والحذف، والصّحة والإعلال، والإدغام والإمالة، وبما يعرض لتواليها من التغيّرات ممّا يفيد معانٍ مختلفة[2].

ويعرّف علماء العربية علم الصّرف بأنّه: العلم الذي تُعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناءً[3].

وعليه، يمكن تعريف البنية الصّرفية في الدراسات اللّسانية بأنّها علم يدرس بنية الكلمات وأشكالها لا لذاتها، وإنما لغرض دلالي أو لغرض صرفي يفيد خدمة الجمل والعبارات[4].

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 189.

[2] – ينظر، عبد القادر عبد الجليل، علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، الأردن، ط1، 1998م، ص 37.

[3] – ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصّرفي، بيروت، دار النهضة العربية، د ط، 1979، ص 7.

[4] – ينظر: رابح بوحوش، البنية اللغوية لبردة البصيري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 83.

أو هي علم يدلّ على نظام تغيّر الكلمات تغييراً داخلياً أو خارجياً سوى التغيّر الإعرابي، إذ ينطوي استخدام نظام البنية الصّرفية على تغيّر في شكل الكلمة لتبيان وظيفتها في إطار مجموعة من الكلمات.

ويهتم علم الصّرف بالصّيغ، فيدرس الصّيغ المختلفة للصّيغ – القيم المختلفة بينها– وكذلك القيم المتوافقة، ووظيفة الصّيغ في التراكيب، فهو يُحدِّد شكل الأسماء وتقسيماتها، وكذلك شكل الأفعال وتقسيماتها من حيث الزمن أو التصرّف والجمود، أو الصّحة والاعتلال، أو النقصان والتّمام... وغير ذلك[1].

الميزان الصرفي:

وهو عند علماء الصّرف: « معيار من الحروف يعرّف به عدة حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات.

وأصول الكلمة ثلاثة أحرف هي: الفاء، والعين، واللام، وإذا أردنا وزن كلمة من الكلمات نقابلها بتلك الحروف، فحين نطبّق ذلك على الفعل (فهم) نقول: الفاء ـ فاء الكلمة الهاء ـ عين الكلمة الميم ـ لام الكلمة، وتُضبط حروف الميزان بمثل حركات الكلمة الموزونة كما في الأمثلة الآتية:

كَتَبَ ـ فَعَلَ، كَرُمَ ـ فَعُلَ، حَسِبَ ـ فَعِلَ، شَمْسٌ ـ فَعْلٌ، قَمَرٌ ـ فَعَلٌ... وهكذا، وهناك تعليلات كثيرة من القدماء والمحدثين لاستخدام تلك الأحرف الثلاثة بدون غيرها»[2].

[1] – ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006م، ص 100.

[2] – محمود سليمان ياقوت، الصّرف التعليمي، ص 17.

الدرس الرابع: مستوى التحليل الصرفي 1:
ماهية علم الصرف وعلاقته بعلم التراكيب

فلما كان « أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصّرف أن أصول الكلمات العربية ثلاثة أحرف وعلى هذا الأساس إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابِل أصولها بأحرف (فَعَلَ): الأوّل منها يقابَل بالفاء والثاني بالعين، والثالث باللام مسويّا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون، فتقول في وزن كلمة (وَقْت) مثلاً (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، وفي (حِصْن) (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، وفي (كَتَبَ) (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين، وفي وزن (قام) و(شدَّ) (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين كذلك لأنّ أصولها (قَوَمَ وشَدَدَ).

وتقول في وزن (فَرِحَ) و(عَلِمَ) (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين، وكذلك في (هَابَ) و(مَلَّ)، لأنّ أصلهما (هَيِبَ ومَلِلَ)، وتقول في وزن (شَرُفَ) و(كَرُمَ) (فَعُلَ) بفتح الفاء وضم العين وكذلك في (طَالَ) و(حَبَّ) لأنّ أصلهما (طَوُلَ) و(حَبُبَ)»[1].

وقد اختار الصرفيون العرب القدماء لفظة (ف ع ل) الثلاثي ميزاناً صرفياً « لكون الثلاثي أكثر من غيره أو لأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يُمَكِّن وزن الثلاثي إلا بحذف حرف أو أكثر، إلا بزيادة (لام) مرة أو مرتين والزيادة عندهم أسهل من الحذف، غير أنّ تحديد الأصل والزيادة في الكلمات قد يختلف الصرفيون فيه»[2].

وكذلك الجدال الذي دار بين العلماء اللغويين حول أقل عدد للحروف الأصول للكلمة لا يزال مستمراً في عصرنا الحاضر والرأي الأرجح عند القدماء: « أنّ الثلاثي هو الأقل بين أبنية الكلمة، ولعلهم يرون أن الثلاثي له حرف يبدأ به وحرف يحشي به وحرف يوقف عليه، والعرب كما نعلم لا تبدأ كلامها إلا بالمتحرك، ولا تقف إلا عند الساكن»، والثنائي حرفان: حرفٌ يبدأ به وهو المتحرّك، وحرف يوقف عليه وهو الساكن، فاستثقل العرب مثل هذه المفاجأة النطقية، وكذلك استثقلوا تحريك

[1] – عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم الصّرف، ص ص 10- 11.
[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 218.

الدرس الرابع: مستوى التحليل الصرفي 1:
ماهية علم الصرف وعلاقته بعلم التراكيب

الأحادي وتسكينه في آن معاً خوفاً من إثارة التناقض النطقي»[1]. لهذا قُدّر الميزان الصرفي كمقياس وضعه المتقدمون من علماء العربية لتُعرَف به أحوال أبنية الكلم « في ثمانية أمور: الحركات والسكنات، والأصول في الزّوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه، أي أنه المقياس الذي تعرف به هيئة مبنى الكلمة من حيث عدد الصوامت والصوائت وترتيبها، ومن حيث الحالة التي اعترت أصواتها من جهة كونها أصولاً أو زوائد، وكونها ثابتة أو محذوفة، وكونها مستقرة في مواضعها، أو منقولة عنها، والغرض من هذا الميزان كما هو واضح في تعريفه هو استخدام معيار دقيق ذي طابع مجرّد صالح لقياس جميع الأحوال التي تعتري الكلمة القابلة للتصريف.

1- صلة علم الصرف بعلم التراكيب:

رأينا سابقاً أنّ علم الصرف يبحث في بنية الكلمة مفردة، لكن صياغة هذه البنية لا بدّ أن تكون خاضعة لطبيعة اللغة العربية وخصائصها، ولعلّ علم أصول النحو الذي هو أسلوب في التفكير النحوي واللغوي للعرب، وطريقتهم لاستنباط الأحكام والقواعد، يساعد كثيراً في معرفة هذه الصيغ الصرفية، بل إنّه الميزان الذي يُعرَف به صحة اللفظ من فساده.

والمتأمّل لقضايا هذا العلم ومسائله، يدرك سلامة المنهج الذي اعتمده الباحثون القدامى في نقل اللغة العربية نقلاً صحيحاً، واستنباط الأحكام والقواعد المطرِّدة، فهم يعتمدون السماع أولاً، وقد اتفقوا على الاحتجاج بالقرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء، إلى غاية منتصف القرن الثاني الهجري بالحواضر، وإلى منتصف القرن الرابع بالبوادي، لكنهم اختلفوا حول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف – رغم إقرارهم بفصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم– لكون كثير من الأحاديث رُوي بالمعنى، ونقله أعاجم غير فصحاء. وكانوا حين لا يجدون الدليل في السماع يلجئون إلى الإجماع أي

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 219.

الدرس الرابع: مستوى التحليل الصرفي 1:
ماهية علم الصرف وعلاقته بعلم التراكيب

ما أجمع عليه علماء البصرة والكوفة، ثم بعد ذلك يفكرون في القياس الذي قال عنه السّيوطي: « وهو معظم أدلّة النّحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه»[1].

لأنّه يستحيل أن تنقل كل العبارات والصيغ، بل يكتفي بقياس ما يُسمع على ما سُمِع، سواء على مستوى الصيغ (الصّرف)، أو الجمل (النّحو)، بل إنّ العرب وقفوا طويلا حول أنواع العلل التي تسمح بحمل الفرع على الأصل ومنها: علّة الاستثقال، علة السّماع، وعلّة التشبيه[2].

وعلى هذا الأساس، كان القدماء يربطون الصّرف بالنّحو، بل إنّهما علم واحد عند بعضهم، يقول أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 391هـ): « إنّك لا تكاد تجد كتاباً في النّحو إلا والتصريف في آخره... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: قَامَ بِكْرٌ، رأيت بكراً، مررتَ بِبكرٍ، فإنّك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة حالة الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة»[3].

«وتتضح تلك الصّلة في معالجة بعض الظواهر اللغوية التي يأتي على رأسها تلك الفائدة الجليلة التي يؤديها علم الصّرف حين الإعراب، وحين تريد التعرّف على أصل كلمة من الكلمات من حيث التذكير والتأنيث يساعدك التصغير الذي هو أحد أبواب الصّرف في هذا المجال، فكلمة (أُذن) مؤنث والدليل على ذلك تصغيرها، وأن هناك قاعدة صرفية تقول إنّ التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، وحين تريد التعرّف على الميم في كلمة (فم) وهل هي من أصل بنية الكلمة أم لا يساعدك باب

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ت: أحمد سليم الحِمْصي، ومحمد أحمد قاسم، ط1، 1988، ص 18.
[2] – المرجع نفسه، ص 84.
[3] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 4.

التكسير الذي هو أحد أبواب الصرف في هذا المجال فإن كلمة (فم) تكسيرها (أفواه)، فالميم فيها ليست أصلية إذ أن أصلها الواو لذلك يقول الصرفيون إنّ جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها»[1].

وهناك جوانب أخرى كثيرة تدل على الصلة بين الصرف والنحو وهي تحتاج إلى دراسة مستقلة.

وقد فطِن ابن جنّي (ت 392هـ) إلى الرّبط بين التصريف والنحو إذ قال: « من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف»[2]، وذلك لوجود علاقة بينهما، لذا فإنّ الأبواب النحويّة تعتمد على الأبواب الصرفيّة.

ولعل ابن جنّي هو خير من أوضح الصلة التي تجمع بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة، فقد عقد لذلك فصلاً في كتابه (المنصف) ننقله هنا، حيث قال: « وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، لأنّ التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرّفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفَر) فتقول (ضَريب) ومثل (قمطر): (ضَرّب)، ومثل (درهم) (ضَريب) ومثل (علم): (ضرب) ومثل (ظَرُف) (ضَرُبَ)، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة»[3].

« إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة بتجاذباته والاشتقاق أقرب في اللغة من التصريف، كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتاباً

[1] – محمود سليمان ياقوت، الصّرف التعليمي، ص ص 12- 13.
[2] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 4.
[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 3.

في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمرّ بك في كتب النحو منه ألفاظاً مشرّدة لا يكاد يُعقد لها باب»[1].

« فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (قَامَ بِكْرٌ)، و(رأيت بكراً)، و(مررتً بِبكرٍ)، فإنّك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة؟ وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة، إلاّ أنّ هذا الضّرب من العلم لما كان عويصاً صعباً، بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرّف الحال...»[2].

وتدلّ هذه النصوص التي جاءت في هذه الدراسة نقلاً عن ابن جنّي على ما يأتي:

1. النّحو والصّرف يكونان جزءًا لا يتجزأ، فكلّ منهما يكمل الآخر وكلاهما ليس في غنى عن الآخر، وصدق ابن جنّي كما قال: لا نكاد نقرأ كتابا في النحو إلا وفي آخره التصريف.

2. علم الصّرف يدرس بنية الكلمة أما علم النحو فيهتم بأواخر الكلمات أي الإعراب، ففي المثال الذي نقلناه عن ابن جنّي من المنصف والذي يتعلق بكلمة (بكر)، فقد تغيرت حركاتها الأخيرة وبالتالي تغيّر موقعها من الإعراب، وهذا التغيير في الحركات الإعرابية من موضوعات علم النّحو.

[1] – ابن جني، المنصف، ج1، ص3.
[2] – المرجع نفسه، ص 04.

3. حين دراسة اللغة، يجب أن نبدأ بالصّرف، لأنّه تمهيد لمعرفة النّحو، والإلمام بموضوعاته، ولكن ابن جنّي يرى أنّ القدماء – منذ سيبويه– استهلوا أعمالهم العلمية بالنّحو، لأنّ الصّرف لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النّحو، ثم جيء به (أي الصّرف) بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه.

وقد أشار أيضاً إلى تقديم النّحو على الصّرف في كتب القدماء، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669).

وعلّل ذلك بالصعوبة فقال: « وقد كان ينبغي أن يُقدَّم علم الصّرف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسها قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي له بعد التركيب إلا أنه آخر للفظة ودقته، فجعل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئة، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس»[1].

[1] – ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص ص 30– 31.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

صلة الصّرف بالاشتقاق:

« الصيغة والجمود والاشتقاق ثلاثة جوانب ترجع إلى الشكل واللفظ في المقام الأول، ويقال أن لها تأثيراً ملحوظاً في الدلالة على المعاني والأبواب النحوية»[1]، وتوجيه بنية الكلمة والتركيب عموما، وقبل أن نبيّن ذلك، ينبغي أولا أن نفرّق بينهما ونوضّح المقصود منهما:

فأما الصيغة فقد عرّفها الرضيّ جاعلاً إيّاها مثل بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي لا يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفه المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه فـ (رَجُلٌ) مثلاً على هيئة وصفه يشاركه فيها (عَضُدٌ) وهي كونه على ثلاثة أوّلها مفتوح وثانيهما مضموم، وأمّا الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء وكذا (جَمَل) على بناء (ضَرَب)»[2].

وفي ضوء ما ذكره تمام حسان عن الصيغة يمكن أيضاً أن تَعرَّف بأنّها: « القالب الصّرفي التي تصاغ على قياسه الكلمات التي ترجع إلى أصول اشتقاقية، وهي الاسم والصّفة والفعل ومعنى هذا أن الصّيغة تخصّ الكلمات المتصرّفة والمشتق، لذا فالضمير بأنواعه المختلفة وأكثر الخوالف والظروف والأدوات لا صيغ لها»[3].

وأمّا « الاشتقاق وعكسه الجمود، فمصطلح يختلف مدلوله باختلاف المجال المستخدم فيه بين النّحو والصّرف واللّغة»[4].

---

[1] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 210.

[2] – الرضيّ الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 02.

[3] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 133.

[4] – ينظر: عبد الله درويش، دراسات في علم الصّرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 1962، ص 32.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

وقد أخذ مصطلح التصريف عند ابن جنّي مفهوماً خاصّاً حيث ذكر في إطار حديثه عن الصّلة بين التصريف والاشتقاق كما سبقت الإشارة: « إنّ التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرب) فتبني منه مثل (جَعفر) فتقول (ضريب)... أما الاشتقاق فهو كأن تجيء إلى الضّرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول (ضَرَبَ) ثم تشتق منه المضارع فتقول (يضربُ) ثم تقول في اسم الفاعل (ضَارِب) وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... فمن هنا تقارباً واشتباكا»[1].

وهكذا نجد علم التصريف عند ابن جني ومن تبعه يتناول أحوال بنية الكلمة من حيث الحاجة إليها في فهم المعنى، أو في التلفّظ، ويسمى الأول بالاحتياج المعنوي كالماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعال التفضيل، والمصدر، وأسماء الزمان والمكان، والآلة، والمصغَّر، والمنسوب والجمع، ويسمى الثاني بالاحتياج اللفظي نحو التقاء الساكنين والابتداء والوقف.

« والاشتقاق على إطلاقه ينقسم إلى عدة أقسام، سماها كل باحث حسبما رآه مناسباً به، لأنهم رأوا أن التناسب بين المأخوذ عنه إما أن يكون في اللفظ والمعنى جميعاً، مع ترتيب الحروف فيهما، وإما أن يكون ذلك في المعنى وحده، ويكون مع ذلك أكثر حروفهما من نوع واحد وباقيها من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين»[2]. « وصيغة الكلمة أو وزنها عنصرٌ من العناصر الأساسية التي تحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فالصّيغة هي التي تقيم الفروق بين (كاتب ومكتوب وكتابة) وبين (شريك، واشتراك، وشركة) فهي التي تخصّص المعنى وتحدّده، لتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن (فاعل) من الثلاثي أو (مفعل) من (أفعل)، أو

[1] – ابن جنّي، المنصف، ج1، ص 03.

[2] – خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص 247.

(مُفتعل) من (افتعل)...الخ، ومعنى المفعولية في أوزان اسم المفعول، أو معنى الطلب في (استفعل) كاستغفر واسترحم...»[1].

ويوضح أحد الباحثين المحدثين طبيعة هذه العلاقة وأهميتها فيقول: « لا نستطيع الحديث عن الاشتقاق في العربيّة وخاصة الاشتقاق العام أو الصّرفي دون التعرض لعلاقته بالصّيغ والأوزان، لأنّ الاشتقاق لا يتم دون قوالب تصاغ من الجذور»[2]، فالكلمة العربية في الحقيقة إذا ما حلّلناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. « الجذر أو المادة الأصلية وهو يتكوّن من ثلاثة أحرف صامتة، وترمز في نفس الوقت للدلالة الأصلية للمادة.

2. الصّيغة أو الوزن وهو القالب الذي تصبّ فيه الكلمة والذي يعطي الدلالة الوظيفية لها.

3. من وجود هذين العنصرين السابقين نصل إلى العنصر الأخير وهو دلالة الكلمة»[3].

ومن المتعارف عليه لدى علماء العربية أنّ « الألفاظ منها ما يقبل التشقيق والتنويع بالزيادة والنقصان ومنها ما هو جامد لا يتحلّل، ولا يتحول عن بنيته، تبعا للدلالات المتوخاة منه، وقد تنبّه العلماء العرب إلى هذه الديناميكية واستغلوها لمعرفة الأصل والفرع والجوهر والهيأة، فكان أن حصل

[1] – زبيدة بن عزوز، دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 35.

[2] – عبد المقصود محمد عبد المقصود، الاشتقاق الصّرفي وتطوّره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2006، ص 50.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

بين التصريف والاشتقاق تداخل لما بينهما من نسب متين، فكثر التأليف في التّصريف، الذي هو قسم النحو وقلّ في الاشتقاق الذي هو أقعد في اللغة»[1].

فيقول ابن جنّي: «إنّ التصريف وسيطة بين النّحو واللّغة، والاشتقاق أقعد في اللغة، كما أنّ التصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق»[2].

ويقول ابن جنّي أيضاً: « وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نَسَباً قريباً واتصالاً شديداً، وما يفرّق بينهما أنّ الصّرف عام لما فعلته العرب ولما يحدثه الناس بالقياس، والاشتقاق يختصّ بما فعلته العرب من ذلك»[3].

- **أقسام الاشتقاق:**

و«هذه الوسيلة في خلق الألفاظ وتحديد الدلالات ونموّها نجدها في أنواع من الاشتقاق ذكرها القدماء والمحدثون من علماء العربية وهي: الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام، وهو أكثر أنواع الاشتقاق دوراناً في اللغة العربية، ويُحتج به لدى أكثر علماء اللغة القدماء»[4].

« ثم الاشتقاق الكبير والأكبر، وهذان نوعان يقومان أساساً على تقليب الحروف وإبدالها، وهما متداخلان إلى حدٍّ كبير»[5].

---

[1] – سالم علوي، شجاعة العربية، أبحاث ودروس في فقه اللغة، دار الآفاق، الجزائر، 2006، ص ص 43- 44.

[2] – ابن جنّي، المنصف، ج1، ص 3.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 4.

[4] – جلال الدين السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط3، ج1، ص ص 346-347.

[5] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص 134.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

- **أهميّة الاشتقاق:**

إذا كان الاشتقاق هو أخذ كلمة من كلمة أو توكيد لفظ من لفظ، فإنّ التصريف هو ميزان لهذه الكلمات المشتقة ودليل الباحث في موضوع الاشتقاق، ذلك أنّ صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من عناصرها الأساسية التي تحدد معناها، ومدلولها، كما ذكرنا، وبفضل صيغة الكلمة نستطيع أن نزيل الالتباس والغموض بين معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فالصّيغة إذاً هي تقيم الفروق بين كاتب ومكتوب ومكاتبة...

«فهي التي تخصّص المعنى وتحدِّده كتحديد معنى الفاعلية والمفعولية، كما أنّه بالتصريف يُعرف الاشتقاق. قال ابن جنّي: « وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل اللغة العربية، لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف الأصول من كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»[1].

وقد « تكون معرفة الأصل الاشتقاقي طريقاً إلى معرفة الوزن والبناء، وسبيلاً للتفريق بين الأوزان المتشابهة مع أنّها في الحقيقة مختلفة مثل: (المناعة، المجاعة)، فهما من (مَنَعَ، وجَاعَ)، فوزنهما إذن (فعالة، مفعلة) و(المدائح، والمصائب) من (مَدَح، وصَوب) وزنهما (فعائل، ومفاعل)»[2].

ومما ذكرنا يتجلى لنا أن لكل كلمة أصلاً أو مادة اشتقاقية ووزناً وبناءً، وتوليد الكلمة من أصلها، وأخذها من مادتها يسمى اشتقاقاً، وتقليبها في أوزان مختلفة يسمى تصريفاً، وبين الاشتقاق

[1] – ابن جنّي، المنصف، ج1، ص ص 2– 3.

[2] – فرحات عياش، الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت، ص 134.

والتصريف علاقة وثيقة وتشابك وتلاحم، ولا يستطيع الدارس أن يفهم الاشتقاق بعيدا عن التصريف، والتصريف بعيداً عن الاشتقاق»[1].

والعربية في ذلك تسير على نهج مطرد في توليد وخلق الكلمات الجديدة وهو ما يُعرف عند علماء العربية باسم الاشتقاق وقد عرّفوه بقولهم: « هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة»[2].

ونلاحظ أن في جميع الكلمات المشتقة معنى مشتركا هو عادة المدلول الأصلي للجذر والذي تعود إليه المشتقات.

ولا بدّ لصحة الاشتقاق « من وجود ثلاثة عناصر رئيسية تتوافر في المشتقات وهي:

1. الاشتقاق في عدد الحروف وهو في الكلمات العربية ثلاثة حروف غالباً.

2. أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمات المشتقة.

3. أن يكون بين هذه الكلمات قدرٌ مشترك من الدلالة»[3].

وممّا لا شك فيه أنّ هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولّدها بعضها من بعض بأواصر قوية واضحة تغني عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها.

[1] – فرحات عياش، الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة ، ص 134.
[2] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 346.
[3] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص 68.

على هذه الصورة « شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها وسبيلاً لمعرفة الأصيل من الدخيل لأنّ الكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالباً في معزلٍ عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة حيث لا نجد لها أصلاً لا من ناحية البنية، ولا من ناحية الدلالة يمكن أن يلحقه بها»[1].

وفي ذلك يقول السيوطي (ت 911 هـ): « إنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه، أن يسمع الرجل اللفظة، فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنِس بها وزال اسْتيحاشه منها، وهذا تثبيتٌ للغة»[2].

ومن ثمة، يُعد الاشتقاق بهذه الصورة هو الطريقة الأساسية التي لا تزال حية ومستمرة حتى اليوم في خلق كلمات جديدة في العربية، منذ العصور التي اكتملت فيها تلك الوسيلة للغة العربية، وهو الهدف حين تطلق كلمة الاشتقاق تمييزاً له عن أنواع أخرى مثل الاشتقاق الأكبر وغيره.

فكان الاشتقاق من « العوامل اللغوية التي تمت بها اللغة العربية وتكاثرت مفرداتها، وذلك لأنّ الكلمة الواحدة قد يتولد منها في بعض الأحيان نحو عشر كلمات. ولنأخذ مثلاً كلمة (فهم) وهي اسم يدلّ على الحدث وحده أعني أنها مصدر، ثُم ننظر إلى ما تولّد منها حين أريد بيان الزمن الذي وقع أو يقع فيه هذا الحدث وأنّ الأسماء فاهم، ومفهوم، متولدة منها أيضا أريد الدلالة بيان الزمن على من وقع منه أو عليه هذا الحدث، والذي يدلّ على أنّ هذه الأسماء وتلك الأفعال متولدة من كلمة (فهم) وجود معناها في جميعها ووجود أحرفها الأصلية في جميعها أيضاً.

[1] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص 69.
[2] – جلال الدين السيوطي، المزهر، ج1، ص 346.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

إذن لا بد أن تكون بين المشتق والمشتق منه مناسبة في المعنى ومناسبة في المبنى (اللفظ)، وبهذه المناسبة يمكن معرفة الأصل الذي أخذت منه الفروع»[1].

فالاشتقاق هو « أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى واتحاد في الحروف الأصلية، والمشتق منه هو الاسم الدال على معنى لا غير، وهو المصدر، ويشتق منه الأفعال الثلاثة وسبعة أسماء، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان واسم الآلة»[2]. «وإن كان هناك ارتباط عضوي بين الصّرف والاشتقاق، إلاّ أنّه يوجد فرق ظاهر حيث أنّ الاشتقاق كما عرّفه القدماء هو أخذ كلمة من أخرى مع الاشتراك في المواد الأساسية وهي الأصول الثلاثة، أما الصّرف فهو يحدّد بنيتها وهيأتها»[3].

إذاً « فالاشتقاق يحدد الكلمة أو (مادتها) الأساسية و(معناها) الأصلي، وبحث الأبنية و الصرف يحدد شكلها أو بناءها الذي يكسبها معنى زائداً، ولذلك كان الاشتقاق كاشفاً عن الأصل القديم دالاً على الصلة والنسب، وكان الاشتراك في المادة دليلاً على وحدة الأصل، ولو تفرّقت المعاني واختلفت الأشكال»[4].

وممّا سبق ذكره، نلاحظ أن في اللغة صيغاً صرفية متنوّعة تمكن من التعبير عن مختلف المعاني تعبيراً دقيقا أو موجزاً، فينبغي للمتكلم أن ينتبه إلى هذه الصيغ ومعرفة المستعمل منها، وإدراك ما تفيد من دقائق مختلفة باختلاف السياق أو المقام، والصيغة الواحدة قد يتغيّر معناها أيضاً بتغيّر السياق أو المقام.

[1] – زبيدة بن عزوز، دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية، ص 174.
[2] – المرجع نفسه، ص ص 17- 18.
[3] – زبيدة بن عزوز، دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية، ص 18.
[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2:
علاقة علم الصرف بالاشتقاق

« وهذه الصّيغ والأوزان بالنسبة للمفاهيم العامة المعبَّر عنها في العربية بالمواد، بمثابة قوالب تُصاغ فيها الألفاظ وتُحدَّد بها المعاني كليّة، والمفاهيم العامّة، فإذا وُضعت مادة (ق ط ع) في قالب من قوالب الأبنية وصُغتها على مقداره كأن جعلتها على بناء (مفعل) فقلت (مقطع)، فقد أخرجت منها لفظا على آلة القطع، وإن قلت (مقطع) على وزن (مفعل)، فقد دللتَ على مكان القطع وإن قلت (مقاطعة) على وزن (مُفاعلة) فقد دللت على قطع الصلة بين اثنين أو جماعتين»[1].

« ووجود هذه القوالب الفكرية العامة في اللغة العربية، توفر على المتكلم والمتعلم كثيراً من الجهد، ذلك أن في عالم الفكر معاني كليّة عامة كالفاعلية والمفعولية والمكانية والزمانية والحدث أو الفعل والآلية، ويمكن أن تزداد هذه المعاني الكلية أو القوالب الفكرية، وأن ترد إليها جميع المعاني الجزئية والتفصيلية»[2].

فهذه المعاني كالفاعلية والمفعولية والزمانية والمكانية وغيرها، مما تدلّ عليها الصّيغ « ظاهرة لغوية تُسهّل اختصار القول مع الإفصاح عن المراد، وهذا المفهوم للاقتصاد اللغوي هو الذي جعل العرب يُقللون في كلامهم ما يستثقلون ويُكثرون ما يستخفون»[3].

وأمّا في الصّرف فيتسع مفهوم الاشتقاق ليشمل مشتقات أخرى وهي أسماء الزمان والمكان والآلة والمرّة والهيئة وما شابهها وذلك لأنّ في الصّرف« يعني اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع حروفها الأصلية وعددها ورتبتها مع زيادة إفادة على المعنى الأصلي، وهذا هو ما يسمى بالاشتقاق الصّغير والأصغر، وربّما يكون أكثر المعاني المناسبة للاشتقاق في الصّرف والنّحو أن نجعله

[1] – زبيدة بن عزوز، دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية، ص 35.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بمعنى عام يجمع بين مفهومه فيهما معاً، فنقول أخذ كلمة من أصل معين وتصرّف هذا الأصل على أبنية مختلفة للدلالة على الذات والحدث، أو الحدث والزمن، ونقصد بهذا القيد الأخير الفعل، وبناء على هذا تكون المشتقات نوعين صفات وغير صفات»[1].

وأمّا الجمود فهو إمّا متعلّق بالاسم وإمّا متعلّق بالفعل، ونستطيع أن نُعرّف الجمود في الاسم من وجهة نظر القدماء خاصّة بأنّه « عدم مجيء الاسم على صيغة من صيغ المشتقات، واقتصاره على دلالة واحدة، هي الذات أو الحدث، وتُجرّده من الدلالة على الصّفة، وهذا يعني أن الجمود يوجد في أنواع الكلم التالية: الكلمات التي تنصرف اشتقاقياً مُطلقاً كالضمائر، والكلمات القابلة للتصرّف الاشتقاقي ولكن في معان أخرى مثل (رجل وحجر) كما يوجد أيضا في الكلمات التي يُفترض أنها من وجهة نظر خاصّة أصل المشتقات، ونعني بذلك المصادر نحو (ضرْب وخُروج)، وإما الجمود في الفعل فهو عدم تغيّر بناء الفعل ولزومه شكلاً واحداً»[2].

[1] – ينظر: الرضيّ الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 334.

[2] – عبد السلام السيّد حامد، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص ص 114- 115.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

تنهض هذه الدراسة بالحديث عن مجموعة من العناصر اللغوية التي تمثل ركناً مهمّاً في العملية التواصلية بين المرسل والمتلقي، هذه العناصر اللغوية، وإن كانت في تطبيقها النّحوي لا تدخل ضمن المكوّنات الأساسية للجملة التامة نحوياً، غير أنّها ذات مكانة مهمة في الدلالة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي لا تقل أهمية عن غيرها من العناصر الأساسية في الجملة من الناحية التركيبية، فهذه العناصر متمِّمة للتراكيب، علاوة على ذلك أن أكثر الأداءات اللغوية عمقاً، وأشيعُها درساً هي هذه العناصر، وهي التي سماها النحاة القدماء بالمنصوبات تارة، وبالفضلات تارة أخرى.

غير أن حديثنا في هذه الدراسة لا ينصب على طبيعتها، أو مواضعها وشروطها بقدر ما ينصب على صور أدءاتها وحالاتها المعددة في التراكيب اللغوية المختلفة، تلك الحالات الموغلة في عمق اللغة، التي قد تقودنا في بعض نتائجنا إلى افتراضات لغوية نابعة من الحالة غير المستقرة للقاعدة من جهة، ومن الطبيعة الأدائية لأبناء اللغة قبل اتضاح معالم التقعيد من جهة أخرى.

ولكن قبل الشروع في الحديث عن هذه العناصر من الناحية الاصطلاحية، ومن ناحية طبيعة الدراسة فلا بدّ لنا أن نذكر شيئاً ولو يسيراً عن بعض المفاهيم التي تُشكّل الدعائم الأساسية لهذه الدراسة.

1/ التحليل الأصلي (التركيب الاسمي و التركيب الفعلي)

أمّا البنية فلا نقصد بها هاهنا ما شاع في أوساط الدارسين مصطلحاً صرفياً بحتاً وما يشير إلى طبيعة تكوين الكلمة من الناحية الشكلية، وكيفية توزيع الأصوات والحركات فيها فكل هذه الأمور تختص بالبنية الصرفية[1] التي لسنا بصدد الحديث عنها في هذه الدراسة وإنما نقصد البنية النّحوية.

[1] – الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج1، ص 61.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

وقصدنا بالبنية النحوية يتبيّن من خلال وصف مصطلح "البنية" ومصطلح "التركيب"، وذلك حين نقول: البنية التركيبية، هذا يعني وجود ارتباط وثيق بين هذين المصطلحين، وهما بهذا الارتباط أصبحا يدلان على معنى واحد، وهو الناحية النحوية في بنية الكلام، أي طبيعة تركيب المكمّلات الإسنادية في الجمل والأداءات اللغوية المتنوّعة.

ولقد كان العلماء القدماء يتحدثون عن التركيب حديثاً يختلف عن حديث العلماء المحدثين، فقد كان التركيب عندهم يمثل نمطاً من العلاقات الإسنادية أو غير الإسنادية أو الصوتية، أو المزجية، أو التعدادية، أو الإضافية[1]، وهذه التراكيب جميعاً وُجدت من خلال علاقة جامعة بنيها، في حين أن العلماء المحدثين ينظرون إلى التركيب على أنه مجموعة العلاقات الناظمة للكلام، وأنه يشتمل على جميع العلاقات التي يمكن أن تحصل بين عناصر الكلام المختلفة، فالتركيب عندهم إذن عبارة عن طريقة انتظام الكلمات والجمل والعبارات في الكلام، وليس التركيب أشكالاً متعددة توجد في جملة دون أخرى أو يوجد بعضها ويختفي بعضها الآخر.

ولا شكّ في أنّ البنى اللغوية المختلفة تترابط وتتشابك مع بعضها لتكوّن في النهاية النظام التواصلي للغة، والطريقة المثلى في أداء الجمل والعبارات، وليس من الواقع أو المعقول أن تكون كل بنية ذات معنى خاص بها دون غيرها من البنى أو ذات وظيفة خاصّة، ومن هنا، فإنّ هذه البنى تشكل بمجموعها النظام الذي تأتي عليه اللغة، والبنية النحوية تختص بالعلاقة بين عناصر التركيب المختلفة.

[1] – الجرجاني، علي بن محمد بن علي، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص 210.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

وثمة علاقة وثيقة جدا بين البنية النحوية، والتركيب النحوي، فكلا المصطلحين يدل على العلاقة بين عناصر الجملة المختلفة، وطبيعة قيام هذه العلاقة، وكيفية كل عنصر بغيره وتأثيره فيه، يعني ذلك أن طبيعة العناصر اللغوية تقود إلى طبيعة تركيبية مخصّصة هي ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح البنية التركيبية التي تختصّ بعلاقة العناصر الإسنادية وغير الإسنادية بعضها ببعض، والبنية النحوية، والبنية التركيبية تقود إلى نهاية واحدة، فهما مصطلحان يدلان على المسمى نفسه[1].

وتحتوي اللغة على أشكال مختلفة من التراكيب كما أشرنا، غير أنّ من بين هذه الأشكال ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراستنا، ألا وهو التركيب الثابت، وهو تركيب يتميّز عن غيره بأنّه ارتبط بسياقات مختلفة، تلك السياقات أدت إلى ثبات ذلك التركيب وفق هيئة مخصّصة لا يتغيّر عنها، وهو من ناحية ثانية يحمل الدلالة التي لا يمكن لأيّ تركيب آخر بديل عنه أن يحملها، وتلك التراكيب – أي الثابتة– لا مجال لإبداع التركيب فيها، إذ هي وفق هيئتها تلك، تؤدي الوظيفة التركيبية والدلالية على أكمل وجه، وممّا يُميِّز التراكيب الثابتة أيضاً أنّها واحدة في أغلب اللغات الإنسانية، إذ لا تختلف صيغها أو دلالاتها من لغة إلى أخرى، بل تحمل الدلالة والصيغة نفسها – تقريباً– بين اللغات المختلفة[2]. فالحديث على البنية التركيبية في هذه الدراسة يختص بطبيعة مجيء العناصر غير الإسنادية، أو الفضلات كما شاع في الدرس النحوي، أو كما أطلق عليها مصطلح «مكمِّلات العملية الإسنادية»[3] التي سنتحدث عنها فيما يلي من صفحات، هذه الطبيعة التي يكتنفها كثير من الغموض، ويحيط بها أشكال متعدّدة من الأداءات التي لم تأت عبثاً أو بمحض الصدفة، بل هي

[1] – ينظر: السعران محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ص 174.

[2] – ينظر: الرّعبي، آمنة صالح، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، ص 134.

[3] – ينظر: عبابنة يحي، العلاقات النحوية في اللغة العربية دراسة تاريخية في النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية القديمة، نسخة على نظام (Pdf) غير منشور، ص 221.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

مؤشرات على طريقة أدائية لأبناء اللغة في حالة معيّنة، أو في نمط أسلوبي معيّن مما يدفع بالمتكلم من أبناء اللغة إلى تأدية هذه العناصر وفق طبيعة مخصّصة ذات انزياح تركيبي عن أصل القاعدة، وهو ما تدور حوله هذه الدراسة.

والبنية التركيبية، ذات معنى متشابه مع معنى التركيب والإسناد، الذي أشار إليه العلماء النحويون القدماء، إذ يمثل التركيب الإسنادي علاقة المسند بالمسند إليه، وما يعتري هذه العلاقة من أحوال لغوية مختلفة علاوة على أنّ هذا التركيب كغيره من التراكيب اللغوية الأخرى لا تتم الفائدة منه، ولا يكتمل المعنى إلا من خلال تمام عناصره كافّة، لأنّ جزء التركيب يقود إلى جزء الفائدة فإذا ما اكتملت الأجزاء الفائدة وإذا ما كانت الأجزاء منقوصة، بقيت الفائدة منقوصة هي أيضاً[1].

وعلى ذلك فإن التركيب الإسنادي لا يكتمل إلا بتوافر عنصرين أساسيين، ظهوراً أو تقديراً هما: المسند والمسند إليه، فحين يتوافر هذان العنصران في التركيب يكتمل المعنى، ويكون ذا طبيعة دلالية تامة، ولكن ليس في كل الحالات، فقد يحتاج التركيب إلى عناصر أخرى تتمِّم المعنى، وتكمِّل الدلالة وهذه العناصر المكمِّلة هي ما سنتحدث عنها فيما يأتي:

- **مكمِّلات العملية الإسنادية:**

ومن خلال هذا العنوان يمكننا أن نرى أنّ هذه العناصر التركيبية الداخلة في نظام الجملة إنما هي عناصر مكمّلة للحالة التركيبية الملزمة التي وضعها النحاة، إذ جعل النحاة العرب من المسند والمسند إليه العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، وما سواهما لا يُعدّ عنصراً أساسياً، لأنّ بغير هذين العنصرين لا يكون كلاما، ولا تستقيم الجملة بشكلها البنائي التركيبي، وزيادة على ذلك فإن

[1] – الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 210.

هذين العنصرين متلازمان في تكوين الجملة، وكل منهما يستدعي الآخر فلا يصح أن توجد جملة صحيحة تركيبياً، مستقيمة بنائياً تخلو من واحد من هذين العنصرين[1].

والنحاة القدماء لم يولّوا الاهتمام الكبير لما زاد على هذين العنصرين الأساسيين في تركيب الجملة، بل صبّوا جلّ اهتمامهم عليهما، وكان حديثهم عما سواهما من عناصر يتمثل بالنواحي التركيبية السطحية، زيادة على نعتهم مثل هذه العناصر بالفضلات، وهذا يعني أنّها زائدة عن تركيب وتكوين الجملة، وأنّ المهم في الجملة هو المسند والمسند إليه، هذا الأمر دفع كثيراً من العلماء إلى وضع مثل هذه المكوّنات في أبواب الزيادة المختلفة[2].

ونجد أنّ مصطلح "مكمِّلات العملية الإسناديّة" أكثر موضوعية من مصطلح "الفُضلات" الذي أطلقه العلماء القدماء، وإن كانوا يقصدون به ما زاد على عمدتي الجملة، وليس ما كان عديم الفائدة فيها، إذ إنّ النحاة القدماء جعلوا تقسيم الجملة بناءً على شكلها التركيبي، وانطلقت هذه الرؤية من وجهة نظر شكلية تركيبية، ولم ينتبه النحاة القدماء إلى مسألة مهمة متمثلة بأنّ العملية التواصلية تختلف عن الأشكال التركيبية للكلام، فالتواصل الذي يؤديه الكلام قد لا يكتفي بعنصريْ الإسناد، وإنّما قد يكون في الفُضلة نفسها، فلو أنّ سائلاً سأل: كيف جاء زيد؟ لما جاز لنا أن نجيب: جاء زيد، بالرغم من أن الجملة الأخيرة تحتوي على عنصري الكلام – المسند والمسند إليه– وهذا هو الفرق بين مسألة التواصل التي تؤديها اللغة، ومسألة التركيب التي ألح عليها العلماء القدماء[3].

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23.

[2] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 198.

[3] – عبابنة يحي، العلاقات النحوية في اللغة العربية، ص ص 221– 222.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

ولقد حاول بعض النحاة في العصر الحديث الثورة على التقسيم الذي أوجده النحاة القدماء للجملة من حيث عنصريّ الإسناد، وجعلوا من العملية التواصلية هي الأساس في تحديد الجملة، فثمة جمل إسنادية وجمل غير إسنادية (تواصلية) وكلتا الجملتين تؤدي وظيفة الدلالة والتواصل في الكلام[1].

ومن ناحية ثانية، فإنّ اللغة تشتمل على كثير من الأداءات اللغوية التي تمثل جملة بهيئتها التي هي عليها، بل هي مستقلة بذاتها وغير إسنادية، وذلك كالنداء والتركيبات العطفية والإضافية والوصفية، فإنّها تستقل بذاتها، ولا وجود لعنصر الإسناد فيها، فجملة النداء ليست بجملة إسنادية، غير أنّها مكتفية بذاتها ولا تحتاج إلى غيرها مظهراً كان أم مقدّراً[2].

وكذلك عبد الرحمن أيوب فقد ذكر أن الجمل بالعربية ليست فعلية واسمية كما قسّمها النحاة العرب القدماء فحسب، ممّا دفعهم إلى إدخال الكثير من الأداءات اللغوية ضمن هذين القسمين، بل إنّ الجملة تنقسم إلى إسنادية وغير إسنادية، فمن الجمل الإسنادية، الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن الجمل غير الإسنادية، جملة التعجّب، وجملة النّداء، وجملة نِعم وبئس، فلا يمكننا أن نعدّ مثل هذه الجمل جملاً فعلية بمجرد تأويلات النحاة لها[3].

أمّا إبراهيم السّمرائي، فإنّه يوافق عبد الرحمن أيوب فيما ذهب إليه من تقسيم الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية، إلاّ أنّه رأى أن يدخل ضمن الجمل غير الإسنادية جمل الطّلب، كالجملة الفعلية التي تبدأ بفعل أمر والجملة التي تبدأ بالفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية[4].

---

[1] – ينظر: أيّوب عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص 138.

[2] – ينظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القهارة، مصر، 1983، ص 125.

[3] – أيوب عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 129.

[4] – ينظر: السّمرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص 211.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

ولقد أشار بعض النحاة القدماء إلى أنّ الفضلة يمكن الاستغناء عنها في الجملة، غير أنّ هذا الاستغناء لا يُقصد به الحذف أو عدم ارتباطها بالمعنى، بل قصدوا به الزيادة على الركنين الأساسيين في تكوين الجملة، وبعضهم أشار إلى أنّ الفضلة ما كانت بعد تمام الجملة وليس بعد تمام الإسناد[1].

والفضلة ليست خارجة عن إطار المعنى بل هي مؤثرة تأثيراً كبيراً في الدلالة والمعنى، إذ هي تأتي بعد تمام العملية الإسنادية، غير أنها تبقى على ترابط وثيق بركنيْ الإسناد الذين يمثلان الحالة التركيبية للجملة، فهذه المنصوبات التي تسمى فضلات، لها تأثيرها الكبير في تمام المعنى والدلالة، وذلك كبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، أو كشف إبهام وغموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو تأكيد قيام الفاعل بالفعل أو تعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها بعد تمام ركني الإسناد[2].

ويعني ذلك أن الجملة في العربية تنقسم إلى قسمين: جملة إسنادية يكون فيها عنصرا الإسناد ظاهرين، وتتشكل الجملة من خلالهما، ونوع ثان يتمثل بالجملة غير الإسنادية وهي التي تخلو من عنصري الإسناد، غير أنّها تحوّلت وفق نظامها الإفصاحي إلى نموذج محفوظ في بعض الأحيان، أو أداء لغوي مخصّص في أحيان أخرى، الأمر الذي جعلها تعطي دلالة محددة دون وجود عنصري الإسناد، وذلك كالتعجّب والنداء والمدح والذمّ وغيرها.

[1] – ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر، ط11، ص 235.

[2] – ينظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1964، ص 98.

ويشير المخزومي إلى أن الفتحة التي عدّها القدماء علامة للمفعولية، ليست علامة على شيء محدّد، بل هي لا تعدو أن تكون علامة عدم دخول الكلمة المحرّكة بها ضمن دائرة الإسناد، أو ضمن دائرة الإضافة[1].

إذاً، فلا شكّ في أن ما أطلقوا عليه مصطلح الفضلات إنّما جاء من أجل إتمام المعنى، وتكميل الدلالة، فهي تكمّل ما ارتبط بالعملية الإسنادية نفسها، وفرق بين جملة اكتمل معناها وجملة لم يكتمل معناها، واكتمال المعنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العناصر غير الإسنادية التي لها تأثيرها الكبير في تكوين الجملة، وهذا المعنى هو فعلاً ما نقصده من خلال المصطلح الموضوع لهذه العناصر غير الإسنادية، فهي ذات علاقة تكاملية مع العنصرين الأساسيين في الجملة، فالدلالة تكتمل من خلال هذه المكمّلات، وليس أدلّ على أهميتها من قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا..﴾[2]، فجملة " وَأَنْتُمْ سُكَارَى"، والجملة المعطوفة عليها: "وَلَا جُنُبًا"، واقعتان في محل نصب حال، والحال فُضلة، غير أنّ المعنى لا يتم ولا يكتمل إلا من خلالها، بل الأمر أشدّ من ذلك، إذ لو حُذِفت هاتان الجملتان، لاختل المعنى اختلالا كبيراً، ولكانت الدلالة على النّقيض تماماً، ومن هنا تظهر لنا أهمية هذه المكوّنات التركيبية في تكوين دلالة الجملة.

[1] – المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 81.
[2] – سورة النساء، (الآية 43).

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

الجملة الفعلية

– مفهوم الجملة:

الجملة لغة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء أي: جمعه بعد تفرّقه، وأجمل له الحساب كذلك[1].

واللغة عبارة عن ظاهرة اجتماعية ثقافية، عمادها أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم[2]، وخاصيّة إنسانية ينفرد بها الإنسان عن سائر الكائنات الحيّة وذلك بامتلاكه طريقة الفكر والنطق، وبهذه القدرة يستطيع الهيمنة على اللغة، والسيطرة عليها، وتسمية الأشياء بمسمياتها، وتصبح اللغة أداة طيّعة، وليست مجرد آلة للترجمة، أو الاتصال بالغير، وإنّما هي مصدر وجودنا، وصانعة حضارتنا، ووعاء فكرنا السلوكي[3].

غير أنّ اللغة في حدّ ذاتها نظام محكم يتكوّن من عدة أنظمة، تتشابك فيما بينها لتؤدي في النهاية نظاماً لغوياً متماسكاً متكاملاً متناسقاً، هو ما نسميه بالنظام اللغوي، حيث يترتب عليه العديد من الأنظمة، كالنظام الصوتي والنحوي، ولا نبتعد عن الحقيقة إذا ما اعتبرنا أن هذه الأنظمة تتكاثف جميعاً حتى تؤدي في النهاية المعنى اللغوي العام[4]، وتعمل على تحققه، ولعل الصورة تكون أوضح إذا ما اقتطفنا زهرة من كلّ نظام، ففي النظام الصوتي درس علماء اللغة الكلمة وعدُّوها مجموعة من الحروف أو الوحدات الصوتية، وقارنوا بين هذه الوحدات منفردة ومتجاورة، فظهر عندهم

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (جُمل)، ج11، ص 128.

[2] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 33.

[3] – ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 1998م، ص 05.

[4] – المرجع نفسه، ص 07.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

ما يُعرف بصفات الحروف من ترقيق وتفخيم، وجهر وهمس... وتعطي هذه الاختلافات تمييزاً للكلمة، فهنا لا فرق بين قولنا مُرسِل ومُرسَل ومُخرِج ومُخرَج.

إنّ الحديث عن مفهوم الجملة يتطلب منا الحديث عن مفهوم الكلام والكلمة، لكونها اللبنة الأولى في التركيب، ونحن إذ لا نسترسل في الحديث، نقول: إنّ نُحاتنا القدامى عكفوا كغيرهم على دراسة الكلام وعرضوا لعناصره الأولى، فتحدثوا عن الكلمة وعدوها الوحدة الصغرى التي يتكوّن منها الكلام[1]، ولو ألقى الإنسان مجرد نظرة على مقدمات كتبهم، لوجدها وهي تزخر بالشرح والتحليل عن الكلمة والكلام، واللفظ والقول، وقلّما تجد كتاباً من كتب النحاة الأوائل إلا وذكر باباً من الكلام وما يتألف منه، وكانت تعريفاتهم تتفاوت فيما بنيها، إلا أن المستخلص من حديثهم حول الكلمة يبدو بأنّها: قول مفرد وُضِع لمعنى مفرد، بحيث لا يدل جزءٌ من الكلمة على جزء من معناها، وقد عرّفها بعض المحدثين بقولهم: «هي اللفظة الواحدة التي تتركّب من بعض الحروف الهجائية، وتدل على معنى جزء، أي مفرد، وإن لم تدل على معنى عربي وُضِعت له، فهي مجرد صوت لا غير»[2].

وتطلق أحيانا الكلمة على الجملة[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[4].

وقد قسم النحاة الكلمة إلى أقسام، حيث حصرها القدماء في ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، وهذا ما ذهب إليه المبرد (ت 285هـ) في قوله: « الكلام كلّه: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام – عربيّاً كان أو أعجميّاً- من هذه الثلاثة»[5].

---

[1] – ينظر: محمد عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص 11- 12.

[2] – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993م، ج1، ص 15.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 17.

[4] – سورة التوبة، (الآية 40).

[5] – ينظر: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المعروف بالمبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 01.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

وتعدّ الجملة أصغر وحدة من وحدات التراكيب العربية المفيدة فائدة يحسن الوقوف عليها. إنّ من أوائل من قدّم تعريفاً للجملة واستخدمها على أنّها مصطلح، المبرّد حيث يقول: «وإنّما كان الفاعل رفعاً، لأنّه هو والفعل جملة يحسن السّكوت، وتجب بها الفائدة، للمخاطَب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قُلتَ: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك، القائمُ زيدٌ»[1].

ولم يظهر مصطلح الجملة عند سيبويه (ت 180هـ) فسيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده[2]، وهذا لا يعني أن سيبويه لم يكن يعرف مصطلح الجملة، فقد ظهر في كتابه استخدامه للفظ الكلام حيث يقول: « واعلم أن (قُلْتَ) إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً»[3].

واستدلّ ابن جنّي (ت 392هـ) من ذلك على أنّ سيبويه فرّق بين الكلام والقول قائلا: نعم، أخرجَ الكلام هنا مخرج ما قد استقرّ في النّفوس، وزالت عنه عوارض السكوت، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ؟، فتمثيله بهذا يُعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأنّه القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام، لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها[4].

وظهر بعد سيبويه، مصطلح (الجملة) مع مصطلح (الكلام)، وإن كان القدماء استخدموا مصطلح (الكلام) بمدلول الجملة عند اللغويين المحدثين، فهذا لا عني أنهم لم يستخدموا مصطلح

[1] – المبرّد، المقتضب، ج1، ص 03.
[2] – محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 18.
[3] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 20.
[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 30.

(الجملة)، فهذا المصطلح – الجملة- ذُكِر في كتب النحو، لكن اختلف القدماء في مفهوم هذا المصطلح، فمنهم من يُعدّ مساوياً لمصطلح (الكلام)، ومنهم من يجعل (الجملة) غير (الكلام).

ويمكن التمييز بين الفريقين، بأنّ فريق يرى أنّ (الكلام) هو (الجملة) ويستخدم مصطلح (الكلام) بمدلول مصطلح (الجملة)، ولا يفرّق بينهما.

ومن هؤلاء ابن جنّي (ت 392هـ)، حيث يقول: « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه اللغويون: (الجمل)»[1].

ومن هذا الفريق أيضا الزمخشري (ت 538هـ)، حيث يقول: « والكلام هو المركب من كلمتين أسنِدت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا من اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو من فعل واسم نحو: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، ويُسمّى جملة»[2].

وأمّا الفريق الثاني من النحاة فقد فرّقوا بين مصطلح (الجملة) ومصطلح (الكلام)، فالجملة عندهم أعمّ من الكلام، حيث يُشترط في الكلام أن يتضمّن إسناداً، وأن يكون مفيداً يمكن السكوت عليه، والجملة – عندهم- ما تضمنّت الإسناد، سواء أفادت معنىً تاماً أم لم تُفِد.

والجملة إذاً هي وحدة كلامية تؤدي معنى مفهوماً عند النحويين تنقسم إلى قسمين، الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

[1] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 20.

[2] – ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ)، المفصّل في صُنعة الإعراب، تحقيق علي أبو ملحِم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص 02.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

1) الجملة النواة (فعل وفاعل):

اعتمد النحاة على تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية، وقالوا في تعريف الفعلية: هي الجملة التي تبتدئ بالفعل كما دلّ على ذلك ابن هشام (ت 761) في مغني اللبيب في قوله: «فالاسمية التي صدرها اسم كـ (زيدٌ قائمٌ)...»[1]، وقد ذكر صاحب أسرار العربية: إن الجملة الفعلية ما كان الجزء الأول منها فعلاً، وذلك نحو: زيدٌ ذهب أبوه[2]، وتتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل، وفيما يلي تفصيله:

أوّلاً: الفعل.

الفعل في اللغة: الحدث[3]، أما التعريف الاصطلاحي فقد كثرت آراء النحويين في تعريفهم للفعل، واختلفت أقوالهم باعتبار الحد الذي قيل فيه التعريف، ويمكن إجمال القول فيما يأتي:

نبدأ بقول سيبويه (ت 180هـ): « أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[4]، فالفعل كما جاء، أمثلة اشتقت من لفظ أحداث الأسماء أي المصادر، قال سيبويه: « الأحداث نحو الضّرب والقتل والحمد»[5]، فأما بناء ما مضي، فذهب وسمع، ومكث وحمد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، أما

[1] – ابن هشام (ت 761)، مغني اللبيب، ج1، ص 492.

[2] – الزمخشري، المفصّل في صناعة الإعراب، ج1، ص 44.

[3] – ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، 1965م، مطبعة حكومة الكويت، ج1، ص 18.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 64.

[5] – ابن السّرّاج (ت 316هـ)، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، ج1، ص 63.

بناء ما لم ينقطع وهو كائن فنحو: يقتُل ويذهب، ويضرب. كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت[1].

وذكر ابن فارس في كتابه الصّاحبي في فقه اللغة تعريفات عدة حول الفعل، فنراه يقول: وقال قومٌ: « الفعل ما امتنع من التثنية والجمع»[2]، لكن الصواب قد جانب أصحاب هذه المقولة، إذ أنّ الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً.

وفي السياق ذاته قال الكسائي في تعريفه للفعل: « إنّ الفعل ما دلّ على زمان»[3].

وقال قومٌ: «الفعل ما حَسُن فيه أمسٍ وغداً» وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم، لأنهم يقولون، أنا قائمٌ غداً، كما يقولون: أنا قائمٌ أمسِ.

وقد ذكره أيضاً الجرجاني (ت 471هـ) في المفتاح بقوله: « ما دلّ على الحدث مع أحد الأزمنة»[4].

- **أقسام الفعل من حيث الّزوم والتعدّي:**

ينقسم الفعل إلى نوعين: لازم ومتعدّ.

[1] – سيبويه (ت 180هـ)، الكتاب، ج1، ص 12.

[2] – ابن فارس (ت 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ص 89.

[3] – المرجع نفسه، ص 17.

[4] – الجرجاني (ت 471)، المفتاح في الصّرف، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص 53.

أ) **اللازم**: ما لم يفتقر بعد فاعله إلى محل مخصوص يحفظه، كقولك: قامَ وجلسَ وتدحرج، فإن اتّصل به جار ومجرور، كقولك (جلستُ إليه)، كان الجار والمجرور في موضع نصب، كأنك قلتَ: أتيته وعاشرتُه ونحو ذلك، وورد في الكلّيات أن: مفهوم الفعل اللازم الحدث ونسبة إلى الفاعل ونسبة إلى الزمان[1].

ب) **المتعدّي**: فما افتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه[2].

- **أقسام الفعل من حيث الزمان:**

أ) **الفعل الماضي:**

هو كلمة تدلّ على حدث وزمن انقضى، نحو: سافَرَ الضّيف ف (سافَرَ) كلمة تدلّ على حدث وهو (السّفر)، وزمن انقضى قبل النطق بهذه الكلمة[3]، ويمكن تمييز الماضي عن غيره بعلامة تختص في الماضي، هي تاء التأنيث، فتقول: جَلَسَ، جلسْتُ، جَلَستْ سعاد.

ب) **الفعل المضارع:**

هو كلمة تدلّ على حدث وزمن صالح للحال والاستقبال[4]، نحو: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾[5]، ف (يصطرخون) كلمة تدل على معنى وهو (الصّراخ)، وعلى زمن صالح

[1] – عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، ج1، ص 09.
[2] – عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص 15.
[3] – المرجع نفسه، ص 16.
[4] – المرجع نفسه، ص: 16
[5] – سورة فاطر، (الآية 37).

للحال والاستقبال[1]، ويمكن تمييز الفعل المضارع عن غيره من الماضي والأمر بدخول (لَمْ) على الفعل المضارع، فتقول: لم اجلسْ، لم أفعلْ، كما أنه يبدأ بأحد حروف كلمة (بيان).

ج) فعل الأمر:

هو ما دلّ بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل[2] وعلاماته:

- الأولى: دلالته على الطّلب.
- الثانية: قبول نون التوكيد، أكْرِمْنَ المسكين، وهذه العلامة يقبلها الفعل المضارع أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[3].

ولم يأت في القرآن فعل أمر مؤكِداً بالنون على الرّغم من جواز توكيده بها[4]، ويمكن تمييزه بدخول نون النسوة عليه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾[5].

ثانياً: الفاعل.

لكل فعل تام لا بدّ له من مُحدِث يُحدِثه، والفاعل هو اسم يدلّ على من قام بالفعل، ويكون مرفوعاً، والفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدمّاً عليه، سواءً وجد منه حقيقة أو لم يوجد[6]، وقد ذكره الأنباري (ت 577هـ) في أسرار العربية، أنّ الفاعل: كل اسم ذكرته

[1] – عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص 16.
[2] – عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص 48.
[3] – سورة الاشتقاق، (الآية 19).
[4] – عبد الله بن صالح فوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ج1، ص 19.
[5] – سورة يوسف، (الآية 31).
[6] – ابن السّراج (ت 316)، الأصول في النحو، ص 148.

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1:
التركيب الفعلي

بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إلى ذلكم الاسم، نحو: قام زيدٌ، وذهب عَمْرو[1]، ومن هذه التعريفات يتضح لنا أنّ الفاعل هو من قام بالفعل، ولا يكون الفاعل إلا كلمة واحدة، بمعنى إنّه لا يأتي جملة، فالفعل إما أن يكون اسماً صريحا، أو مصدراً مؤوّلاً، فنقول: قام زيدٌ، ويُشرفني أن تحضُرَ.

والفاعل –كما ورد سابقاً- حكمه الرّفع، لكن قد يأتي قبله حرف جرّ زائد فيكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاّ، مثل: لم يحضر من أحدٍ، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[2].

ويأتي الفاعل بعد الفعل، ولا يجوز أن يتقدم عليه.

والأصل كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول به، وقد ذكر ابن النّحاس قولا لابن عصفور (ت 669هـ) يُقسِّم فيه الفاعل بالنظر إلى تقديمه على المفعول به إلى ثلاثة أقسام هي:

1. قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل وحده، هو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً، أو لا يكون في الكلام شيء معيّن – ضميراً- أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدّر بأنْ والفعل، أو بأن التي خبرها فعل أو اسم مشتقّ منه[3].
2. وقسم يجب فيه تقديم المفعول به على الفاعل، هو أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً، أو يكون المتصل بالفاعل ضميراً يعود على المفعول به، أو على ما اتّصل بالمفعول، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتّصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافاً

[1] – ينظر: الأنباري (ت 577هـ)، كتاب أسرار العربية، ط1، 1995، مكتبة دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ص 87.
[2] – سورة الفتح، الآية 27.
[3] – الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص 48.

إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدّر بأنّ والفعل، أو بأنّ خبرها فعل، أو يكون الفاعل مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بها[1].

3. يجوز فيه التقديم والتأخير[2]، وهو الأصل.

[1] – الأنباري، كتاب أسرار العربية ، ص 85.

[2] – المرجع نفسه، ص 85.

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

أولاً: العناصر السّابقة (الأدوات).

1) النّفي:

النفيُ هو ضدّ الإثبات، ويراد به النقض والإنكار، وهو نفي صريح، ويتم بأدوات هي: ما، إنْ، لَمْ، لَمَّا، لنْ، لام الجحود، ليس، لأنّ، لا النافية للجنس، غير[1].

وذكرها سيبويه في باب حروف أجرِيت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر. والنهي قائلاً: « هي حروف النّفي، شبهوها بحروف الاستفهام، حيث قدّم الاسم قبل الفعل، لأنّهنّ غير واجبات، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبين»[2].

وسهّل تقديم الأسماء فيها، لأنّها نفيٌ لواجب، وليست لحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعة، وإنما تجيء لخلاف قوله: قَدْ كَانَ.

وذلك قولك: ما زيداً ضرَبْتُهُ، ولا زيْداً قتلتُهُ، وما عمراً لَقيْت أباه، ولا عُمراَ مررْتُ به، ولا بِشْراً اشتريت له ثوْباً، وكذلك إذا قلتَ: ما زيداً أنا ضارِبُه، إذ لم تجعله اسماً معروفاً[3].

أ) **ليْسَ:** وهي فعل جامد لنفي الحال، إلاّ إذا قُيِّدت، فيكون الزمن بحسب ذلك القيد[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾[5]، فهي هنا تفيد الاستقبال.

---

[1] – الزمخشري، المفصّل، ج1، ص 405.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 31.

[3] – المرجع نفسه، ص 31.

[4] – ابن الأنباري، مسائل الخلاف، المكتبة المصرية، ط1، 2003م، ج1، ص 133.

[5] – سورة البقرة، (الآية 267).

ب) **لَمَّا:** حرفٌ تجزم فعل المضارع، وتنفي حدوثه في الزمن الماضي وحتّى الحين، مع توقع حصوله في المستقبل... وملاحظة أن حرف لَمَّا تكون نافية حينيّة- أي الحين، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]، ويعرّفها ابن الضّائع أنها: تفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: نَدِمَ زيدٌ ولم ينفعه النّدم، أي: عقيب ندمه، فإن قلت: ولما ينفعه، كان معناه أنّه لم ينفعه إلى وقته هذا[2].

ج) **لَنْ:** حرف نصب ونفي واستقبال[3]، ينصب الفعل المضارع من غير شروط، وينفي حدوثه في المستقبل، نفياً مؤكداً، دون أن يحتاج إلى قرينةٍ تدلّ على المستقبل، مثل: سوف، غَدَا، وحرف السّين، ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾[4].

د) **لا:** وهي من الحروف التي تنفي المضارع، وهي حرف نفي غير عامل، تدخل على المضارع كثيراً فتجعل زمنه شاملاً الحال، والاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[5]، وحرف (لا) يعمل عمل (ليس)[6].

[1] – سورة الحجرات، (الآية 14).
[2] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 368.
[3] – ينظر: محمد العثيمين، مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ط1، مكتبة الرُّشد، ج1، ص 102.
[4] – سورة الحج، (الآية 73).
[5] – سورة البقرة، (الآية 42).
[6] – ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ج1، ص 144.

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

من الملاحظ أنّ حرف النفي (لَنْ) أوكد من (لا) في النّفي، و(لَنْ) تنفي المستقبل نفياً مؤكداً، من غير قرينة تدل على المستقبل، أمّا (لا) فهي تنفي الماضي والمستقبل ولا تنفي أحدهما إلا بقرينة... وقد سماها البعض بـ (لَنْ الزمخشرية)، حيث بيّن حقيقتها من الناحية اللغوية أمام المتعقبة لبعض المذاهب التي قامت بلا معنى هذه الأداة بتأويلات فارغة.

هـ) **لَمْ**: حرف جزم ونفي وقلبٍ، حرف جزم لأنّها تجزم الفعل المضارع وتختصّ به، ونفي لأنّها تنفي وقوع الحدث، وقلبٍ لأنّها تقلب زمن المضارع من الحال إلى الماضي[1]، كقوله تعالى: ﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2].

و) **لاَتَ**: وهي حرف نفي، وقد قال جمهور النحويين: وهي مؤلّفة من كلمتين: هما (لا) النافية، و(التاء) لتأنيث اللفظة، كما في (ثمت) و(رُبّت) وإنّما وجب تحريك التاء في (لاَتَ) لالتقاء الساكنين، وهي تعمل عمل (ليس)، وهي خاصة بنفي الحين، ولا يُذكر بعدها إلا أحد معمولَيْها وهو الخبر[3]، أما اسمها فهو محذوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4].

---

[1] – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة، ج1، ص 190.

[2] – سورة آل عمران، (الآية 170).

[3] – عبد الرحمن حَبَنَكة الميداني (ت 518هـ)، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996، ج1، ص 165.

[4] – سورة ص، (الآية 03).

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

ز) **مَا:** وهو حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية التي فعلها ماضي، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾[1]، وتدخل على المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾[2]، وتدخل على الجملة الاسمية فتكون عاملة عمل لَيْس – من المشبَّهات بلَيْس- بشروط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾[3]، وتكون نافية مهملة نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[4]، وحرف النفي (ما) يعمل عمل لَيْس[5].

ح) **غَيْرَ:** هي اسم يُعرب حسب موقعه من الجملة، فقد يكون نعتاً، كما في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[6]، وتُعرب حالاً، نحو: ذَهَبْنا إلى الحَرْب غَيْرَ مُبالينَ، وقد تُعرب مبتدأ نحو: غَيْرُكَ لا يُعجِبني[7].

2) الاستفهام:

هو طلب الفهم، فيما يكون المستفهم عنه مجهولاً لدى المتكلم، وقد يكون لغير ذلك كما سيأتي، ويقع الاستفهام بهذه الأدوات[8]:

---

[1] – سورة المائدة، (الآية 19).

[2] – سورة يوسف، (الآية 53).

[3] – سورة يوسف، (الآية 31).

[4] – سورة آل عمران، (الآية 144).

[5] – ينظر: محسن علي عطية، الأساليب النحوية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 210.

[6] – سورة الفاتحة، (الآية 7).

[7] – محسن علي عطية، الأساليب النحوية، ص 210.

[8] – المرجع نفسه، ص 210).

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

أ) **الهمزة:** كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1].

ب) **هَلْ:** كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون﴾[2].

ج) **مَا:** كقوله تعالى: ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3].

د) **مَنْ:** كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[4].

هـ) **أيَّانَ:** كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[5].

و) **أيْنَ:** كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[6].

ز) **كَيْفَ:** كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[7].

ح) **أنَّى:** كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾[8].

---

[1] – سورة مريم، (الآية 46).

[2] – سورة المائدة، (الآية 91).

[3] – سورة النمل، (الآية 84).

[4] – سورة الأنبياء، (الآية 59).

[5] – سورة الذاريات، (الآية 12).

[6] – سورة الأنعام، (الآية 22).

[7] – سورة البقرة، (الآية 28).

[8] – سورة البقرة، (الآية 259).

ط) **كَمْ**: كقوله تعالى: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[1].

ي) **أيّ**: كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[2].

3) الاستقبال:

وحروف الاستقبال كما هو معروف: السّين، وسَوْف، ونواصب المضارع، ولام الأمر، ولا الناهية، وإن، وإذْ مَا الجازمتان.

فالسّين وسوف تختص بالمضارع، وتمحَضانه للاستقبال، بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، كما أنّ لام التأكيد تُخلصه للحال نحو: إنّ سعيداً لَيكتُبُ، والسين تسمى حرف استقبال، وحرف تنفيس، أي توسيع، لأنّها تنقل المضارع من الزمان الضيّق وهو الحال، إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال، كذلك (سوْفَ)[3]، إلاّ أنّها أطول زماناً من السّين ولذلك يُسمونها حرف تسْويف[4]، فتقول: سَيَشِبّ الغلام، وسَوْف يشيخُ الفتى، لقرب زمان الشباب من الغلام، وبعد زمان الشيخوخة من الفتى.

وتجب إلتصاقها بالفعل، فلا يجوز أن يفصل بينهما وبينه شيء، وإذا أردت نفي الاستقبال أتيتَ بـ (لا) في مقابلة (السّين)، وبـ (لَنْ) مقابلة (سَوْفَ)، نحو: **"لا أفعل"**، تنفي المستقبل القريب،

[1] – سورة المؤمنون، (الآية 112).
[2] – سورة مريم، (الآية 73).
[3] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج2، ص 72.
[4] – ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

ونحو: "لنْ أفعل" تنفي المستقبل البعيد، ولا يجوز أن يؤتى بـ (سوف ولا) معاً، ولا بـ (سوف ولن) معاً، فلا يقال: (سوْف لا أعمل) ولا (سوف لن أعمل).

4) الاستثناء:

الاستثناء هو إخراج ما بعد (إلاّ) وأخواتها من حكم ما قبلها، والاستثناء نوعان:

أ) **الاستثناء التام الموجب:** وهو ما ذُكِر فيه المستثنى منه، ولم يتقدم عليه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ. وحكم ما بعد (إلاّ) وجوب النّصب مثل: أثْمرت الأشجار إلا شجرة.

ب) **الاستثناء التام غير الموجب:** وهو ما ذُكِر فيه المستثنى، وتقدّم عليه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام، وحكم ما بعد (إلاّ) جواز إعرابه بدلاً من المستثنى منه، أو نصبه على الاستثناء، مثل: ما تأخر أحدٌ إلا خالدٌ أو خالداً، هل تأخر أحدٌ إلاّ خالدٌ أو خالداَ، لا تلومَنَّ أحداً إلا نفسَك.

ج) **الاستثناء المُفرّغ:** وهو ما حُذِف فيه المستثنى منه وقد تقدم عليه نفيٌ أو ما يشبه النفيُ، ويكون إعرابه حسب موقعه في الكلام مثل: ما فرِح إلا أحمد، هل فرح إلا أحمد؟

وتنقسم أدوات الاستثناء إلى ثلاثة أقسام[1]:

أ) حرف، وهي: إلاّ وخلا، وعدا وحاشا[2].

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 309.
[2] – الزّمخشري (ت 583هـ)، المفصّل، ج1، ص 317.

ب) اسم، وهي: غيْرَ وسِوى[1].

ج) فعل، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وما خَلا، وماعَدا. كقولنا: جاء الناسُ خَلاَ زيداً، ومنها قول لُبيد بن ربيعة:

ألاَ كُلَّ ما خَلَقَ اللهُ بَاطِلٌ وكُلُّ شَيْءٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلٌ.

ثانياً: العناصر اللاحقة.

1) المفاعيل:

لقد درس العرب القدماء مكمِّلات الجملة الفعلية وقد ذكرها ابن الأنباري (ت 577هـ) في الإنصاف في مسائل الخلاف، وابن يعيش (ت 643هـ) في شرحه للمفصّل للزمخشري (ت 538هـ)، وابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته والرّضيّ (ت 686هـ) في كافيته وغيرهم...

وقد عمدنا في ترتيب المفاعيل منهج ابن يعيش في شرحه للمفصَّل[2]، وتنقسم المفاعيل في العربية إلى خمسة أقسام هي:

أ) **المفعول به:** هو اسم وقع عليه فعل الفاعل[3]، كضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، عَلَّمْتُ زَيْداً الدَّرْسَ، وعَرَّفْتُكَ إيَّاه، ويأتي المفعول به واحداً فأكثر، وصولاً إلى ثلاثة مفاعيل، وحكمها جميعاً النصب.

[1] – ابن جنّي، اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ج1، ص ص 68- 69.
[2] – ابن يعيش النّحوي (ت 643هـ)، شرح المفصّل، إدارة الطّباعة المنيرية بمصر، ج1، ص 121.
[3] – الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 127.

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

ب) **المفعول فيه:** وهو ظرف المكان والزمان[1]، وهو اسمٌ يدلّ على مكان أو زمان وقع فيه الحدث ويُعرَف المفعول فيه من خلال السؤال عن كلّ فعل بمتى ويُسأل عنها للزمان، وأيْن، ويُسأل عنها لتحديد المكان، مثل: جَلَسْتُ تحت الطّاوِلةِ، جَاءَ الّذِي عِنْدَكَ، وجَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ.

ج) **المفعول لأجله:** هو المفْهم عِلّةٌ، المشارك لعامله، في الوقت والفاعل[2]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[3].

د) **المفعول المطلق:** مصدر يُذكَر بعد فعل تام من لفظه، تأكيداً لمعناه، أو بيان لعدده، أو بيان لنوعه، أو بدلاً من التلفظ بفعله[4]، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[5].

هـ) **المفعول معه:** وهو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)[6]، مسبوقة الفعل يذكر، لبيان ما فعل والفعل بمصاحبته[7]، كقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[8]، أي اجمعوا أمركم مع مع شركائكم، وتُسمّى هذه الواو، واو المعيّة.

---

[1] – ابن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص 229.

[2] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1999، ج2/ 137.

[3] – سورة الإسراء، (الآية 31).

[4] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص 110.

[5] – سورة النساء، (الآية 164).

[6] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان، ج1، ص 209.

[7] – شرح ابن عقيل، ج2، ص 150.

[8] – سورة يونس، (الآية 71).

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

2) الحال:

هو وصفٌ، نكرة، فضلةٌ، حُكمها النّصب، تبيّن هيئة صاحبها عند حدوث الفعل[1]، وتكون جواباً عن سؤال بـ (كيفَ)، مثل: أقبل صديقي مُستبشِراً، والمقصود ببيان الهيئة، كما ذكر الزمخشري (ت 538) في المفصّل، بيان هيئة الفاعل والمفعول به، وفسّره ابن يعيش (ت 643): بأنّك تقول: جاء زيدٌ راكِباً، فراكِباً بيان لهيئة صاحب الحال زيدٌ، وهو الفاعل؛ وضَرَبْتُ زيْداً قَائِماً، فـ (قائماً) بيانٌ لهيئة صاحب الحال زيدٌ، وهو مفعول[2]، وهناك خصائص متعدّدة للحال، وهي:

أ) أن يكون وصفاً مشتقاً، مثل: جاء زيدٌ راكِباً[3].

ب) يأتي الحال متنقِّلاً، نحو: جاء زيدٌ راكِباً، فركاباً حال، وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة، إنّما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها[4]، ورغم ذلك فقد وردت بعض الأشكال في اللغة يكون الحال فيها ثابتاً غير متنقّل، مثل: زيدٌ أبوه عطوفاً، فالعطف صفة ملازمة للأبوّة[5].

[1] – شرح ابن عقيل، ج2، ص 242.
[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 56.
[3] – المرجع نفسه، ج2، ص 65.
[4] – المرجع نفسه، ج2، ص 64.
[5] – شرح ابن عقيل، ج2، ص 244.

ج) تأتي الحال نكرة، ومن ذلك قول الزمخشري، إنّها استحقّت أن تأتي نكرة، لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، كقولنا: جاءَ زيْدٌ رَاكِباً، وهي تتضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة[1].

- **صاحب الحال:**

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يُنكّر غالباً إلا بوجود مُسوِّغ وهو أحد الأمور الآتية:

أ) أن يتقدّم الحال على النكرة، كقولنا: فِيها قائماً رجُلٌ.

ب) أن تختص النكرة بوصف، أو بإضافة، مثل: جاء رجلٌ مُهذّبٌ، راكِباً، وجاء طَالِبُ عِلمٍ راكِباً.

ج) أن تقع النكرة – صاحب الحال- بعد نفي، أو شبه نفي (الاستفهام والنهي)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[2]، فجملة (وَلَهَا كِتَابٌ) في موضع الحال من النكرة (قَرْيَةٍ).

3) العطف:

وهو تابعٌ يتوسّط بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف العطف.

[1] – الزمخشري، المفصّل، ص 62.

[2] – سورة الحجر، (الآية 4).

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

- **حروف العطف:**

أ) **الواو**: وتفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، في حكمٍ واحد، نحو: أنصَت زيدٌ وعمر، أي أنّ الإنصات وقع من كليهما.

ب) **الفاء**: وتفيد الترتيب مع التعقيب، نحو: يأمُر القائد فيتحرّك الجُندُ، أي أنّ الجند يتحركون بعد الأمر مباشرة.

ج) **ثُمَّ**: وتفيد الترتيب مع التراخي، نحو: ظهرت الأزهار ثم الثمار، أي أنه ما بين ظهور الأزهار والثمار مهلة.

د) **أوْ**: وتفيد التخيير أو الإباحة، فمثل التخيير، نحو: تزوّج هنداً أو أختها، ولا يجوز الإباحة هنا؛ لأنّه يحرم الجمع بين الأختين، ومثال الإباحة، أشربُ العَسَل أو اللَّبن، لأنّه يجوز الجمع بين الاثنين.

هـ) **إمّا**: وتفيد ما يفيد حرف العطف الواو، فهي للتخيير بين الأمرين أو الإباحة، وهذا ما قاله المبرّد (ت 285هـ) في المقتضب[1]، في قوله: (إمَّا) في الخبر بمنزلة (أوْ)، وذلك أنّك إذا قلت جاءني زيدٌ أو عمرو، وقع الخبر في زيد يقيناً، حتّى ذكرت (أو)، فصار فيه وفي عمرو شكّ، وإمّا تبتدئ بها شاكّاً، وذلك قولك: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، أي أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير، تقول: اضرب إمّا عبد الله وإمّا خالداً، فالأمر لم يشك، ولكنّه خيّر المأمور كما كان ذلك في (أو)، ونظيره قوله تعالى: (فشدوا الوثاق فإما منا و إما فداء) . سورة محمد: الآية 4

[1]- المبرّد (ت 285 هـ)، المقتضب، ج1، ص 11.

و) **أمْ:** وقد تفيد طلب تعيين أحد شيئين وتكون بعد همزة الاستفهام للتسوية، نحو: أسِيَارَةُ رَكْبٍ أمْ قِطَاراً.

ز) **لا:** وتفيد إثبات الحكم للمعطوف عليه ونفيه عن المعطوف نحو: نُريد العزّة لا المهانة.

ح) **لكن:** وتفيد الاستدراك، أي تقرير حكم ما قبلها وإثبات ضدّه لما بعدها، وتسبق بنفي أو نهي، نحو: لمْ أعرِف الغير لكن الوفاء.

ط) **بَلْ:** وتفيد الإضراب، وهو جعل ما قبلها في حكم المسكوت عليه، إذا سبقها خبر مثبت أو أمر، نحو: كتب رسالة بل برقية، أو إن سبقها نفي، نحو: مَا عرفْتُ الغَدْرَ بلْ الوفاءَ، ويشترط فيها أن يكون المعطوف بها مفرداً وليس جملة، وألاّ يسبقها استفهام[1].

ي) **حَتَّى:** وتفيد بلوغ الغاية في الزّيادة أو النّقصان، نحو: يموتُ النّاس حتّى الملائكة، وإذا جاء بعدها جملة كانت ابتدائية وليست عاطفة، نحو: ما المتسابِقونَ حَتَّى الأخيرَ فازَ.

حكم العطف: يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب: رَفْعاً ونَصْباً وجَرّاً[2].

4) **شبه الجملة:** وهي تنقسم إلى قسمين:

أ) **الجار والمجرور:**

يُعرِّف أكثر النحاة المتقدمين حرف الجرّ بأنّه ما دلّ على معنى في غيره[3]، أي بارتباطه مع غيره من الكلام، والواقع أنّ الحروف عموماً، ومنها حروف الجرّ تدل على معان سواء ارتبطت بغيرها أم لم

[1]- ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص 57.
[2]- المرجع نفسه ، ج2، ص 305.
[3]- ينظر: الآمدي (ت 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيّد الجُمَيْلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص 94.

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2:

العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي

ترتبط[1]، وقد سميت شبه جملة لأسباب أهمها: أنّ الجار والمجرور لا يؤديان في الكلام إلى معنى مستقل، ولكن هذا المعنى الذي يؤديانه يكون فرعيّاً، لذلك تكون الجملة ناقصة، ولنقصانها أطلِق عليها شبه جملة، أي جملة غير مكتملة لأداء المعنى، كما أنّ الجار والمجرور ينوبان في الأغلب الأعمّ عن الجملة وينتقل إليهما ضمير متعلّقهما. ومعنى أنّ الجار والمجرور لا بدّ أن يكونا متعلّقاً، لأنّه لا يؤدي معنىً كاملاً في الجملة، ولكن المعنى الذي يؤدّيه يكون فرعياً مُتمِّماً للمعنى الذي يؤدّيه الفعل، وهذا يعني أنّ الجار والمجرور يرتبط بمعنى الفعل، أي يتعلّق به، وعدد حروف الجرّ أربعة عشر حرفاً وهي: (من، عن، على، في، إلى، مُذ، مُنذ، رُبَّ، الكاف، اللام، التاء، الباء، الواو، وحتى).

[1]- الزمخشري، المفصّل، ج1، ص 397.

الدرس الثامن: مستوى التحليل التركيبي 2:
التركيب الاسمي

الجملة الاسمية

الجملة الاسمية هي التي تبدأ بالاسم لفظاً وتقديراً[1].

القسم الأوّل: الجملة النّواة (مبتدأ + خبر):

- **المبتدأ:**

هو الاسم الذي نخبر عنه، أو الاسم المتحدث عنه، ويعرّف المبتدأ على أنه اسمٌ مفرد، مرفوع لفظا، أو مبني كما في الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصوفة، وأسماء الاستفهام وأسماء الشّرط...، ويأتي المبتدأ على أحوال هي:

أ) الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة مرفوعاً[2]، مثل قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[3].

وقد يأتي نكرة إذا دلت على عموم، كقولنا: طالِبُ إحْسان واقفٌ، أو إذا سُبِق بنفي، كقولنا: ما مُجتهِدٌ غائبٌ، أو استفهام مثل: هل كريمٌ يُغيث الملهوف؟، أو دلّت على خصوص مثل: زَهْرةٌ صفراءٌ ذَبُلَت. أو تقدم الخبر عليه وكان الخبر ظرفاً مثل: عِنْدي كتابٌ[4].

ب) المبتدأ لا يأتي إلا كلمة واحدة – ليس جملة ولا شبه جملة، ويكون مرفوعاً مثل: المطرُ غزيرٌ، أو في محل رفع مثل: أنتِ جادّةٌ، ويكون مصدرا مؤوَّلا، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[5].

---

[1]– ينظر: محمد عيد، النّحو المُصفّى، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975م، ص 203.

[2]– ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص 95.

[3]– سورة النور، (الآية 35).

[4]– ينظر: علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح، دار المعارف، القاهرة، ج1، ص 87.

[5]– سورة البقرة، (الآية 184).

ويؤخر المبتدأ ويقدم في حالات...

- **تقديم المبتدأ على الخبر:**

الأصل في المبتدأ أن يتقدّم، والأصل في الخبر أن يتأخّر، وقد يتقدم أحدهما وجوباً، فيتأخر الآخر وجوباً، ويجب تقديم المبتدأ في خمس حالات هي:

أ) إذا كان كلّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة، صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر، نحو: زيدٌ أخوكَ، وأفضلُ من زيدٍ، أفضل من عمرو، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنّك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ، وأفضل من عمرو، أفضل من زيدٍ، لكان المقدم مبتدأ[1].

ب) إذا كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو: زيدٌ قام، فقام وفاعله المقدر خبر عن زيدٍ، ولا يجوز التقديم، فلا يقال: قام زيدٌ، على أن (زيدٌ) مبتدأ مؤخر، والفعل خبر مقدماً، بل يكون (زيد) فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل[2].

ج) إذا كان الخبر محصوراً بإنّما، نحو: إنّما زيدٌ قائمٌ، أو بإلاّ، نحو: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ[3].

د) إذا كان خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو: لَزَيْدٌ قائمٌ[4].

هـ) إذا المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ لِي مُنجِداً، فمن مبتدأ ولي خبر ومنجداً حال[5].

[1]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 227.
[2]- المرجع نفسه، ج1، ص 234.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 235.
[4]- المرجع نفسه ، ج1، ص 236.
[5]- المرجع نفسه، ج1، ص 238.

- **الخبر:**

وهو ما يُتمم مع المبتدأ معنى الجملة، ويكون مرفوعاً لفظاً أو تقديراً.

وينقسم الخبر إلى ثلاثة أنواع[1]:

1. **مفرد:** وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، نحو: الثريا نجمٌ، زيدٌ مُجتهدٌ[2].
2. **جملة:** وهي ما تألفت من مسند ومسند إليه، وقد يكون الخبر جملة إسمية أو فعلية فيقول: الشمسُ نورُها ساطعٌ، وزيدٌ يقرأ القرآنَ.
3. **شبه جملة:** وتنقسم إلى قسمين: شبه جملة ظرفية، كقولنا: الكتابُ عندي، وشبه جملة جار ومجرور، كقولنا: الرّجل في البيت[3].

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه وتأخيره إلى ثلاث حالات:

1. **يجوز فيه التقديم والتأخير**[4]: فيجوز تقديم المبتدأ على الخبر أو تقديم الخبر على المبتدأ، حسبما يقتضي المعنى، تبعاً لذلك التقديم والتأخير، نحو: الشمسُ ساطعةٌ أو ساطعةٌ الشمسُ.

[1]- عبد الله بن صالح الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر النّدى، ج1، ص 96.
[2]- نجم: خبر المبتدأ مرفوع، مجتهدٌ: خبر المبتدأ مرفوع.
[3]- جمهور النحاة يقسمون الخبر إلى قسمين: خبر مفرد وآخر جملة، أما شبه الجملة فمتعلق بخبر.
[4]- الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، ج1، ص 3.

2. **وجوب تقديم الخبر**[1]: يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات عدة، هي:

أ) إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها حقّ الصدارة في الجملة[2]، نحو: متى الخلاصُ؟

ب) إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ[3]، نحو: إنّما فارسٌ عنترة.

ج) إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر[4]، نحو: للمرأة دورها في المجتمع.

د) إذا كان الخبر شبه جملة، ولمبتدأ نكرة غير موصوفة بوصفٍ أو إضافة[5]، نحو: قُرْب المدرسة مسجدٌ، وعندكَ كتابٌ، وعلى المكتب قلمٌ.

3. **وجوب تأخير الخبر**[6]: يجب تأخير الخبر، إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ (ما) التعجبية، نحو: ما أقدر الله أن يدني المتباعدين[7].

- **حذف المبتدأ والخبر جوازاً**[8]:

يجوز حذف المبتدأ كأن يقال: كيْفَ زيدٌ؟ فتقول: صحيح، أي هو صحيح، وكذلك الأمر في الخبر نحو: أحمد، إذا كان جوابا لمن يسأل: من أبوك؟ والسّبب في الحذف في المثالين هو وجود قرينة دالة على المحذوف[9].

[1]- ينظر: عبد الغني الدّقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، 1986م، ج7، ص 8.
[2]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 327.
[3]- المرجع نفسه، ص 328.
[4]- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 327.
[5]- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 299.
[6]- عباس حسن، النّحو الوافي، ج1، ص 326.
[7]- الزمخشري، المفصّل، ج1، ص 4.
[8]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 244.
[9]- المرجع نفسه، ج1، ص 252.

- **وجوب حذف الخبر:**

وقد يحذف الخبر في حالات، هي:

أ) إذا وقع المبتدأ نصاً صريحاً في القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1]، التقدير: لعمرُك قسمي، فعمرك مبتدأ، وقسمي خبره، ولا يجوز التصريح به[2].

ب) أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ﴾[3].

ج) أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعيّة، نحو: كلّ رجلٍ وضعيتُه، فكلّ مبتدأ وقوله: وضعيته، معطوف على كلّ، والخبر محذوف، والتقدير: كلّ رجُل ووضعيتُه مقترنان، فقُدِّر الخبر بعد واو المعية[4].

د) أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مسدّ الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً لسدّ الحال مسدّه، وذلك نحو: ضَرْبي العبدُ مُسيئاً، والعبد معمول به، ومسيئاً: حال سدّت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً[5].

[1]- سورة الحجر، (الآية 72).
[2]- شرح ابن عقيل، ج1، ص253.
[3]- سورة الأنفال، (الآية 68).
[4]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 248.
[5]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 254.

الدرس الثامن: مستوى التحليل التركيبي 2:
التركيب الاسمي

القسم الثاني: العناصر التوسيعية في الجملة الاسمية.

- **أولاً: أدوات النفي.**

النفي هو ضدّ الإثبات، ويراد به النقض والإنكار، وهو نفي صريح، ويتمم بأدوات هي: ما، إنْ، لَمْ، لمّا، لن، لام الجحود، ليْس، لاتَ، لا النافية للجنس، غيْر[1]، وقد سبق دراسة النفي بالتفصيل.

- **ثانياً: العطف.**

هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، وحروفه هي: الواو، الفاء، ثمّ، أو، إما، أمْ، لكن، لا، بل، حتى[2].

- **ثالثاً: أداة التنبيه.**

وهي ثلاثة أحرف[3]: (هَا وألاَ وأمَا) ومعنى هذه الحروف تنبيه المخاطب إلى ما تحدثه به، فإذا قلتَ: هذا عبد الله منطلقاً، فالتقدير، انظر إليه منطلقاً، أو انتبه عليه منطلقاً، فأنت تنبّه المخاطَب لعبد الله حال انطلاقه، وقال النابغة:

هَا إنَّ عُذْرَةٌ إن لم تكُنْ نفعتْ

فإنَّ صاحِبَهَا قَدْ تَاهَ في البَلَدِ.[4]

---

[1]- الزمخشري، المفصّل، ج1، ص 405.

[2]- يعطف الاسم على الاسم، نحو: جاء زيدٌ وعليٌّ، والفعل على الفعل نحو: زيدٌ حمد الله واستغفره، والجملة على الجملة نحو: زيدٌ أخلاقه حسنة وعلمه غزيرٌ.

[3]- ينظر: محي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سوريا، ط4، 1995م، ج4، ص262.

[4]- البيت من البحر البسيط.

فأدخل (ها) التي للتنبيه على إنّ.

وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: هذا، وهذه، ها أنذا، وها أنت ذا، وها هي ذَهْ، وما أشبه ذلك، وإنّما كثر التنبيه في هذه الأسماء المبهمة لتحريك النفس على طلب بعينه، إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه، والفرق بين ألاَ وأمَا، أن: أما للحال وألا للاستقبال، فتقول: أما إن زيداً عاقل، تريد أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز.

- **رابعاً: التوابع.**

عندما وضع سيبويه كتابه في القرن الثاني الهجري، لم تكن التوابع قد جُمِعت في باب نحوي واحد، وقد عبّر سيبويه عنها بقوله: «هذا باب مُجري النّعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه»[1].

والمتتبع لمصطلح التوابع، يجد أنّ ابن السّراج (ت 316هـ) هو أوّل من استعمل لفظة تابع بمعناها الاصطلاحي النّحوي، وأنّه أوّل من ابتدع هذا التقسيم في قوله: «هذه توابع الأسماء في إعرابها»[2].

وقد ذكر الزمخشري (ت 538هـ) التوابع بقوله: « هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»[3]، ويُلاحظ أن النحاة بدأوا يحترزون بزيادة قيود للتعريف لم يكن حد التابع جامعاً مانعاً.

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 421.
[2]- ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج2، ص 17.
[3]- الزمخشري، المفصّل، ص 110.

الدرس الثامن: مستوى التحليل التركيبي 2:
التركيب الاسمي

وقد عرّفه ابن يعيش (ت 643هـ) بقوله: «التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل[1]»، وقال موضحاً في ذلك: « ومعنى قولنا ثوانٍ أي الفروع في استحقاق الإعراب، لأنها لم تكن المقصودة وإنما هي من لزوم الأول كالتتمة له»[2].

وذهبنا في هذا التحليل إلى ما قاله ابن يعيش في شأن التوابع، وتنقسم التوابع إلى أربعة أقسام هي: النعت، والتوكيد والبدل والعطف.

1- النعت:

وهو عند الزمخشري (ت 538هـ): الاسم الدّال على بعض أحوال الذات[3]، أمّا ابن يعيش فقد عرّفه بقوله: « والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه»[4]، نحو: قام زيدٌ الفاضل، وجاء زيدٌ الأسد، فكلمة (الفاضل) هي نعت لزيد.

2- التوكيد:

عرّفه ابن الحاجب (ت 646هـ) فقد عرّفه بقوله: « تابع يقرر أمر المتبوع في النّسبة أو الشمول»[5]، نحو: الدّرس الدّرس يا محمد، فكلمة الدرس الثانية هي توكيد للأولى، وهذا من التوابع التي تتبع ما قبلها في الإعراب.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 218.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص 218.

[3]- الزمخشري، المفصّل، ص 114.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 232.

[5]- ابن الحاجب النّحوي (ت 646هـ)، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى العليلي، مطبعة الآداب في النّجف الأشرف، 1980م، ص 264.

3- البَدَل:

عرّفه سيبويه (ت 180هـ) بقوله: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يُبدّل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما في الأوّل، وذلك نحو قولك: رأيتُ قوْمَكَ أكثرهم»[1]، وقال المبرّد (ت: 285هـ): « قيل بدل، لأنّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرِّغ فيه»[2]، ثم يستطرد بعد هذا التعريف فيقول: « اعلم أنّ البدل في جميع لعربية يحلّ محل المبدّل منه وذلك قولك: مررت برجل زيدٍ، وبأخيه أبي عبد الله، فكأنّك قلت: مَرَرْتُ بزيدٍ ومررتُ بأبي عبد الله»[3].

4- عطف النّسق:

قال ابن الحاجب (ت: 646هـ) هو تابع مقصود بالنّسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[4]، على حين اختصر ابن مالك (ت 672هـ) عطف النسق فقال بأنه: « المجعول تابعاً بأحد حروفه»[5]، نحو: قام زيدٌ وعمرو، وقد سبقت دراسة التوابع في هذه الدراسة في المبحث السابق.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 150.

[2]- المبرّد (ت: 285هـ)، المقتضب،

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص 211.

[4]- ينظر: الكافية في النّحو، متن شرح الرّضيّ على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، ج2،ص 265.

[5]- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ج2، ص 174.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

إنّ الصورة المعجمية لأيّ لفظ في اللغة العربية تمثّل المرجعية الأولى لهذا اللفظ في القاموس الخطابي، بالنّظر إلى دلالته الأولى « فالحالة المعجمية للألفاظ تمثّل الصورة الأساسية لمحيطها الدلالي»[1].

أولا: تعريف علم الدلالة:

لغة: علم الدّلالة في عرف اللغة مادة (د–ل–ل) جاء في معجم متن اللغة «دلّه دلالة والفتح أعلى، ودلولة على الطريق وغيره، ودلولة بهذا الطريق عرفه فهو دال ودليل...»[2].

والدّلالة اسم مصدر من دلَّ والدّليل المرشد والكاشف....»[3].

- وفي لسان العرب لابن منظور:

قال أبو منصور، سمعت أعرابياً يقول لآخر أما تندلّ على الطّريق والدّليل ما يستدل به الدّال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دلالة ودلالة والفتح أعلاه.

وأنشد أبو عبيد: إنِّي امرؤ بالطريق ذو دلالات[4].

[1] – ينظر، فايز الدّاية، علم الدّلالة العربي النّظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1985، ص 41.

[2] – ينظر، نور الهدى لوشن، علم الدّلالة (دراسة وتطبيق)، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 23.

[3] – المرجع نفسه، ص 23.

[4] – ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ص 291.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

وتأتي الدلالة بعدّة معاني أهمها:

- الانبساط والثقة والإفراط في المحبّة: يقال أدلّ عليه وتدلّ انبسط أي ارتاح.[1]
- ودلّ الرّجل إدلالا إذا وثق بمحبّته فأفرط عليه[2].
- دلال المرأة على زوجها وإظهار الجرأة عليه: يقال دلّ المرأة ودلالها على زوجها وذلك أن تريه جرأة عليه في تغنّج وتشكل.
- المعرفة دُلِّلت بهذا الطريق: عرفته[3].
- حُسن الحديث والهيئة: يقال دل المرأة حسن هيأتها، وقيل حُسن حديثها[4].
- الجمع بين الشيئين: الدلاّل هو الذي يجمع بين النبعين[5].
- **اصطلاحه في القديم**: فقد عرّفوه بأنّه العلم الذي يبحث في معاني الألفاظ وأنواعها، وأصولها، والصّلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي ومظاهره، وأسبابه والقوانين التي يخضع لها[6].

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ص 247.

[2] – المصدر نفسه، ص 247.

[3] – ينظر، فايز الداية، علم الدلالة العربية النظرية والتطبيق، ص24.

[4] – المرجع نفسه، ص 41.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، م11، ص279.

[6] – المصدر السابق، ص 294.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

اصطلاحاً:

يعتبر علم الدّلالة من احدث فروع اللّسانيات الحديثة الذي يهتم بدراسة المعنى[1]، دراسة وصفية موضوعية، فقد كان أوّل استعمال له على يد اللساني الفرنسي "ميشال بريال" ''Michel Breal'' في مقاله الذي صدر عام 1983م ثم فصّل القول فيه في كتابه الموسوم "محاولة في علم الدّلالة" ''Essai de sémantique'' وذلك سنة 1987م[2]، وهذا يعني أن علم الدلالة يختلف عن فروع اللسانيات الأخرى بدراسته للأدلة اللغوية، أي بعبارة أخرى يدرس العلاقة التي تربط الدّال بالمدلول، وقد كان يعني هذا المصطلح عند –بريال– بالبحث في دلالات ألفاظ اللغات القديمة والتي تنتمي لإي فصيلة اللغات الهندوأوروبية، كاليونانية واللاتينية...[3]

وقد توصل "بريال" إلى عدة نتائج تحدّد طبيعة هذا المصطلح، هي أنه قام بتحديد المعاني عبر الزمن، كما أنّه استخرج القوانين والقواعد المتحكّمة في تغيير المعاني وتحوّلها وتطوّرها[4]، فمعنى مصطلح ''sémantique'' عنده اقتصر في هذه الفترة على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ كأن تقارن الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى وحتى يتسنى إرجاعها إلى أصل معيّن، تفرّع على عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر...[5]، وهذا يعني أنه لم يستخدمه للإشارة إلى المعنى وإنما استخدمه للإشارة إلى تطور المعنى تاريخياً[6].

---

[1] – ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار الكتب، ط5، 1998م، ص 15.

[2] – ينظر، أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 239.

[3] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2،1963م، ص 7.

[4] – ينظر، فريد عوض حيدر، علم الدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م، ص 13.

[5] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 07.

[6] – ينظر، صلاح الدين صالح حسين، الدّلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط1، ص 95.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

ومن هذا المنطلق، فقد تعددت تعريفات علم الدّلالة بين الباحثين فيه والدارسين له ومما يؤكد هذا إن الأستاذين (أوجدن) و(رتشارد) قدما ما لا يقل عن ستّة عشر تعريفاً في الحسبان.

فعلم الدّلالة يعدّ فرعاً من فروع العلوم اللغوية شأنه في ذلك شأن علم الأصوات وعلم التراكيب، وإذا كان منهجه قد اقتصر على تحليل المفردات ومعالجة ما يتعلق بها من مسائل، فإن مجاله ظل يهتم بالمعنى اللغوي على صعيد المفردات والتراكيب[1].

وعلى الرّغم من أنّ الدراسات الدلالية تعدّ جذوراً في التراث الإنساني ومتعلقة بقضية المعنى التي تعتبر جوهرية، وتناولها العلماء على اختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم عبر أزمنة متعاقبة، وارتباط دراسة معاني الكلمات بحياة الناس الروحية والنفسية، إلا أنها لم تنل العناية التي حظيت بها العلوم الأخرى كعلم الأصوات وعلم التراكيب[2].

ثانيا: اهتمام اللغويين بعلم الدلالة:

أ) عند العرب:

إن البحث في دلالات الكلمات يعدّ من أهم ما لفت أنظار اللغويين وأثار اهتماماتهم، إذ تعد الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب من مباحث علم الدلالة، فالمتأمل لما كتبه القدامى يلاحظ أن قضايا الدلالة قد أخذت حيزاً واسع النطاق من كتاباتهم، فقد اهتموا بالكتابة عن القرآن الكريم من تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، ومثل الحديث عن مجاز القرآن ومثل التأليف في – الوجوه

[1] – فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ط2، ص 06.

[2] – أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996، ص 279.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

والنظائر- في القرآن الكريم، حتى ضبط المصحف الشريف بالشكل الذي يعدّ في حقيقته عملاً دلالياً، لأن تغير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي تغيير المعنى[1].

وخير ما نستدلّ به في هذا المقام، سبب وضع النّحو، كما جاء في بعض الأخبار التي تروي في سبب وضعه، أنّ رجلاً قرأ الآية الكريمة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ﴾ - بجرّ رسول- بدلاً من ضمها، فسحب براءة الله من المشركين على شخص الرسول الكريم، فأنكره ما سمعه يقرأ[2].

كما وجد مثل هذا الاهتمام في مجال العناية بالحديث النبوي الشريف باعتباره ثاني مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، وممن أثروا في هذا المجال كتاب "الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" لأبي عُبَيد القاسم بن سلام- (ت 224هـ)، وهو مسْتل من كتاب آخر له عنوانه - غريب الحديث-[3]،ثم كتاب (للمبرّد) (ت 285هـ)، والذي يعدّ من أبرز النحاة، فإنه ترك لنا كتاب في اللفظ المشترك والألفاظ الواقعة في القرآن وكان عنوانه "كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" لتزيد من ترسيخ حقيقة طالما أشار إليها الدارسون وهي أن بواكير النشاط العلمي عند العرب دارت في مجملها على خدمة القرآن الكريم، وبيان معانيه ومقاصده[4].

وقد تنوعت اهتمامات العرب بعد ذلك فغطّ جوانب عديدة من الدراسة الدلالية، واهتموا بإنجاح المعاجم سواء كانت معاجم المعاني مثل (الألفاظ الكتابية) لهمداني (ت 398هـ) و(مختبر الألفاظ) لابن فارس (ت 395هـ) ومن معاجم الألفاظ نجد محاولة ابن فارس الرائد في معجمه

[1] - محمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 20.

[2] - نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 77.

[3] - المرجع نفسه، ص 80.

[4] - المرجع نفسه، ص 81.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

(مقاييس اللغة)، ونذكر أيضاً (تهذيب اللغة) للأزهري (ت 370هـ) وقد اهتم علماء العربية قديماً بترتيب الكلمات[1] في المعجم هناك:

- ترتيب الكلمات على حسب المخارج الصوتية، أو طريقة التقاليب مثل كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، (تهذيب اللغة) للأزهري وقد سبق ذكره، (المحكم) لابن سيّدة الأندلسي (ت 58هـ).

- ترتيب الكلمات أبجدياً بحسب الأصل الأخير أو الأول للكلمة مثل (الصّحاح) للجوهري، (لسان العرب) لابن منظور (ت 924هـ) و(القاموس المحيط) للفيروزابادي (ت 817هـ)[2]، كما نخصّ بالذكر هنا (أساس البلاغة) للزمخشري (ت 538هـ)، فمعجمه يعتبر محاولة ناجحة، لأنه يقوم على التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية[3].

- ترتيب الكلمات بحسب الموضوعات، مثل (الغريب المصنّف) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، و(فقه اللغة وسرّ العربية) للثعالبي (ت 429هـ) و(المخصّص) لابن سيده.

فلا شك أن هذه المعاجم قد شكّلت الإرهاصات الأولى والبذور الدلالية في تلك الفترة التي وُجدت فيها، فقد تحدث الجاحظ عن أصناف الدلالات وجمعها في خمسة أصناف يقول: « جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقضي، ولا تزيد أوّلها اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة... ولعل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن

[1] – نور الهدى لوشن، علم الدلالة (دراسة وتطبيق)، ص 14.

[2] – المرجع نفسه، ص 14.

[3] – المرجع نفسه، ص 15.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

صورة صاحبتها، وحيلة مخالفة لحالة أختها، وهي التي تكشف لك عن أعياب المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التفسير»[1].

ويلخّص الجاحظ كل هذا بقوله: «وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون إطار المعنى»[2].

كما نجد أيضا ابن جنّي في كتابه (الخصائص) والذي يعتبر بحثا دلالياً، حيث ربط فيه تقلّبات المادة الممكنة بمعنى واحد كقوله: أمّا (ك،ل،م) فهذه أيضا حالها. وذلك حيث تقلبت، فمعناها الدلالة على القوة والشدة والمستعمل منها أصول خمسة وهي: ك ل م، ل ك م، م ل ك، وأهملت منه "ل م ك"[3]. وعلماء اللغة ليسوا وحدهم من اعتنوا بدراسة الدلالة، فنجد أيضا اهتمامات أخرى كالأصوليين وعلماء الكلام والفلاسفة المسلمين بالإضافة إلى البلاغيين، فقد عقد الأصوليون أبواباً للدلالات في كتبهم تناولت مثل: (دلالة اللفظ)- (دلالة المنطوق)- (دلالة المفهوم)- (الترادف)- (الاشتراك)- (العموم والخصوص)- (التخصيص والتقييد)، وهناك بحوث كثيرة في اللغة للدكتور محمد فوزي فيض الله وبحث (بحوث لغوية تطورت على أيدي علماء الأصول) للأستاذ محمد تقي الحكيم[4].

[1] – منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص 122.

[2] – منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 123؛ وينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، ج6، ص88.

[3] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 21.

[4] – المرجع السابق، ص 22.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

بالإضافة إلى اهتمامات البلاغيين، والذي يميّز أعمالهم في هذا المجال هو ظاهرة التأويل، أي آخر ما يعود إليه المعنى، إذ المعنى يختلف من أسلوب إلى آخر مقيد بالقرآن الذي يتحكم في السّياق[1].

نستشهد هنا بقول الأستاذ السيد أحمد الغفار: « فالتأويل يعمل على تحديد العلاقة بين اللفظ ومعناه الباطني، أو معناه البعدي وأعمال التأويل في التوصّل إلى اللفظ صحيحاً يحقّق وضوحاً لرؤية في جانب الدلالة»[2].

- **في العصر الحديث:**

إنّ القول بوجود اهتمامات سابقة بمباحث الدلالة يعني بالضرورة أن علم الدلالة قديم في ظهوره قدم الدراسات اللغوية، ولكنّنا حاولنا أن نظهر بعض مباحثه التي أثيرت، وبعض الأفكار التي طُرِحت للمناقشة. فقضايا علم الدلالة بمفهوم العلم وبمناهج بحثه الخاصة، لم تظهر على أيدي لغويين متخصصين، إنّما تعدّ ثمرة من ثمرات الدّراسات اللغوية الحديثة وواحد من أهم نتائجها[3].

وقد اتبع المحدثون من علماء العربية غير سبيل لإدخال علم الدّلالة في التفكير اللساني العربي، فمنهم من ترجم ما استطاع إلى العربية ولنا أن نذكر على ذلك أمثلة:

- علم الدلالة لبيير جيرو، ترجمة أنطوان أبو زيد.
- علم الدّلالة لبالمير، ترجمة مجيد الماشطة.

[1] – نور الهدى لوشن، علم الدلالة (دراسة وتطبيق)، ص 16.

[2] – السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 155.

[3] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 23.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

- علم الدلالة لكلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة الدكتورة نور الهدى لوشن[1].

وهناك أيضا من المؤلفين العرب الذين خصّصوا فصولاً في مؤلفاتهم لهذا العلم الحديث، نذكر منهم المرحوم محمود السّعران في كتابه (علم اللّغة) والذي خصّص فيه باباً لعلم الدلالة، بالإضافة إلى الدكتور حلمي خليل في كتابه (مقدمة لدراسة علم اللغة) في فصلها السّادس على دراسة نظامها الدّلالي Semantics.[2]

أما المؤلّفين الذين برزوا في التأليف لعلم الدّلالة بشكل تام الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) وقد ظهر في طبعته الأولى عام 1958 بالإضافة إلى الدكتور أحمد مختار عمر وكتابه (علم الدّلالة) وقد ظهر سنة 1982 وكتاب آخر بعنوان (أسماء الله الحسنى دراسة في البنية الدلالية) و(علم الدلالة العربي) لفايز الداية[3].

فهذه الأبحاث الدّلالية في الفكر الدّلالي العربي التراثي لا يمكن حصرها في حقل معين من النتاج الفكري، بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم، لأنّها مجال رحب للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة والأصول والتفسير والبلاغة والنّحو والبيان.

هذا التلاقح بين هذه العلوم النّظرية واللّغوية هو الّذي أنتج ذلك الفكر الدّلالي العربي، الذي أرسى قواعد تعدّ الآن المنطلقات الأساسية لعلم الدّلالة وعلم السّيمياء على السّواء، بل أنك لا تجد فرقاً كبيراً بين علماء الدلالة في العصر الحديث وبين علماء العرب وعلماء الأصول والبلاغيين،

[1] – نور الهدى لوشن، علم الدلالة (دراسة وتطبيق)، ص 21.

[2] – المرجع نفسه، ص 22.

[3] – نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، ص 101.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

فالبحوث الدّلالية العربيّة تمتدّ من القرنين الثالث والرابع الهجريين إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية وأصّله الدارسون في جوانبها.

ب) عند الغربيين:

ظهرت أولويات هذا العلم منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومن أشهر أعلامه في تلك المرحلة (ميشال بريال) (Michel Breal)، والتي تقدمت أعماله وجهوده أعمالاً كثيرة، عنيت بالمعنى، غير أنّها لم تؤسس لنظرية متكاملة في الدّلالة[1].

إلى أن جاء أحد أبرز مفكري القرن التاسع عشر وهو (ماكس مولر) (Max Muller)، الذي كان يعتقد بتطابق الفكرة وترجمتها الفعلية من خلال الكلام في كتابه (علم اللغة وعلم المنطق)[2].

ثم السويدي (أدولف نورين) Adolf Noreen بكتاب جديد تحت عنوان (لغتنا) والذي اعتبر عملا لغويا ضخما حيث خصّص قسماً كبيرا منه لدراسة المعنى مستخدماً المصطلح Semology.[3]

ويعتبر نورين من المؤسسين الأوائل الذين وجّهوا علم الدلالة الوليد إلى مجالاته التي ينبغي أن تعتني به، فأخرجه من تداخله مع الدراسة التاريخية للمعاني، فقسم دراسته إلى زاويتين شكّلتا محاور الدرس الدّلالي، الذي استفاد منه من جاء بعده وهما الدراسة الآنية (الوصفية للغة) من خلال اختيار

[1] – نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة ، ص 99.

[2] – المرجع نفسه، ص 99.

[3] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 23.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

عينات من اللغة السويدية الحديثة، والدراسة (التاريخية التأصيلية للمعنى)[1]، وكذلك Darmester الذي نشر كتابه بعنوان (حياة الكلمات) La vie des mots، وهو مجموعات خمسة دروس ألقاها (دارميستر) في جامعة الصّربون في أواخر السداسي الثاني من 1985.

ويقترح في كتابه دراسة ملامح الحياة التي يضيفها العقل على الكلمات التي يضيفها بالتعبير عن المعاني، وهو ليس دراسة تاريخية للتغيّرات التي تطرأ على معاني الكلمات فحسب، وإنما دراسة فلسفية للطرق المنطقية والأسباب النفسية واللسانية التي تختفي وراء تطورها[2].

ويقرّ أنّ أيّ لغة في تطور مستمر، وخاضعة لقوانين متناقضة:

- أوّلها: القوة المحافظة التي ترغب في إبقاء اللغة على الحالة التي تكون عليها في زمن معيّن ومحدد.
- ثانياً: قوة ثورية تدفعه ا نحو اتجاهات حديثة[3].

ويرى أن الكلمات لا تعيش منعزلة في ذهننا على شفاهنا، بل هي في صلة متبادلة مع بعضها البعض، وترمز إلى أفكارنا وتظهر حركية التفكير في تركيب الجملة بدل تعقيدات الأحداث الثقافية التي تكوّنه[4].

---

[1] – نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، الدليل النظري، ص 100 .

[2] – ينظر، أحمد عزوز، نظرية الحقول الدلالية دراسة تطبيقية تأسيسية، دكتوراه، جامعة وهران– السانية، 1998– 1999، ص22.

[3] – أحمد عزوز، نظرية الحقول الدلالية دراسة تطبيقية تأسيسية، ص 23.

[4] – المرجع نفسه، ص 23.

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1:

مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به

كما كتب (أنطوان مايه) Antoine Meillet عن العوامل المؤدية إلى تغيير المعاني كالتعميم والتخصيص، والانحطاط والرقيّ و اختلاف مجال الاستعمال.

ومن الجهود أيضاً التي حاولت أن تؤلف في الدرس الدلالي كل من (ريتشارد) Richards و(أوجدن) Ogden وذلك عام 1923، وقد حاولا أن يتناولا المعنى من مختلف جوانبه النفسية والاجتماعية والتاريخية... كما حاولا وضع تعريف للمعنى فأسفرت تلك المحاولة عما يزيد عن اثنين وعشرين تعريفاً بعضها أصلي وبعضها الآخر عن تعريفات الأصلية[1] وربما استفاد من اندفاع السيّدة (Welby) (ويلبي) في التبشير بعلم اسمه علم المعنى، والذي يكمن في الدقة في التعبير بشكل واضح وجليّ[2].

إلاّ أن ملامح علم الدلالة كانت أكثر وضوحاً في النصف الثاني من القرن العشرين، بداية بإسهامات (ستيفن أولمان) التي انصب معظمها على الدلالة وهي (دور الكلمة في اللغة) الذي ألف سنة 1951، وترجمه الباحث العربي (كمال بشر) إلى العربية، كما ترجمت له عدة كتب منها (أسس علم المعنى)، (المعنى والأسلوب)، وتبعه في المسار نفسه (جون ليوتْرو) الذي صدر له كتابان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وهما (علم الدلالة التركيبي)، و(علم الدلالة) وتنتهي عند (بيير جيرو) وكتابه المختصر المركز (علم الدلالة)[3].

[1] – ستفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1997، ص ص 75-76.

[2] – المرجع نفسه، ص244.

[3] – نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، ص 100.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان الوضع مختلفا لسببين:

1. أنّ ظهور علم الدلالة وبدايته هناك قد عرفت نجاحاً على يد الأنثروبولوجيين وأكثر منها على يد اللغويين، وفي مجال بحث دائرة أو دوائر محددة من المادة المعجمية أوجدوا وسيلة للتحليل اللغوي ليس لها نظير عند اللغويين، فقدّموا للعالم دراسات مقارنة لعديد من الحقوق أو المجالات الدّلالية مثل ألفاظ القرابة وأسماء الأمراض، وأسماء الألوان... وغيرها.

2. أنه وجد ميل واضح في أعمال (بلومْفَيلد) وأتباعه ضد المعنى، فقد كان رأي بلومْفيلد أنّ دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية وأنّ من الأوفق أن نحدد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكن ملاحظتها[1]، وتجربتها وقياسها، وأخيرا أصدر بْلومْفيلد حكمه إلى (دراسة المعنى المعجمي، وبالتالي السّمانتيك تعدّ خارج المجال الواقعي للغة)[2].

[1] – نواري سعودي أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، ص24.

[2] – المرجع نفسه، ص 24.

الدرس العاشر: مستوى التحليل الدلالي 2:
مميزات الدرس الدلالي وعوامل تطوره

1) مميزات الدّرس الدّلالي:

أ) في مفهوم القدامى:

يعتبر الدّرس الدلالي حصيلة الدروس الصّرفية والنّحويّة كما يمثل تتويجاً للدراسات اللغوية، لأن المعنى هو الغاية التي يسعى إليها المتكلم، من جملة الخصائص التي عرفها:

- حرص القدماء من اللغويين والبلاغيين والأصوليين على فهم المعنى الدلالي ولا سيما في النصوص الشعرية، واستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفضيلية، وما يحيط بالنص من ظروف وملابسات وعادات وأعراف...الخ.

- وضع القدماء الرّسائل اللغوية المتخصصة في موضوع بعينه، والّتي تعدّ اللبنة الأولى في تكوين المعاجم الموضوعية.

- تناول القدماء مباحث دلالية تتمثل في الاشتراك والأضداد والترادف والانشقاق والحقيقة والمجاز...[1]

- يعدّ ابن جنّي من أهم اللغويين الذين أدركوا أهمية السياق والعلاقة بين الألفاظ والمعاني، كما تحدث على أصل اللغة، وهذا بالإضافة إلى قرائن المشاهدة[2].

- تناول اللغويون والأصوليون عنصر السياق اللغوي (نحوية ومعجمية) مبيّنين أثر كلّ منها في وضوح الدلالة.

[1] – ينظر، نادية رمضان النّجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية، ص219.

[2] – المرجع نفسه، ص20.

- اهتموا بالجوانب غير اللغوية العقلية، بالإضافة إلى الظروف والملابسات المحيطة بالنّص[1].

ب) في مفهوم المحدثين :

اهتم المحدثون الغربيون بتعريف المعنى فجاءت تعريفاتهم كثيرة ومتعددة موضّحين الصّلة بين علم الدّلالة وعلم المفردات وعلم المعاجم، كما اتفقوا على أن: « معنى الجملة لا يأتي من معاني مفرداتها فقط ولكن العلاقات النحوية القائمة بين هذه المواد، وهذا ما عُرِف بالدلالة النحوية.

- تعدّد تعريفات المعنى فوصلت نيف وعشرين تعريفاً في كتاب (معنى المعنى)، وهذا التعدّد يرجع إلى تعدّد البيئات المهتمة بدراسة المعنى، وكذلك تعدّد المستويات اللغوية المتصلة بالمعنى، مما أدت إلى كثرة الاصطلاحات، واضطرابها من مجال لآخر.

- اهتم المحدثون بتوضيح العوامل التي تؤدي إلى تغيير الدّلالة ومنها (سوء الفهم، والحاجة إلى ألفاظ جديدة، وتنوّع مجال المستعملين والابتذال...الخ.

- تعدّدت الاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى، فهناك (الاتجاه الإشاري)، إضافة إلى الاتجاه (الحسي الإشاري)، موضحين بذلك العلاقة بين الدّال والمدلول، كما ظهرت اتجاهات أخرى مثل: (الاتجاه البنيوي السّياقي)، موضحين معايير التحليل الدّلالي.

- تعرض المحدثون للنبر والتنغيم باعتبارهما مؤثرين في لغاتهم، فلغاتهم ذات مقاطع وغير معرّبة، فالاشتقاق في لغاتهم محدود، والتركيب لا يسمح في لغتهم بحرية انتقال الألفاظ كما في اللغة

[1] – ينظر، نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، 1996، ص 89.

العربية، فكان النبر والتنغيم تعويضا في تلك اللغات عن تلك الحرية التي تتمتع بها لغتنا في قوانينها الصّرفية والنّحوية[1].

التطوّر الدّلالي

التطوّر لغة: ما عكس الجمود والسكون، بل هو التحويل إلى الأفضل[2]، وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[3].

وإذا ما عدنا إلى جذور اللفظة في المعاجم اللغوية القديمة يورد (ابن منظور) في باب (طور) المعاني التالية:

الطّور: التارة، نقول طوراً بعد طور أي تارة بعد تارة، وجمع الطّور أطوار أي خلقا مختلفة كلّ واحدة على الأخرى... والأطوار: الحالات المختلفة والتارات والحدود، وأحدهما طور، والطَور: الحدّ بين الشيئين[4].

إذاً، مفهوم التطوّر لا يعني التقدم ضرورة بل هو الانتقال من طور إلى آخر، أي من شكل لآخر أي التغيير.

والتطوّر الدلالي يعني: تغيّر معاني الكلمات، وإطلاق لفظ (التطوّر) على هذه الحالة، لأنّه انتقال بالكلمة من طور إلى طور[5]، وظاهرة التطور لا تقتصر على لغة دون أخرى، بل هي ظاهرة

[1] – نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص241.

[2] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 253 .

[3] – سورة نوح، (الآية 14)

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص 7.

[5] – محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط5، 1982، ص207.

الدرس العاشر: مستوى التحليل الدلالي 2:
مميزات الدرس الدلالي وعوامل تطوره

عامّة، تكاد تشمل جميع اللغات في العالم وسبب ذلك يعود إلى كون اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما تخضع له الظواهر الاجتماعية من عوامل التطوّر، فجمع اللغة، مشمولة بهذا القانون، وأثر ذلك واضح عند مجيء الإسلام، فقد استبدل كثيراً من الكلمات التي لا يحسن ورودها على الألسن، واستعمل أيسرها على النطق، وأبيَنها على دلالة المعنى، وحَرص على مطابقة القول لمقتضى الحال، وهذا ما تتوخاه الفصاحة والبلاغة في الإعراب عن القصد وبيان المعنى، والصلة ما بين المعنى والدلالة وطيدة جداً فالمعنى هو الموضوع الأساس لعلم الدّلالة والذي يُعرّفه العلماء بأنه «العلم الذي يدرس المعنى»[1]، فالدّلالة هي المعنى، ودلالة أي لفظ: هي ما يتعرّف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو محسوس، والتلازم بين الكلمة ودلالتها أمر لا بدّ منه في اللغة ليتم التفاهم بين النّاس[2].

يمثل التطوّر الدلالي، الذي هو تغيير معاني الكلمات ظاهرة شائعة في جميع اللغات، فقد أكد الدّارسون هذه الحقيقة، إذ يشبهون اللغة بالكائن الحيّ الذي ينمو ويتطوّر[3].

ولما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية، فهي عرضة للتطوّر في مختلف عناصرها: عناصرها، وتراكيبها، ودلالتها، وإن تطوّر كما يجري وفقا لاتجاهات عامة رئيسة، وذلك لأنّ اللغة ليست جامدة بحال من الأحوال على الرّغم من أنّ تطوّرها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان.

وتغيّر المعنى ليس سوى جانبا من جوانب التطوّر اللغوي، الذي يتمّ ضمن طبيعة اللّغة الخاصة، فلا شيء ثابت فيها بصورة تامة، فكلّ صوت، وكل كلمة أو تعبير أو أسلوب، يكون شكلاً أو صورة متغيّرة ببطء، وبقوة غير مرئية أو مجهولة، وتلك هي حياة اللغة، وهكذا يكون مفهوم التطوّر الدّلالي: هو التطوّر الذي يطرأ على المفردة، سواء أكان المعنى المتطوّر دلالياً جديدا أم كان قريب من

[1] – عبد القادر أبو شريفة، وحسن لاقي وداود غاشة، علم الدّلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص56.

[2] – أولمان، دور الكلمة، ت: عمال محمد بشر، ص 45.

[3] – محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 32.

الدّلالة السّابقة أو حتى انقرض المعنى الأساسي للكلمة نتيجة تعرّضها لعوامل عدّة نوضّحها فيما يلي.

1) عوامل التطوّر الدّلالي وأسبابه:

تنوعت أسباب التطوّر الدّلالي بتنوع العوامل المؤثرة في تطوير اللّغة، ويمكن إجمال عوامل التطوّر الدّلالي، في نوعين من العوامل:

- **عوامل خارجية:** تتعلّق بالبيئة الاجتماعية والتاريخية والثقافية والنّفسية.
- **عوامل داخلية:** تتعلّق باللّغة نفسها، وهي الأسباب أو العوامل الصوتيّة والاشتقاقية والنحوية والسّياقية التي نميّزها من خلال الاستعمال[1].

ويجمع معظم اللغويين على هذه العوامل، ومنهم الدكتور (علي عبد الواحد وافي) الّذي يرى أنّ اللغة تتأثر في تطوّرها بعوامل كثيرة يرجع أهمها إلى ستّ طوائف: إحداها عوامل اجتماعية خالصة تتمثل في حضارة الأمّة، ونُظمها، وعاداتها، وتقاليدها، وعقائدها، ومظاهر نشاطها العلمي، والعقلي، وثقافتها العامة، واتجاهاتها الفكرية...، وثانيتها، تتأثر للّغة بلغات أخرى، وثالثتها عوامل أدبية تتمثل فيما تنتجه قرائح النّاطقين باللغة، وما تفيد به معاهد التعليم والمجامع اللغوية وما إليها من سبيل حمايتها والارتقاء بها. ورابعتها، انتقال اللغة من السلف إلى الخلف. وخامستها، عوامل طبيعية تتمثل في الظواهر الجغرافية والفيزيولوجية... وما إليها. وسادستها، عوامل لغوية ترجع إلى طبيعة اللغة نفسها وطبيعة أصواتها وقواعدها ومُتُنِها[2].

[1] – ينظر، أحمد حماد، عوامل التطوّر اللغوي، دار العرب، دمشق، 2001، ص 70.

[2] – ينظر، علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، دار النّهضة، مصر، ص 8.

الدرس العاشر: مستوى التحليل الدلالي 2:
مميزات الدرس الدلالي وعوامل تطوره

فالعوامل الاجتماعية تنعكس بتطوّراتها على اللغة مرآة المجتمع، تعكس حضارته ورقيه وتطوّره، فكلما تقدمت الأمم وازداد رقيها، وتنوعت مظاهر الحياة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والثقافية فيها، اتسعت الاستخدامات اللغوية وتنوعت المصطلحات الجديدة، المعبِّرة عن مظاهر الحياة الجديدة، وبذلك تظهر مفردات جديدة عن طريق الاشتقاق أو الاقتباس تعبّر عن المسميات والأفكار والمظاهر الجديدة، فمثلا في العصر الحالي تمّ اكتشاف مخترعات وأدوات جديدة أدى إلى ظهور اشتقاق ومفردات اصطلاحية جديدة تناسب هذه المخترعات.

وقد تتأثر اللغة بلغات أخرى مجاورة فتقتبس منها مفردات جديدة تبرز ظاهرة الدخيل والمعرب. وفي العربية، كثير من المفردات التي اقتبست من لهجات ولغات أخرى كالفارسية واليونانية والتركية واللاتينية وغيرها.

ويساهم انتقال اللغة من جيل إلى آخر بالتطوّر الدّلالي لبعض المفردات، فقد يحدث أن تنتقل الكلمة من جيل إلى آخر بصورة مختلفةٍ عمّا هي عليه في اللغة الأصل، أو تستخدم استخداماً مغايراً للاستخدام السّابق، فيؤدي ذلك إلى تطورها دلالياً.

كما تساهم العوامل الطبيعية الجغرافية والفيزيولوجية والبيولوجية التي تتعلق بالأعضاء والتشكيلات الجسدية للفرد، والعوامل الوراثية لديه بهذا التطور.

أما العوامل اللغوية، فهي عوامل داخلية في اللغة ذاتها، تتصل بأصوات اللغة ومتُنها وعناصر كلماتها، وقواعد ارتباط هذه الأصوات والكلمات، ويتفق معظم اللغويين على هذه العوامل[1].

[1] – ينظر، رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990، ص105.

ويضاف إلى هذه العوامل، عوامل أخرى منها (عوامل مقصودة متعمّدة، كقيام المجامع اللغوية، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تطلبتها حياة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة.

وهناك عوامل أخرى لاشعورية، منها السّياق المضلّل الذي نسمع فيه الكلمة لأوّل مرة... ومن عوامل التطوّر الدلالي سوء الفهم، وهو عامل له صلة بموضوع (القياس) لأن يقيس ما لم يُعرف على ما عُرِف من قبل ويستنبط على أساس هذا القياس، فيصيب حيناً ويخطئ حيناً آخر، فيستخرج دلالة جديدة... ومن العوامل: تطوّر أصوات الكلمة، بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر... ومن العوامل أيضاً: اختصار العبارة، فتؤدي كلمة واحدة منها ما كانت تؤديه العبارة كاملة قبل اختصارها... وهناك عامل آخر وهو كثرة دورانها في الحديث، وعامل الابتذال الّذي يصيب الألفاظ في كلّ لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية[1].

أيضاً عوامل ترتبط بالكلمة ذاتها، وباستخدام هذه الكلمة ووضعها في سياقات مختلفة، وهذا مرتبط بالمدلول الشائع والسّائد للكلمة في العصر الواحد والعصور المختلفة والسّائد بين أفراد الأمة الواحدة، وبين أفراد الأمم المتعدّدة، ومن العوامل المرتبطة بالكلمة ما يتصل بأصوات الكلمة وموقع هذه الكلمة في السّياق.

- عامل الزمن أو العصر، فلكل وقت طبيعته التي تختلف عن غيره، واختلاف هذه الطبيعة يؤدي إلى اختلاف دلالة المفردات، وإلى ولادة دلالات جديدة أو موت وانقراض مفردات ودلالات أخرى.

[1] – ينظر، إبراهيم السمرائي، التطوّر اللّغوي التاريخي، دار الأندلس، ط2، بيروت، 1881، ص ص 30- 32.

- عوامل ترتبط بقواعد اللغة ذاتها، فمدلول الكلمة مرتبط بالقاعدة التي وضع لها أصلاً هذا المدلول.

- تدخل أمور التقاليد والعادات ضمن العوامل الاجتماعية التي تسبِّب التطوّر الدلالي، فالعادات التي تتغيّر من جيل إلى جيل تفرض معها تغيُّراً في دلالات المفردات التي تعبّر عن هذه التقاليد.

- تتغيّر دلالة الكلمة بسبب الانتقال من لهجة إلى أخرى أو من لغة إلى أخرى، وفي العربية الكثير من الكلمات التي لحقها تغيير دلالي لهذا السّبب.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

1) الحقول الدلالية والمعجمية:

إن لنظرية الحقول المعجمية أهمية كبرى في الدراسات اللغوية الحديثة، وتكمن هذه الأهمية في الكشف عن العلاقات وأوجه الشبه، والاختلاف بين الكلمات التي تنطوي تحت حقل معيّن، وبين المصطلحات التي تجمعها، وإذا كان أقصى ما يحققه المعجم التقليدي هو أن يصف الكلمات في ترتيب هجائي ويسرد كل معاني الكلمة الأساسية والفرعية، فإن معجم الحقول الدلالية يعالج المجموعات المترابطة من الكلمات التي تنتمي إلى مجال معيّن وهو ما يعبّر عنه المعجم التقليدي.

- تكشف هذه النظرية عن البنية الثقافية لدى أصحاب اللغة التي تتمثل في التصورات والمفاهيم التي تحملها ألفاظ اللغة بوجهيها الروحي والمادي[1].

- إنّ هذا التحليل يمدنا بقائمة من الكلمات لكلّ موضوع على حدة، كما يمدنا بالمميزات الدقيقة للألفاظ، وهذا ما يسهل على المتكلم أو الكاتب اختيار الألفاظ الدقيقة والملائمة التي يروم إليها.

- إنّ هذه النظرية تضع اللغة في شكل تجميعي تركيبي ينفي عنها التشبيه.

- تطبيق هذه النظرية يكشف الكثير من العموميات والأسس التي تحكم اللغات في تصنيف مفرداتها كما يقف على أوجه الخلاف بين اللغات بهذا الشأن[2].

ومن هنا بدا لنا أن دراسة أي تغيير داخل الحقل المعجمي تصحبها لا محالة، دراسة التغيّرات على كافة مجالات الحياة.

[1] – رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 26.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص ص 111- 113.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

مفهوم نظرية الحقول الدلالية.

1) تعريف النظرية:

تعدّ نظرية الحقول الدلالية من أهم النظريات الحديثة في العشرينات، وكان هدفها تصنيف المداخل المعجمية أو المعاني وترتيبها وفق نظام خاص، حيث الصلة واضحة بين الكلمات إذ ترتبط الواحدة بالأخرى من الناحية المعنوية، وتعتبر إحدى نقاط التحول الهامة في تاريخ علم الدلالة الحديث.

وقد ظل سائداً أن اللغة في القسم المعجمي ليست سوى ركام من الكلمات المتناثرة لا توجد صلة تربط بين الواحدة والأخرى[1]، لكن بعض الباحثين المحدثين استطاعوا أن يثبتوا عكس ذلك، كما أنّ هذه الصلات لا يخصّ مجموعة من الألفاظ التي يمكن إدراجها ضمن العلاقات الدلالية من قبيل الترادف والاشتراك اللفظي وغيرها، بل تشمل جميع الألفاظ التي تنتمي إلى مجموعة دلالية واحدة، كذلك قد ترتبط هذه المجموعة بمجموعة دلالية أخرى، بحيث تكون هذه الكلمات سلسلة من الحلقات المتصلة حيث ترتبط كل واحدة بالأخرى من الناحية المفهومية[2].

ويعتمد أصحاب هذه النظرية إلى جانب هذه الفكرة على فكرة منطقية أخرى وهي:

- إن المعاني لا توجد منعزلة بعضها عن بعض في الذهن الذي يميل دائما إلى جمع وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، فالكلمات تثبت في الذهن دائما بعائلة لغوية "فلفظ

[1] – ريمون طحان، الألسنية العربية، ص 91.

[2] – ينظر، حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص 143.

إنسان"[1] نفهمه بالإضافة إلى لفظ "حيوان" ولفظ "عاقل" بالإضافة إلى "مجنون" ولفظ "حُلو" بالإضافة إلى "مُرّ" وهكذا، وذلك لأن الأشياء بأضدادها تُعرف.

فالكلمات تختلف في المعنى وذلك لتعددها واختلافها في التسمية كما أن قيمتها لا يمكن تحديدها إلا بمقابلتها مع الكلمات الموجودة معها في الحقل الدلالي ومن هنا تكتسب معناها بدقة.

2) مفهوم الحقل المعجمي الدّلالي:

الحقل الدّلالي (Sémantique field) أو الحقل المعجمي (Lexical)، هو مصطلح يطلق على مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالتها وتشترك جميعاً في التعبير عن المعنى العام تحت الألفاظ التي يجمعها، فمصطلح (لون) في اللغة العربية يضم مجموعة من الألفاظ نحو: أبيض، أسود، أحمر، أخضر... وغيرها[2].

ويعرّف (جورج مونين) G. Mounin، بقوله: « هو مجموعة من المفاهيم تبنى على علائق لسانية مشتركة، ويمكن لها أن تكون بنية من بنى النّظم اللّساني كحقل الألوان، حقل مفهوم الزّمان، حقل مفهوم الكلام وغيرها»[3].

ويعرّفه جون ليونز J. Lyons، بقوله: « هو مجموعة جزئية لمفردات اللغة»[4].

[1] – فندريس، اللغة، ص 333.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 79.

[3] – ينظر، موريس أبو ناضر، مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 18– 19، بيروت، لبنان، 1982، ص 35.

[4] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79.

ولعلّ أشمل التعريفات وأكثرها دقة نجدها عند (أولمان) في قوله: « هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبِّر عن مجال معيّن من الخبرة»...[1].

وبناء على هذه التعريفات فإن الحقل الدلالي يتكون من مجموعة من الكلمات المتقاربة في المعنى ويتميز بوجود ملامح دلالية مشتركة، ومن خلالها تكتسب الكلمة معناها في علاقاتها بالكلمات المجاورة لها، لأنّ الكلمة لا معنى لها بمفردها بل أنّه يتحدّد مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة، وهو ما عبر عنه (فندريس) قائلاً: « أنّ الذهن يميل دائماً لجمع الكلمات وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع الكلمات»[2].

3) العلاقات داخل الحقل المعجمي:

إنّ الدقة في التعبير، وتجنّب اللّبس والغموض في عملية التبليغ والتواصل، يتطلب انفراد كل لفظ من ألفاظ اللغة بمعنى معيّن، وانفراد كل معنى بلفظ معيّن، إلاّ أنّ الحفاظ على هذا المبدأ في اللغات الإنسانية، يعدّ من المستحيلات نتيجة تداخل اللغات والتجاوزات التي يبيحها الإنسان لنفسه، بحيث يعبّر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، فيظهر ما يسمى بالترادف، ويعبّر باللفظ الواحد عن أكثر من معنى، فيظهر ما يعرف بالمشترك اللفظي، كما يعبّر أحيانا باللفظ الواحد عن المعنى وضدّه فيظهر ما يعرف بالتضاد.

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79.

[2] – ينظر، فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ص 334.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

1. الترادف:

أ) تعريفه:

يعرف الترادف بأنه تعدّد اللفظ للمعنى الواحد، أو الألفاظ التي اختلفت صيغها وأطلقت على معنى واحد، أو دلالة عدة ألفاظ على معنى واحد، أو اختلاف اللفظين والمعنى واحد[1] مثل: القمح والبُرّ والحِنطة...

وهذا ابن فارس أيضا يعرّفه بأنّه: « اختلاف اللفظ واتفاق المعنى»[2].

ب) شروط صحة الترادف:

للترادف شروط يجب أن تتحقّق لضمان صحته، هي:

1-أن يكون الترادف من لغة واحدة لا من لغات متعدّدة[3].

2-أن تكون الألفاظ المترادفة متحدة اتحاداً تامّاً في المعنى، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: « فإذا دلّت نصوص اللغة على أنّ بين الألفاظ المختلفة الصّور فروقاً في الدلالة مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصلح أن تعدّ من المترادفات لأنّ شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد التام في المعنى»[4].

3-أن تكون الألفاظ المترادفة متحدة العصر.

---

[1] – الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص 200.

[2] – ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة، ص96

[3] – شاهين محمد توفيق، المشترك اللغوي – نظرية وتطبيقات، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ص 217.

[4] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص213.

4-أن تكون الألفاظ المترادفة دالة على المعنى، دلالة حقيقية، فلا ترادُف بين الحقيقة والمجاز.

ج) آراء العلماء في الترادف:

لقد اختلف علماء اللغة في شأن الترادف، كما اختلفوا في غيره من الظواهر اللغوية بحيث أثبته البعض، وأنكره البعض الآخر.

الفريق المثبت للترادف: ويمثله ابن جني، والمبرّد، وابن الأنباري في (الوقف)، وابن دُريد في (الجَمْهَرة) وابن النّحاس في (شرح المعلّقات) والقالي في (الأمالي)، وابن سيّده في (المخصّص) والفيروزأبادي في (الرّوض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، والرّازي، وابن السكيت، والرّماني...

يقول ابن جني في باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني): « هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدّلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي بالمعنى إلى معنى صاحبه»[1]، غير أن مثبتي الترادف كانوا فريقين، فريق وسع في مفهومه ولم يقيد حدوثه بأي قيود، وفريق آخر كان يقيّد حدوث الترادف، ويضع له شروطا تحُدّ من كثرته، « ومن الأخيرين، الرّازي الذي كان يرى قصر الترادف على ما يتطابق فيه المعنيان بدون أدنى تفاوت، فليس من الترادف عنده السيف والصارم لأن في الثانية زيادة في المعنى»[2].

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 113.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 218.

الفريق المنكر للترادف: وممّن أنكر وجود الترادف في العربية أبو علي الفارسي، وثعلب، وابن فارس، وابن الأثير، وأبو هلال العسكري...

وخلاصة ما ذهب إليه هذا الفريق، أنه لا يوجد ترادف في اللغة العربية، بل للمعنى لفظ واحد، والباقي صفات له جرت مجراه لكثرة الاستعمال، أي أن ما يبدو لنا مترادفاً من ألفاظ إلا وبينها فرقٌ في المعنى، فأسماء السّيف مثلاً، فإنّ بعضها من عمله كالحسام والباتر، وبعضها ينسب لبلد كالمهنّد واليماني، وبعضها من لونه كالأبيض، أما موضوع الآلة فهو السيف لا غير»[1].

في هذا الصدد يقول ابن فارس: « ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهنّد والحسام، والّذي نقوله في هذا أن الاسم الواحد هو السّيف وما بعده من الألقاب صفات... وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب»[2].

ونخلص إلى القول أن ادعاء وجود مئات الأسماء للمسمى الواحد أمر مبالغ فيه، كما أن نفي وجود الترادف في اللغة أمر مبالغ فيه أيضاً، فاللغة لا تخلو من مترادفات ونكرانها مجانبٌ لواقع اللغات الإنسانية.

د) **عوامل ظهور الترادف**: تتلخص أسباب ظهور الترادف في اللغة العربية وعواملها في:

- تداخل لهجات القبائل العربية، إذ تسمي القبيلة الشيء باسم معيّن وتسمي القبيلة الأخرى الشيء نفسَه باسم آخر، ومن جرّاء احتكاك اللهجات بعضها ببعض، ظهر الترادف[3]، فرواة

[1] – شاهين محمد توفيق، المشترك اللغوي، ص 230.

[2] – ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة، ص 96.

[3] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 211.

اللغة لم يقتصروا في جمعهم لمادة اللغة على قبيلة واحدة وإنما على عديدها التي عُرِفت بالفصاحة.

- إن كثيرا من المفردات التي اعتُبِرت مرادفة لمفردات أخرى ومن حيث المعنى ليست موضوعة في الأصل لهذه المعاني، بل أطلقت عليها على سبيل المجاز بمرور الوقت وكثرة الاستعمال تناست وضعها المجازي، واعتبرته وضعاً حقيقياً.

- ينشأ أيضا عندما يوجد لفظان متجاوران في المعنى مع وجود اختلاف بينهما، ثم يختفي هذا الفرق مع طول الاستعمال ويعتبران من الترادف.

- توجد في اللغة ألفاظ تبدو مترابطة إلا أنها غير ذلك بل بينها فروق لا يدركها إلا من كان خبيراً في اللغة، « إذْ تدلّ لفظة منها على حالة معيّنة تختلف كثيراً أو قليلاً على الحالة التي تدلّ عليها غيرها من هذه الألفاظ التي تكون مترادفة»[1].

2. المشترك اللفظي:

أ) **تعريفه:** يُعرف بأنّه: « إطلاق اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين، أكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[2]، وهو عند الفارابي: «الّذي يقال من أوّل ما وُضِع على أمورٍ كثيرةٍ»[3].

[1] – وافي عبد الواحد، فقه اللغة، ص 174.
[2] – السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 369.
[3] – الفارابي، العبارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 2.

ب) **شروط صحته:** يشترط لصحة الاشتراك اللفظي أن يكون المعنيان عن طريق الحقيقة لا المجاز بينما يشترط البعض الآخر معاني المشترك، الانتساب إلى لغة واحدة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وألاّ يسبق وضع اللفظ لمعنى من معانيه على وضعه لمعنى آخر[1].

ج) **آراء علماء اللغة في المشترك اللفظي:**

لقد اختلف المهتمون بقضايا اللغة في شأن المشترك اللفظي، وانقسموا حوله إلى فريقين: فريق مثبت له مدلّل على وجوده، وفريق منكر له، معلّل لوروده في اللغة بمختلف التعاليل الهادفة إلى نفيه.

الفريق المثبت لوجود المشترك اللفظي:

يأتي في مقدمة العلماء المثبتين للمشترك اللفظي، الخليل بن أحمد، سيبويه، الأصمعي، ابن فارس، الثعالبي، المبرّد...

يقول سيبويه: « اعلم أن كلامهم، اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو لَبس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو قولك: وجدت عليه من الموجدة...»[2].

نقل جلال الدين السيوطي آراء العلماء حول وقوع المشترك اللفظي التي تلخَّص فيما يلي:

- أنّه ممكن الوقوع لعدم وجود أي مانع عقلي من وقوعه في اللغة.
- أنه واقع فعلاً لوجوده في اللغة، لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ قد نصّوا أحياناً على أنّ هذا المعنى أصل الوضع، وبعد ذلك نجد معنى آخر يجعل بعضه أصلاً للوضع أيضاً.

[1] – فايز الدّاية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 81.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24.

وأوجب بعضهم وقوعه لأنّ المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، فيلزم الاشتراك، ويجب وقوعه ليفي بتغطية المدلولات الاجتماعية التي تسبق المدلولات اللغوية، وتجد في المجتمع حتى تفي اللغة بمطالب الحياة[1].

الفريق المنكر لوجود المشترك اللفظي:

وهذا الفريق ينتمي أغلب أعضائه إلى الرّعيل اللاحق للأوّل، فقد عمل على تعليل وروده، وتأويل أمثلته تأويلاً يخرجها من باب المشترك، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي، الذي ينكر أن يكون مقصوداً في أصل الوضع، وإنما بسبب تداخل اللهجات أو الاستعارة التي تشيع فتصير بمنزلة المعنى الأول، كما أشار ابن دَرَسْتويه أيضاً إلى التطوّر الدلالي الذي يصيب بعض الألفاظ كعلة التفسير ورود المشترك.

ولا ننتقل للحديث عن عوامل نشأة المشترك اللفظي دون الإشارة إلى الرأي القائل بأنّ من أسباب ورود المشترك اللفظي هو « كون المعاني غير متناهية والألفاظ محدودة متناهية»[2]، كما تحتاج – في اعتقادنا– إلى المراجعة، لأنّ اللغة ليست جامدة، بل إنها تتصف بالحركية المستمرة وألفاظها متناهية كما تصوّر البعض، لأنها قابلة للإثراء والنمو، والمحدود إنما هو الأصوات اللغوية.

[1] – السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 369.

[2] – الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 76.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

عوامل نشأة المشترك اللفظي:

- اختلاف اللهجات العربية القديمة: فقد تطلق قبيلة لفظاً ما لمعنى معيّن، وتضع قبيلة أخرى نفس اللفظ لمعنى آخر ويشيع استعمال ذلك اللفظ بمعنيين عند القبيلتين، وقد يمتد إلى قبائل أخرى.
- وضع الألفاظ لغرض الإبهام: ويحدث هذا في حالة إرادة المتكلم الإبهام، حيث سيكون التصريح بالحقيقة يسبب المضرّة.

المعنى العام للأصول:

يتمثل هذا العامل في كون أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ في العربية للدلالة على معان جديدة ذات معانٍ عامة لذلك، فقد تستعمل هذه الألفاظ للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في المعاني العامة للأصول التي اشتقت منها:

الأصلي وغير الأصلي:

إن الحديث على اختلاف اللهجات، وأصل الوضع في المشترك اللفظي، والمعاني العامة للأصول، يقودنا إلى الحديث على الأصلي وغير الأصلي، فالمعروف عن اللغة أنها تسعى دائما للإبانة، وأن المشترك اللفظي لا يكون بأصل الوضع، في أغلب الحالات، وإنما يعود إلى ظروف الاستعمال، وأنّ المعاني المختلفة للفظ الواحد غير متساوية الاستعمال، وليست في درجة واحدة من حيث الشهرة والانتشار، وإنما يكون بعضها أشهر من بعض وأوسع انتشاراً، وانطلاقا من ذلك، فإن ما يستقرّ في ذهن المتكلم أو السامع أن المعنى الشهير للفظ هو الأصل، وأن بقية المعاني أقل منه ارتباطاً بهذا اللفظ.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

التطوّر الصوتي:

الذي يصيب بعض الأصوات الأصلية للفظ ما، أو الحذف أو الزيادة « التي تلحق بعضها وفقاً لقوانين التطوّر الصوتي، فيترتب عنه اتحاد اللفظ مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله»[1].

الاستعارة والمجاز:

ويعلّل بعض العلماء وجود المشترك بالاستعارة والمجاز، ففي رأيهم أن أي لفظ من الألفاظ لم تكن له إلا دلالة واحدة على سبيل الحقيقة، ثم اكتساب دلالات أخرى على سبيل الاستعارة والمجاز.

أثر المشترك اللفظي ومزاياه:

باستطاعة الخبير في اللغة أن يلتجئ إلى المشترك اللفظي ليتخذ مخرجاً من المواقف الحرجة التي قد يقع فيها، ولهذا الغرض ألّف (ابن دُرَيْد) كتابه "الملاحن"، وجاء في كتاب المشترك اللغوي أن المشترك قد أنقذ « تاريخ البشرية كلها، إذ جاء في الأخبار أن الرّسول –صلى الله عليه وسلم– سار بأصحابه يقصد بَدراً، فلقيه رجل من العرب، فقال: ممّن القوم؟ فقال النبي: من ماء، وأخذ العربي يفكر من ماء؟ لينظر أي بطون العرب يقال لها من ماء؟ فسار لوجهته النبيّ، وكان قصده أن يكتم أمره، وهذا من المغالطة المثالية، لأنه يجوز أن يكون من بطون العرب من يسمى ماء، ويجوز أن خلقهم من ماء»[2]، وفي اللغة العربية أجناس كثيرة من ألوان البيان والبديع جاءت نتاجاً للمشترك اللفظي أصبحت مجال النثر أمام الشعراء والأدباء مثل التجنيس والترصيع والمغالطات المعنوية.

[1] – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 165.

[2] – ابن دريد، الملاحن، نقلا عن المشترك اللغوي، ص 15.

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3:
التعدد الدلالي والمعجمي

3. التضاد:

تعريفه: يستخدم مصطلح « تضاد في الدلالة على عكس المعنى»[1]، والأضداد في العربية كلمات تجمع المعنى وضده، يقول ابن فارس: « ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجوف للأسود والجوف للأبيض»[2].

شروط صحة التضاد:

- أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين المتضادين في لغة واحدة.
- ألاّ تكون الأضداد نتيجة توسّع مجازي ونحوه.
- أن يكون المعنيان فصيحين لا من ابتكار العامّة.
- أن يكون المعنيان معروفين استعملهما العرب في حوارهم.

آراء العلماء في التضاد:

لقد اختلف علماء اللغة في التضاد كما اختلفوا في الترادف والمشترك اللفظي، فقد كانت هذه الظاهرة مثار جدل حادٍّ بينهم، فتعددت آراؤهم وتباينت مذاهبهم في شأنها:

المثبتون للأضداد: وعلى رأسهم الخليل وسيبويه وابن فارس وابن الأنباري والسّيوطي والمبرِّد، قال ابن فارس الذي يعدّ من أبرز المدافعين عن الأضداد، وألّف كتاباً لإثباتها، والرّد على المنكرين لها، وفي مقدمتهم ابن درستويه: «ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد لشيء ضده

[1] – بالمر، علم الدلالة – إطار جديد–، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعارف الجامعية، 1995، ص 12.

[2] – ابن فارس، الصاحبي، ص7

هذا ليس بشيء، وذلك أنّ الذين رووا أنّ العرب تسمي السيف مهنّداً، والفرس طوقا هم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد»[1].

أما الدكتور إبراهيم السامرائي – وهو من الحدثين، فقد خصّص فصلاً في كتابه (التطوّر اللغوي التاريخي) لموضوع الأضداد، استعرض ما قيل في الأضداد بالنفي والإثبات، يقول: « فكرة التضاد نتيجة التطوّر في الاستعمال ونتيجة الجديد في الدّلالة، ومن أجل هذا، فدراسة الأضداد، تؤلف موضوعا لغوياً تاريخاً من حيث علم الدلالة التاريخية»[2].

المنكرون للأضداد:

من اللغويين الذين تصدّروا لظاهرة الأضداد بغية إبطالها وتعليل عدم وجودها في اللغة، ويذهب ابن درستويه إلى أنّ « اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر، كما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية»[3]، ويضيف ابن درستويه في ردّه للأضداد وتعليله لورودها يقول: «وإنّما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف أو اختصار وقع في الكلام حتى لا يشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ»[4].

عوامل ظهور الأضداد في اللغة العربية:

- تنشأ الأضداد من اختلاف اللهجات، من ذلك لفظ الجوف الذي يطلق على الأبيض في لغة قبيلة ويطلق على الأسود في لغة قبيلة أخرى، ثم أخذت كل قبيلة عن الأخرى.

[1] – ابن فارس، الصاحبي، ص ص 97- 98.

[2] – إبراهيم السّامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للنشر، ط2، 1983، ص 98.

[3] – السّيوطي، المزهر، ج1، ص 385.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص 385.

- استعارة اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي، فقد يكثر استعمال المنقول وينسى الأصلي ويصبح إطلاقها على ما يقابل « مدلولها الأصلي في قوة استخدام اللفظ في حقيقته»[1].

- اجتماع اللفظين في فكرة واحدة، أو تداخل دلالتي اللفظين.

- وتنشأ الأضداد كذلك عن عوامل تصريفية واشتقاقية، أو من الصيغ المتشابهة في ظاهرها، المتضادة في معناها، وفقا لاختلاف تصريفها وأصلها، كإطلاق لفظ المختار على الشخص الذي اختار، والشيء المختار أي الفاعل والمفعول.

- **الاستعمال الخطأ**: وذلك بأن تستعمل لفظة ما استعمالاً خطأ، ويشيع هذا الاستعمال، ويغلب تداوله، من ذلك لفظة البرهة التي تستعمل اليوم بمعنى الفترة القصيرة من الزمن، وهي في الاستعمال القديم بعكس ذلك.

هذه هي أهم العوامل التي ذكرها المتخصصون في الدراسات اللغوية دون أن تحصل كلها على إجماعهم، بحيث أن العامل منها قد يقبله بعضهم ويرفضه آخرون.

4. أنواع الحقول الدلالية:

إن نظرية الحقول الدلالية لا يهمنا فهم معاني الكلمات فحسب، بل تسعى إلى تصنيف وتقسيم هذه المعاني في حقول دلالية، يقول تشومسكي -Chomsky -:« أن من الهام وضع

[1] – شاهين محمد توفيق، المشترك اللغوي، ص 173.

المفاهيم الممكنة»، ويقول ستورك- Stork-: « إنّ السيمنتيك لا يهتم بإطلاق أسماء فقط، فالأهم من ذلك طريقة تصنيف الأشياء التي ستعطيها الأسماء»[1].

أما تحديد المفهوم التصوّري للحقل فيقوم على تصور ذاتي اعتباطي يتسم بالذاتية إلى حد ما نجده يختلف من باحث لآخر.

أمّا عن أنواع الحقول الدلالية فقد قسمها الدارسون إلى:

1) **الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة:** وفيه تكون العلاقات إما ترادفاً مثل: زوجة وحليلة، وإما تضادا كأبيض وأسود[2].

2) **الأوزان الاشتقاقية:** وهي حقول صرفية، تصنّف الوحدات في هذا الحقل بناء على رقابة الكلمات في العلامة الصرفية، وهي في اللغة العربية أوضح منها في غيرها فصيغة فعالة تدل على المهن: جزارة، نجارة[3].

3) أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية[4].

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 86.

[2] – أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 16.

[3] – المرجع نفسه، ص 17.

[4] – ينظر، أحمد شامية ونبيلة عباس، محاضرات وتطبيقات علم الدلالة، المدرسة العليا للأساتذة، قسم اللغة العربية وآدابها، ص55.

4) **الحقول السنتجماتية syntagmatique**: وتشمل مجموعة الكلمات التي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع أبدا في نفس الموقع النحوي مثل: الكلب: نباح، فرس: صهيل، يسمع: أذن، أشقر: شعر[1].

5) **الحقول المحسوسة المتصلة**: يمثلها نظام الألوان في اللغات، فمجموعة الألوان امتداد متصل يمكن تقسيمه بطرق مختلفة[2].

6) **الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة**: يمثلها نظام العلاقات الأسرية بطرق متنوعة[3].

7) **الحقول التجريدية**: تمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية، وهذا الحقل من أهم الحقول، وذلك لارتباطه بالفكر الذي هو دائم التطور والتجديد في تشكيل التصورات التجريدية، ويرى – تَرَيْر Trier– أن الحقول ليست منفصلة، ولكنها متضمنة معا لتشكّل بدورها حقولاً أكبر حتى تحضر المفردات كلها، ومن الممكن تخصيص حقل للحِرف والمهن أو حقل للرياضة، ثم تجمع كل هذه الحقول تحت حقل واحد يشملها وهو النشاطات الإنسانية[4].

[1] – أحمد شامية ونبيلة عباس، محاضرات وتطبيقات علم الدلالة، ص 55.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – نور الهدى لوشن، علم الدلالة، ص 116.

خاتمــة

لم تنل أية ظاهرة معرفية من الاهتمام والدراسة، قدر ما ناله مفهوم البنية في القرن الحالي، حيث أصبح هذا المفهوم يحتل مكان الصدارة في مختلف الدراسات الإنسانية الحديثة، سواء كانت هذه الدراسة نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو لغوية أو رياضية وغيرها، وأصبحنا نجد الباحثين العاملين في إطار هذه المفاهيم يتحدثون عن بنية نفسية وأخرى رياضية ومنطقية وثالثة لغوية...الخ.

حتى أنّنا نرى أيضاً علماء اللغة يتحدثون عن بُنى صوتية وأخرى تركيبية وثالثة دلالية، ولكل من هذه البنى الكلية بنى أخرى فرعية، منها ما يتعلق ببنية المفردة ومنها ما يتعلق بالبنية الوظيفية...الخ.

وعلى مستوى هذه الأبنية اللسانية نفسها يكمن تمييز البنية اللسانية المحضة عن البنية الأدبية التي تتكامل معها لتكشف عن المعنى الكامل للنص الأدبي بوصفه علامة ذات دلالة .وبما أنه علامة مميّزة فإن دلالته مميزة كذلك باعتبار تميّز الأنظمة اللغوية التي تشكّل البنية الكلية التي لها وظيفة تأثيرية بشكل نهائي.

الفهرس

مقدمة..... 01

الدرس الأول: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي. (في الموروث العربي 1: أبو الأسود الدؤلي– الخليل)..... 04

الدرس الثاني: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي. (في الموروث العربي 2: ابن جني – سيبويه))..... 18

الدرس الثالث: علم الأصوات: الفيزيائي، الفيزيولوجي، السمعي. (في الدرس اللساني الحديث)..... 38

الدرس الرابع: مستوى التحليل الصرفي 1: ماهية علم الصرف وعلاقته بعلم التراكيب..... 53

الدرس الخامس: مستوى التحليل الصرفي 2: علاقة علم الصرف بالاشتقاق..... 61

الدرس السادس: مستوى التحليل التركيبي 1: التركيب الفعلي..... 71

الدرس السابع: مستوى التحليل التركيبي 2: العناصر التوسيعية في التركيب الفعلي. 89

الدرس الثامن: مستوى التحليل التركيبي 2: التركيب الاسمي..... 103

الدرس التاسع: مستوى التحليل الدلالي 1: مفهوم علم الدلالة واهتمام اللغويين به. 112

الدرس العاشر: مستوى التحليل الدلالي 2: مميزات الدرس الدلالي وعوامل تطوره. 128

الدرس الحادي عشر: مستوى التحليل الدلالي 3: التعدد الدلالي والمعجمي..... 133

الخاتمة..... 150

الفهرس..... 151